

التحكيم الاستراتيجي للسياسات والحكم الدستوري

في مصر خلال القرن التاسع عشر

تأليف

جمال البنا

دار الفكر العربي

١٩٥٠ ش الجيش - ١١٢٧١ القاهرة
تليفون ، ٩٣٦٤٩٤



١٥٩٠

الْعَجَائِزُ الْأَسْلَافِيَّةُ

لأَيَّاءِ سَيَاوَةِ الشَّعْبِ

وَالْحُكْمِ الدَّسْتُورِيِّ

فِي مِصْرٍ خِلَالَ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشْرِ

بِجَمَالِ الْبَنَاءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كنت أقلب فى أوراقى القديمة عندما عثرت على سلسلة من المقالات نشرتها لى مجلة الدعوة فى الفترة ما بين يونيو سنة ١٩٥٢ وأكتوبر من السنة التالية (٥٣) تعالج موضوعا واحدا أو متكاملًا .

وكانت المجموعة الاولى من هذه السلسلة اربع مقالات بعنوان « كفاح الحركات الاسلامية فى سبيل القومية المصرية » أبرزت فيها عمل شيوخ القاهرة لارساء سيادة الشعب فى مواجهة حكم المماليك ومحمد على . . . ويتلو هذه المجموعة الاولى مجموعة ثانية تضم مقالين عن « جمال الدين الافغانى » تشيران الى مقال سبق عليهما وعن جمال الدين الافغانى نفسه ، ولم أجده فى الاوراق وأريد بهما إبراز دور جمال الافغانى فى تكوين « نخبة » مثقفة من جمهور الشعب مسلحة بوعى اسلامى ثورى يمكن أن يقف فى مواجهة النفوذ الاوروبى الذى كان قد تسرب الى المجتمع المصرى و هيمن على السياسة المصرية ، ويطالب بالدستور والحكم القيايى . وقد كان من أثر هذا العمل الذى استمر لثمان سنوات متوالية أن ظهرت نهضة فكرية ، ومطالبة الخديوى اسماعيل أولا ثم توفيق بتكوين مجلس شورى . ومن المؤسف أن انتهت الجولة بالثورة العراقية والاحتلال البريطانى وتلى هذه المجموعة الثانية مجموعة ثالثة من خمس مقالات بعنوان « قصة الدستور المصرى » تعرض أثر تدهور نفوذ

العمل الاسلامى . وكيف اتفصح المجال للبورجوازية المصرية التى بدأت فى وضع اول المجالس الشورية التمثيلية فى مصر ، ويبدو أنها كانت سبع مقالات ...

ورأيت أن هذه السلسلة من المقالات يمكن أن تمثل إضافة من ناحيتين : الأولى أنها تعرف قارئ اليوم بصفحة مجيدة من تاريخ مصر كانت أن تنسى وسط الاصوات الزاعقة ، والدعايات الصارخة والتطورات الكاسحة والمصالح المكتسبة والحقوق المرتفعة حتى لم يدع الحاضر للماضى شيئاً ، وشغل الناس بهوم اليوم عن وقائع الامس . ومن الخير أن يتعرف هذا الجيل على اجياله السابقين ، وأن يحتفظ برباط ابن حضره وماضيه ، وأن يستفيد من تجربة السابقين ، ففيها دروس ثمينة . وفيها ما يبعث على الفخر آونة .. وعلى الاسى آونة اخرى . والأمم بعدد ما تعيش فى فراغ — ولا تقوم على هواء .. وبقدر ما يكون تعرفها على ماضيها وارتباطها بتاريخها بقدر ما يكون تكامل شخصيتها ، وبروز « هويتها » ..

وفى الصفحات التى يتضمنها هذا الكتاب على ايجازه ما يوضح للجيل كيف أن الشيوخ اثبتوا وجود الشعب فى اشد الفترات سوادا وحلكة ، وكيف انهم تصدحوا لنابليون ، وكبير محمد على واسماعيل باشا وتوفيق باشا وكيف أن دعاة الوطنية المصرية كسبوا دستور ١٨٧٩ دون أن يصدر به مرسوم ، ودون أن يكون « هبة » من الحاكم — كما قد يفهم من مقدمة دستور ٢٣ — بهذه أمجاد تفوق ما تقدمه الدعايات والزيوف الاعلامية من

« انجازات » مدعاة — فيها تلا ذلك من عهد — حتى الفقرة المعاصرة .

والناحية الثانية ، أن هذه المقالات تبرز دور العمل الاسلامى فى ارساء سيادة الشعب . وكيف كان الشيوخ هم صوت الشعب ، وكيف استطاعوا أن يخلعوا آخر الولاة الترك ويولوا محمد على على أساس أن يحكم بالمعدل والشرع . **وان هذه الواقعة تمثل لنا أكثر تجارب الشعب المصرى رشدا ووعيا لارساء حكمه ، والتعبير عن ارادته ،** سواء كان ذلك بالنسبة لسيادة طبيعيين ارتضاهم من كل قلبه ، او بالنسبة للهدف وهو الحكم بالشرع الذى يمكن أن تتسع مظلمته للجميع . ولكل المطالب المشروعة . .

ومقارنة هذه المجاوله التى انجزها بالفعل شيوخ القاهرة وأجهضها استبداد محمد على ثم أعادها جمال الأفغانى جذعة لتضطرم بالاحتلال البريطانى — نقول ان مقارنة هذين بما تلا ذلك — عندما اخذت البورجوازية — وليس الاسلام — زمام المبادرة فوضعت أسس أول مجلس نيابى مصرى يحمل صفات روسوعات البورجوازية . ان المقارنة تبرز افضلية المحاولة الاولى لانها استهدفت سيادة الشعب ممثلة فى حكم القانون الذى ارتضاه (الشرع) بينما استهدفت الثانية حكم الطبقة مسلحة بالحريات التى ترخى لها العنان ، وتكفل لها السبق ، فتجاوز جمهور الشعب الذى ينوء بأثقاله وهمومه . .

لهذا رأيت أن أعيد طبع هذه المقالات على ما كانت عليه عندما اشترتها مجلة الدعوة بدء من ١٠ يونيو سنة ١٩٥٢ حتى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، ولم أضف جديدا باستثناء مقال بدل

المقال المفقود عن جمال الدين الافغانى ، وقد اقتبسته تقريبا من كتابى « الدعوات الاسلامية المعاصرة » ما لها وما عليها » الذى صدر سنة ١٩٧٨. وكذلك مقالين عن الدستور بعد أن يأسست من العثور على أصولها لأن معظم دوريات الاخوان المسلمين قد ابيدت أو ابيدت من دار الكتب ، كما وضعت عناوين لم تكن فى المقالات التى كانت تنشر كمقالات فى مجلة وليس كقصول فى كتاب .

ولو استقبلت من امرى ما استقبلت لكن من المحتمل ان اعيد النظر فى هذه المقالات بما يجعلها أكثر تحقيقا وتفصيلا ، ولكن لم يعد هناك وقت ! وهى كما كتبت منذ أربعين عاما تغطى الانطباع المطلوب دون أن تكون عسيرة الهضم ، كبيرة الحجم ، باهظة الثمن .

ان المجتمع المصرى قد شغل هذه الايام بقضية تطرف بعض الأحاد وسوء فهمهم للإسلام بصورة كادت ان تجعل الفكرة عن الاسلام مركزة فى هذا الجانب الشاذ وهذا تحيف سيىء يخل بهلير الحق والعدالة ويستتبع اثارا وخيمة على المجتمع بأسره. ولعل هذا الكتاب أن يبرز جانبا من جوانب العمل الاسلامى يستكمل نلصا ويصحح خاطئا .. ويبرز العلاقة الوثيقة بين العمل الاسلامى وبين سنيادة الشعب - وحكم العدل - وهو الهدف الحقيقى للجماهير والشعوب .

الباب الأول

شيوخ القاهرة يرسمون
سيادة الشعب

فى هذا الباب نرى الشعب يلوذ بشيوخ
القاهرة لوضع حد لظلم المماليك ، ونرى
الشيوخ يقومون بهذا الدور ، ويكبحون
جماحهم ، حتى تاتى الحملة الفرنسية ،
وتضع نهاية لحكم المماليك فيتولى الشيوخ
قيادة الثورة على نابليون وكبير حتى تطوى
صفحة الحملة الفرنسية لتبدأ صفحة اخرى
يظهر فيها الشيوخ قادة طبيعيين الشعب
يخلعون آخر ولاية الخليفة العثمانى المعتصم
فى القلعة ويولون محمد على الذى تقرب الى
الشعب ، وتعهد الشيوخ بالحكم بالعدل
والشريعة ، فالجيش الشيخ الشرقاوى
والسيد عمر مكرم خليفة الولاية بعد
أن تعهد بالحكم طبقا للشريعة والشورى
((وانه متى خالف الشروط عزلوه)) .

وللاسف فان محمد على لم يف بالعهد
واستطاع بعد فترة ان ينكل بالشيوخ وان
يستبد بالامة ، وان يوجه سياسة الحكم
— لأول مرة — بعيدا عن الشعب والشرع . .

وقد كان العنوان الاصلى لهذه المقالات
الذى نشرت به فى مجلة الدعوة ((كفاح
الحركات الاسلامية فى سبيل القومية المصرية))
. . ونشرت الاولى فى العدد الصادر فى ١٠
يونيو ٥٢ (١٧ رمضان ١٣٧١) والثانية فى
١٨ يونيو — ٢٥ رمضان . والثالثة فى ٢٤
يونيو — غرة شوال . والرابعة اول يوليو
— ٩ شوال .

كانت مصر في آخر القرن الثامن عشر سادرة في ظلمات القرون الوسطى تتعاورها الأحداث الداخلية فلا تجاوز حدودها القريبة ولا تعدو أن تكون فتنة بين بك وآخر أو احتفالا بتولية وال جديد أو ثورة لعزله . . فاذا أقبل الليل وأذن العشاء أقفلت أبواب الحوارى وسكنت الأصوات وآوى الناس الى بيوتهم يسمرون فيها ويفرغون الى آلهم بعد أن شغلهم العمل طيلة النهار .

أما العالم الخارجى فقد تقطعت الصلات بينه وبينهم الا النذر القليل الذى يأتى لطائفة من الاجانب على السفن الشراعية أو مع الرسل الذين يرسلهم الممالك أو الولاى الى القسطنطينية يقطعون الوهاد والقفار على صهوات الخيل . . وفى عربات البريد . . .

وما كان لغير المطلع على شئون العالم الخارجية أن يتنبأ أن حدثا هائلا سيلحق هذه البلاد . . وان غاريا فرنسا سيأتى فبك بدافعه هذا العهد . . ويختم القرون الوسطى ويبدأ العهد الحديث لمصر . . وان كان الباحث لا يعجز أن يدرك أن حياة جديدة كانت تتطور فى أعماق الشعب وتتكون شيئا فشيئا وتكتسب قسماؤها من الأحداث والملابسات . . .

ذلك ان عسف الترك والممالك - على ضعفهم السيلسى - قد أيقظ فى الشعب عوامل المقاومة ومكنه من أن يتحرك . .

ويبدى ارادته . . فلم يجد سوى الاسلام يستلهمه وسائل الانقاذ والتحرر وسوى « المشايخ » يتخذهم زعماء يدين لهم بالحب والتقدير والاحترام .

وكن هؤلاء المشايخ يكونون طبقة من الزعماء نادرة المثال فى اتساقها مع المجموع وحديها عليه وفهمها لحاجاته ونفسيته . . . ورعايتها لمصلحته فضلا عن تقلدها للرئاسة الدينية وتخليها بالعلوم والآداب ، فبرز المشايخ وارتفع قدرهم وأصبحوا يقومون بدور الوساطة بين الشعب وحكامه وهو الدور الذى سيؤهلهم ، فى الخطوة التالية للزعامة الشعبية ، والرئاسة الوطنية ، وتعيين الحكام باسم الشعب . . ولعت اسماء السادات والفيومي والشرقاوى ، والمهدى فضلا عن عمر مكرم « نقيب الاشراف » .

وقد سجل لنا الجبرتى صورا وصفية تمثل حياة هذا العهد وسيرة هؤلاء الشيوخ ، ودورهم فى الحياة العامة ، فهو يقول عن الشيخ سليمان الفيومي :

« اتفق له مرارا ان يركب من الصباح فى حوائج الناس فلا يعود الا بعد العشاء الآخرة ، فيلاقيه آخر ذو حاجة فى نصف الليل او آخره فينهى اليه قصته اما بشفاعة عند امير او خلاص مسجون او غير ذلك فيقف وهو راكب فيقول له « فى غد نذهب اليه فان الوقت صار ليلا » . . فيقول له صاحب الحاجة انه فى دارة فى هذا الوقت فيعود من طريقه مع صاحب الحاجة الى ذلك الأمير ولو بعدت داره ، ويقضى حلجته ويعود بعد حصة من الليل . . . وهكذا كان شأنه ولا ينتظر فمالت اليه القلوب ، ووقد اليه فهو الحاجات من كل جانب فلا يرد أحدا ويستقبلهم باليشاشة وينزلهم فى داره ويطعمهم ويكرمهم ويستمررون فى ضيافته حتى

يقضى صوائجهم ويزودهم ويرجعون الى اوطانهم مسرورين
ومجبورين شاكرين » .

ويقول عبد الرحمن الرافعى بك فى ترجمته للشيخ السادات:
« كان جريئاً فى الحق لا يهاب من بيدهم سلطة الحكم وبحسبك أن
تتأمل فى موقفه حينما أوفدت الدولة العثمانية حسن باشا
الجزائلى فى سنة ١٧٨٦ الى مصر لمحاربة المماليك واستعادة
سلطانها المطلقة لتحكم على مبلغ ما اتصف به من الشبهة والمروءة
فقد اسرف حسن باشا فى القسوة والجبروت واستباح أموال
المماليك وقبض على نسائهم وأولادهم وأمر بانزالهم سوق المزاد
وبيعهم زاعماً انهم ارقاء لبیت المال فاجتمع المشايخ والعلماء
وذهبوا اليه معترضين ، وكان السيد محمد السادات هو المتكلم
عنهم فاشتد فى مخاطبته وقال : « أنت أتيت الى هذا البلد أو
ارسلك السلطان لاقامة العدل ورفع الظلم كما تقول أم لبيع
الاحرار وامهات الاولاد ، وهتك الحرمات » فقال حسن باشا
هؤلاء ارقاء لبیت المل فقال له هذا لا يجوز ولم يتل به أحد . .
فحقق حسن باشا على السادات والمشايخ وتهدهم بأن يبلغ
السلطان معارضتهم لاوامره . . . فلم يعبأ السادات بتهديده وأصر
على معارضته حتى أفحمه وحمله على العدول عن قصده » .

وكان ابراهيم بك - كبير المماليك - قد هرب وأودع عند
الشيخ السادات ودائع ثمينة ، فطلبها حسن باشا فرفض
السادات قائلا : أن صاحبها لم يميت ، وقد كتبت على نفسى وثيقة
بذلك فلا اسلمها مادام صاحبها على قيد الحياة » .

وعندما تنكر وال آخر - خورشيد باشا - لنفساء المماليك
واعقل السيدة نفيسة المرادية ، ركب المشايخ وتحدث الشيخ

سليمان الفيومي والشيخ محمد المهدي وغضب الشيخ محمد الامير
وقال لخورشيد باشا : ان هذا امر غير مناسب ، ويترتب عليه
مفسد ويقع اللوم علينا ، فاذا كان الامر كذلك فلا علاقة لنا
بشيء من هذا . . . أو نخرج من هذا البلد . . . فانتهى الامر بإطلاق
سراح السيدة نفيسة . وانزلوها من القلعة الى بيت الشيخ
السلطات .

ولا يظن القارىء أن هذه الفعل من المشايخ كانت دفاعا
عن الممالك وسياسيتهم . . . انها من أعمال المروءة والشهامة
التي توضح نبل نفوسهم ، وارتفاع كلمتهم . . . وطالما قرعوا
الممالك بأشد ما قرعوا ولاية الترك . . . واعترضوا عليهم ، فهذا
الشيخ السادات يوبخ الممالك غداة قدوم نجليون ويقول لمراد بك
وزملائه « ان كل هذا من سوء فعلكم وظلمكم . . . وآخر أمرنا
معكم أنكم ملكتمونا للفرنج » . . . وخص مراد بك بقوله : خصوصا
بأفعالك وتعديك أنت وأمرائك على متاجرهم وإخذ بضائعهم .

وقد ثار أهل الشرقية سنة ١٢٠٩ هجرية — أى قبيل مجيء
الحملة الفرنسية — بعدة سنوات لظلم الممالك وجاءوا للشيخ
الشرقاوى فغضب لهم وخاطب مراد بك وإبراهيم بك فلم يفعلوا
شيئا فجمع المشايخ فى الأزهر واقفلوا أبوابه . . . واغلقت تبعا
لذلك الاسواق وتجمهر الناس ، فأرسل إبراهيم بك إليهم دفتر دار
— مدير الشؤون المالية — فسألهم من مرادهم فقالوا : نريد العدل
وبإبطال الحوائث والمكوس التي أقدعتوها فقال : لا يمكن أجابة
هذا كله فلما ان فعلنا ضلقت علينا المعاش .

فقالوا : ليس هذا بعذر عند الله ، وما الباعث على الأكثر
من النفقات والممالك . . . والامير يكون اميرا بالاعطاء لا بالأخذ

وقد اقتضى إصلاح هذا الموضوع ثلاثة أيام تبوألت الرسائل وانتهى فى اليوم الثالث بلجتماع المشايخ فى بيت ابراهيم بك وانعقد الصلح على رفع المظالم ما عدا ديوان بولاق ، وان يكفوا اتيلعهم عن مد أيديهم الى اموال الناس ويسيرو فيهم سيرة حسنة .

وكتب القاضى حجة بذلك « وفرمن عليها » — أى وقع عليها الباشا والامراء وانجلت الفتنة وفرح الناس وسكن الحال . . .

وبعض الناس يضائل من الدور الذى قام به هؤلاء العلماء اتخين لم يكن لهم سلطة رسمية ولا صفة نيابية ولا يستندون الى دستور محدد ، والحقيقة غير ذلك ، فلم يكن ينتقص من قيمة عملهم ان لا يكون هناك دستور مكتوب . . ونحن نعلم ان أعرق الدستور — الدستور الانجليزى — غير مكتوب وانه نشأ من مثل هذه الحركات التى اعتبرت سوابق محترمة ، ولم يكن ليضير المشايخ ان يبرزوا الى مقاعد الصدارة دون انغماس فى مهزلة الانتخابت . . ونحن لا نجهل مدى التزييف والعوامل المصطنعة التى تحقيق بها وتؤثر عليها . ولا ينال من عملهم انه كلن ارتجاليا خاضعا للظروف غير موضح بقانون ، فقد كان الشعب ورأهم يدفعهم عندما يريد ويحملهم على العمل المناسب وكان لهم فى فراستهم وضميرهم الدينى خير ما يلهمهم الصواب ويجنبهم الزلل ويجعل التجاوب بينهم وبين الشعب على اتمه وأصدقه .

والواقع انه ليس من الصواب فى شىء ان نقل من قيمة هذه المحاولات للنقص الشكى أو عدم توفر المظهر الرسمى المحدد لها على ما ألف الناس الآن ، لأن مثل هذه الحركات هى أصول الدساتير . — كما يلحظ ذلك كل مقتبع لنشوء البرلمان فى انجلترا — وقد كان الشيخ السادات يضع لجنة فى بناء الدستور عندما

يجابة الحاكم الاعلى بكلمات الظلم ويذكره العدل . . ويرد عليه قراره الجائر ، كما كان الشيخ الامير يذكر المالك بصفتهم الشعبية ومسئوليتهم عن الحكم امام الناس ويهدد بما يشبه العصيان المدني عندما يقول لخورشيد في الحادثة التي سبق ذكرها « واللوم يقع علينا . . . فاذا كل الامر كذلك فلا علاقة لنا بشيء من هذا او نخرج من هذا البلد . . » وما كلن خورشيد ، او اعظم منه ليصمد اهل هذا التهديد كما كان الشيخ الشرقاوى يجرى خطة لم نصل اليها في دستورنا الحديث - الذي يعد هبة من الحاكم - عندما كان ينتزع من الحاكم الحقوق انتزاعا تحت ضغط المظاهرات والتجمهر . . ويثبت ذلك في وثيقة يكتبها القاضي ، يوقعها شهوة عدول . . قهل كانت (الماينا كارتا) او (وثيقة الحقوق) اكبر من ذلك ! (١) .

(١) نشرت في العدد الصادر في ١٠ يونيو ١٩٥٢ (١٧)

رمضان ١٣٧١) من مجلة الدعوة ص ١٢ تحت عنوان كفاح الحركات الاسلامية في سبيل القومية المصرية .

عندما انهزم المماليك أمام الفرنسيين في معركة الاهرام ،
حكمت الملايسبات المؤقتة على المشايخ بأن يقوموا بنوع من
الوساطة بين الشعب ، وبين المحتل الجديد . لأن القوة الحربية
الوحيدة - قوة المماليك - قد أفلت . ولأن القوة الحربية
المنظرة - قوة الشعب لم تكن قد استعدت . لذلك أرغم
الشيوخ على وضعية المفاوضة مع نابليون ، وان كنا نلاحظ أن
كبار المشايخ قد انفوا من ذلك . ولزموا دورهم . أو غادروا
المدينة . . . وعندما ذهب الشيخ مصطفى الصاوى . . والشيخ
سليمان الفيومى الى معسكر الجيزة وقتلها نابليون . . .
سألهم هذا « هل انتم كبار المشايخ ؟ » فأجابوه أن المشايخ
الكبار قد غادروا المدينة . . فأرسل من يستدعيهم . .

ولكن دور الوساطة بين الشعب والمحتل كان مخالفا
لطبيعة تمثيلهم للشعب . وإيمانهم بعقيدة اسلامية توجب
الجهاد . . لذلك ما أن سنحت الفرصة للثورة على الفرنسيين
حتى أشعلها الشيوخ شعواء جلحة لا مرة واحدة .

الثورة الاولى . .

كانت الثورة الاولى بعد ثلاثة أشهر من بدء الغزو (١
أكتوبر سنة ١٧٩٨) وكانت موجهة ضد نابليون العظيم .
واستمرت ثلاثة أيام . . تحصن فيها بالجامع الأزهر خمسة عشر
الفا من الثوار واقاموا المتاريس فى الطرق والازقة الموصلة اليه .
وقتل الجنرال ديبوى قومندان القاهرة والكلونيل سلكوسكى ياور
نابليون . وضربت المدينة من المدافع حتى الليل . وكان هدفها

الجامع الازهر . وقدر القتل بحوالى الفين من الثوار . وأوصلتهم بعض التقديرات الى اربعة آلاف . وارتكب الفرنسيون الفظائع المنكرة . قال موسيو ريبو « أوشك الجامع الازهر ان يتداعى من شدة الضرب فيدفن تحت أنقاضه الجماهير الحاشدة فيه . . وأصبح الحى المجاور للازهر ضورة من الخراب والتمير . فلم يكن يرى فيه إلا بيوت مدمرة ودور محترقة . وماتت تجعت الانتقاض آلاف من السكان الآمنين ، وكلفت الجهات القريبة من الازهر ولا سيما شوارع الغورية والصنادقية مبرحا لهذه المشاهد الفظيعة » .

وقتل من الفرنسيين مائتان . .

الثورة الثانية

أما الثورة الثانية فكانت أشد هولا واستمرت من ٢١ مارس سنة ١٨٠٠ حتى ٢١ ابريل سنة ١٨٠٠ وبلغت جوع الثائرين حوالى خمسين الفا . قال عبد الرحمن بك الرافعى عنهم : « واتوا فى هذا السبيل من الأعمال ما أدهش الفرنسيين ، فقد أنشأوا فى أربع وعشرين ساعة معملا للبارود فى بيت قائد اغا بالخرنقش وأنشأوا معملا لاصلاح الاسلحة والمدافع ومعملا آخر لصنع القنابل وصب المدافع جمعوا له الحديد من المساجد والحوانيت وتطوع الصناع للعمل به ، وقدموا ما لديهم من الحديد والآلات والموازين وأخذوا يجمعون القنابل التى تتساقط من المدافع الفرنسية فى الشوارع ويستعملونها قذائف جديدة للضرب » .

وقد دمرت بولاق تدميرا . قال الموسيو جالان وهو شاهد عيان . ومن مؤرخى الحملة الفرنسية : « فى اليوم الحادى

والعشرين من جرمينال (١٤ ابريل سنة ١٨٠٠) انذرت بولاق بالتسليم . فرفض أهلها كل انذار . . وأجابوا بأباء وكهزياء أنهم يتبعون مصر القاهرة فأخذ الجنرال فريان يحاصر المدينة وبدأ يصب عليهم من المدافع ضربا شديدا أملا منه في اجبار الاهالى على التسليم ، ولكنهم أجلبوا بضرب النار فأطلقت المدافع قنابلها على المتاريس . . وهجم الجنود على الاستحكامات فأقتحموا أكثرها وظل بعضها يقاوم واستبسل الأهلون في الدفاع واجتأوا الى البيوت فأخضنوها حصونا يمتنعون بها فاضطرت الجنود الى الاستيلاء على كل بيت منها والتغلب عليها بقوة الحديد والنار ، وبلغ القوم في شدة الدفاع حدا لا مزيد بعده . وفى هذا البلاء عرض العفو على الثوار فأبوه واستمر القتال فجعلنا المدينة خرابا وأسلمناها للنهب وصار أهلها عبرة لبطش الجنود وتنكيلهم فجرت الدماء أنهارا فى الشوارع واشتعلت النار فى أحياء بولاق من أقصاها الى أقصاها ، وعادت تلك المدينة العامرة المزاهرة هدفا للخراب ، واكلفتها أهوال الحروب ومظائعها : .

وكذلك أحرقت النار خط الازبكية والفوالة والرويعى وبركة الرطل وباب البحر والعدوى وباب الشعرية لأن الفرنسيين لم يستطيعوا الاستيلاء على القاهرة الا باضرار النار فى هذه الأحياء المحتشدة بالسكان !

قادة الثورتين .

وقدقاد هاتين الثورتين الشيوخ والعلماء ، قال نابليون فى مذكراته عن الثورة الاولى أن الشعب انتخب ديوانا للثورة ونظم المتطوعين للقتال واستخرج الاسلحة المخبوءة ، وأن

الشيخ السادات انتخب رئيسا لهذا الديوان ، كما ذكر في تقريره الى حكومة الديركتوار ان لجنة الثورة كانت تنعقد بالازهر ...

وعندما قمعت الثورة كان انتقام الفرنسيين موجهها للمشايخ بصفة خاصة قال نابليون في مذكراته : ان رجال الشرطة قبضوا على ثمانين من أعضاء لجنة الثورة وسجنوهم بالقلعة وأثبتت ادانتهم فأصدر المجلس العسكرى يوم ٢٤ أكتوبر قرارا باعدامهم جميعا ونفذ فيهم الحكم .

وقد فضل نابليون ان لا يمس الشيخ السادات رغم تأكده من انه المحرض على هذه الثورة لأن الضرر من قتله أكثر من نفعه ، واعتبر خمسة من شيوخ الازهر زعماء رسميين لهذه الثورة . ، وحوكموا ، وأعدموا . . وهم الشيخ اسماعيل البداوى والشيخ يوسف الصيحي والشيخ عبد الوهاب الشبراوى والشيخ سليمان الجوسقى (شيخ طائفة المكوفين) والشيخ احمد الشرقاوى .

أما الثورة الثانية فقد تزعمها السيد عمر مكرم — نقيب الاشراف — والشيخ الجوهري والسيد السادات ، الذى فرضت عليه غرامة قدرها ١٥٠ ألف ريال كما فرض على كل من الشيخ مصطفى الصاوى والشيخ محمد الجوهري وأخيه الشيخ فتوح غرامة قدرها خمسين ألف ريال ، وأهين الشيخ السادات إهانة كبرى قال الجبرتي « . . ثم حبسوه فى حاضنات على التراب ويتوسد بحجر وصاروا يضربونه خمسة عشر عصا فى الصباح ومثلها فى المساء وحبسوا زوجته معه فكانوا يضربونه بحضرتها » وقد أشار نابليون الى ذلك فى مذكراته فقال « ان السادات قد

خص بغرامة فادحة وكان معروفا عنه كرهه للفرنسيين على انهم أسرفوا في اهانتة لدرجة انهم نسوا مقله المستمد من نسبه ومولده . فقد رفض ان يدفع الغرامة فاعتقل وسجن بالقلعة وأمر كليبر بضربه بالعصا وهكذا ضرب السادات وأهينت السلالة النبوية فعم السخط رجل الشرع والعلماء والشعب « وكانت هذه المعاملة على نقیض معاملة نابليون للسادات عقب ثورة سنة ١٧٩٨ فقد ناله بالعفو والتسامح مع قيام البيئات عليه بأنه زعيم الثورة .

أثر الوازع الاسلامی . . .

ان هاتين الثورتين وان أنبعثتا عن اصدق نوازع القومية والوطنية فانهما لم يجدا فلسفتها الثورية الا في الاسلام لذلك استلهمتا . فاتخذتا من المساجد قلاعاً وحصونا ومن المآذن نداء ونفيرا قال دى لاجونكير ، وهو شاهد عيان عن الثورة الاولى « كلت الدعوة الى الثورة تختلط علنا بأذان المؤذنين فيدعون الى الله . . والى الثورة على المآذن صباح مساء واتخذت من المشايخ قادة وضباطا . . ومن آيات الجهاد أناشيد تشعل الحماسة وتبث الشجاعة » .

وانك لتلمس الصفة الاسلامية في كل الحركات القومية في هذا العصر . . منذ ان ارسل السيد كريم حاكم الاسكندرية الوطنى يستغيث من عمارة نابليون ويقول « ان العمارة التى حضرت هذا اليوم مراكب عديدة ما لها اول يعرف ولا آخر **فبالله ورسوله** ادركونا بالرجال » الى ان قال اعضاء الديوان « المشايخ » فى الجلسة الختامية التى تقرر فيها جلاء الجيش الفرنسى « ان الامم لله . . والمآل لله . . وهو الذى يمكن فيه

« من يشاء » . كما تلمسها في كل شخص كان له نصيب في القيادة فالمشايخ صفتهم الدينية معلومة والسيد عمر مكرم .. نقيب الاشراف .. حتى زعماء العامة كانت لهم صفتهم الدينية .. فأغلب الظن أن زهو الحاج مصطفى البشتيلي قائد ثورة بولاق بانه « حاج » لا يقل عن زهوه بانه ابن بلد .. أو زعيم أبناء البلد ...

نظرة ... الى الوراق ...

ان من يدرس هاتين الثورتين .. حتى بالايجاز الذى اوردناه .. ويلحظ الملابس التى قامت فيها ثم يقارن هذا كله بحالنا الراهنة ليعجب كل العجب .. فلم يكن شعب مصر فى عهد هاتين الثورتين ليبلغ مليونين . ولم يكن له جيش .. ولا عنده سلاح .. ولا له خبرة بأى نوع من أنواع القتال . وكان مع ذلك يحارب جبايرة الحرب . وعباقره القتال ... نابليون .. وأركان حربه .. وكبير .. ومع ذلك لم يستسلم لأكثر من ثلاثة شهور ! واستطاع فى ثورته الاوى — على صورتها البدائية — أن يجثم الفرنسيين خسارة مائتى رجل منهم جنرال وكولونيل ... واستطاع أن يصمد أكثر من شهر أمام كبير القاسى .. وان يؤثر الموت .. والحريق على الامان وتحمل بشهامة الغرامة الحريضة الفادحة التى وزعت عليه ابتداء من كبار المشايخ « حتى الحواة والقردائية » كما يقول الجبرتى :

إذا لاحظنا ذلك كله .. وقارناه بالحركات السياسية التى جاءت بعد ذلك وتذكرنا السبعين عاما من الاحتلال الانجليزى الجاثم .. تعجبنا لقوة الاولى وهزال الثانية فثورة سنة ١٩١٩

لا يمكن أن تقاس باحدى هاتين الثورتين .. وهى أكبر الثورات
فى مصر الحديثة .

ومهما تكن أسباب قوة الاولى .. وضعف الثانية . فما من
شك فى أن استلهاهم الاولى للعقيدة الاسلامية ... واغفل
الثانية لها .. كان من أسباب قوة الاولى .. وضعف الثانية ..
اذ أن اقتران الثورتين يبالغنى الدينية زادهما قوة ، واكسبهما
طلبعا من التضحية والايمان أشد عمقا وابعد غورا . واغزر معيننا
من الطابع الوطنى المجرى الذى لم يكن قد وجد اسمه أو استكمل
فلسفته .. أو تمثل فى أذهان الشعب سويا (١) .

(١) نشرت فى العدد الصادر فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٢

(٢٥ رمضان ١٣٧١) من مجلة الدعوة (ص ٢) تحت عنوان

« كفاح الحركات الاسلامية فى سبيل القومية المصرية » .

ما كاد الفرنسيون يجلبون عن البلاد بعد اقامة لم تزيد على ثلاث سنوات غاثوا فيها الويل من المقاومة الشعبية في كل شبر حتى ظهرت قوى ثلاثة اخذت تتناحر فيما بينها حتى تظفر بالصدارة في المسرح الذي كان شاغرا منذ جلاء الفرنسيين ..

اولى هذه القوى الممالك . الذين عادوا من مخابثهم ، بعد ان تفرقوا امام الفرنسيين . وتركوا الشعب يلقي مصيره .. فالآن لما غادر الفرنسيون البلاد عادوا معتقدين ان البلاد بلادهم .. ومادام المحتل الدخيل . قد غادرها .. فمن الطبيعي ان تعود اليهم مقاليد الامور ..!

وثانية هذه القوى الترك ولم ير الاثراك في هذه الاحداث كلها سوى فرصة لتثبيت اقدامهم وانتزاع الامر من الممالك الذين استبدوا به قبل الحملة الفرنسية . وكان الجيش التركي الذي قدم من سوريا بقيادة الصدر الاعظم يوسف باشا ضياء يحتل القاهرة ومعظم بلاد مصر الوسطى .. كما كان هناك جيش حسين قبطان باشا قومندان العمارة العثمانية الراسية في خليج ابي قير .. كما اخذ المنسوب التركي في فرض الضرائب ، واحتكار جميع الواردات وقد وصف الجبرتي ذلك بقوله « وكان اول قادم منهم (الترك) امير المكوسات ومحكر الاقنات وأول مطلوبهم مصادرة الناس وأخذ المال منهم وتفرغهم !! » .

وثالثة هذه القوى « الانجليز » وكانت انجلترا تريد ان تقتنص هذه الفرصة الاستعمارية ، بعد ان كادت تفلت من يدها باحتلال الفرنسيين ، فعقدت العزم على عمل طويل ، فشاركت الاتراك حرب الفرنسيين . واستطاعت بذلك ان تحتل الاسكندرية ورشيد ودمهور كما توصلت الى ان تضيف بملحق معاهدة التحالف مع تركيا شرطا هو « ان الجيش الانجليزى لا يجاؤ عن مصر بعد استتباب الامن فى ربوعها ! » ...

كانت كل قوة من هذه القوى تظن ان الظفر بالحكم سيكون نصيبها ، وتعمل فى الخفاء ضد القوى الاخرى . ولكن الله كان يريد للإبلاد التحرر منها جميعا ، وأن يكون المستقبل من نصيب قوة جديدة .. هى الشعب المصرى .

الشعب يتحرك

وبدا الصراع بين هذه القوى وبعضها بحرب الترك للمماليك فى مواقع متعددة لم تكن احداها حاسمة .. ثم انسحب الانجليز من الميدان بجلائهم عن الاسكندرية وأن كانوا قد أخذوا معهم الالفى بك جريا على عادتهم فى اصطناع الاصدقاء الكبار .. فتحالف المماليك مع الترك للحكم معا ضد الترك الاولون بقيادة عثمان البرديسى .. والآخرين بقيادة محمد على الذى استطاع بمهارته ان يظهر بعد ان اختفى القادة ... والولاة .

ولكن هذا الحلف لم يستمر طويلا لان الشعب ثار على المماليك عندما أخذ هؤلاء فى فرض الضرائب الجائرة ..

فاحتشدت الجموع تهتف « ايش تلخذ يا برديسى من تفليسى » وناصر محمد على الشعب فى ثورته .. فهرب البرديسى والمماليك

كذابهم .. وعاد الامر مرة أخرى الى الاتراك . ولكن هؤلاء لم يتعلموا أو يكتسبوا درسا من المالك ووقعوا فى الخطأ نفسه ففرض خورشيد باشا ضريبة على ارباب الحرف والصنائع فعادت الثورة جذعة واشعلت على الاتراك كما اشعلت من قبل على المالك .. وتجمعت الجماهير تهتف « يارب يا متجلى .. اهلك العثماني » ..

وزاد فى جسامه هذه الثورة امران : اولهما نزول فرقة من الجيش التركى المعروفة باسم « الدلاة » التى اشتهرت بالقوضى والقسوة . والثانى تأييد العلماء للشعب فقد اضرب العلماء عن لقاء الدروس .. وتبنوا هذه الحركة .

الحكم بما أنزل الله ...

وقد عقد العلماء العزم على ان يجتمعوا فى بيت القاضى « لاختصاص الوالى واصدار قراراتهم فى مجلس الشرع » فتجهروا حوالى اربعين الف من عامة الشعب حاطوا ببيت القاضى .. فى انتظار قرارات هذا الاجتماع التاريخى العظيم .

وقد وصف عبد الرحمن الرافعى بك هذا الاجتماع فى كتابه تاريخ الحركة القومية ، فقال « اجتمع زعماء الشعب فى دار الحكمة . وطلبوا من القاضى ان يرسل باستدعاء وكلاء الوالى ليحضروا مجلس الشرع وأرسل يستدعيهم على عجل ، فحضروا ، وعندما انعقد المجلس عرض الزعماء ظلامة الشعب وحرروا مطالبهم وهى :—

— الا تفرض من اليوم ضريبة على المدينة الا اذا اقرها العلماء وكبار الاعيان .

— أن تجلو الجنود عن القاهرة وتنتقل حامية المدينة الى الجيزة .

— الا يسمح بدخول اى جندي الى المدينة حاملا سلاحه . .

— ان تعاد المواصلات فى الحال بين القاهرة والوجه القبلى . .

هذه هى المطالب التى املاها وكلاء الشعب فى اجتماع ١٢ مايو سنة ١٨٠٥ وسلموا صورتها الى القاضى وقلم وكلاء الوالى ليبلغوها الى خورشيد بالقلعة .

العلماء ينتخبون واليا . . ويسقطون واليا . .

لم يستجب خورشيد باشا الى مطالب المشايخ . فاجتمع هؤلاء مرة ، فى اليوم التالى مباشرة (١٣ مايو) بدار الحكمة واتفقت كلمتهم على عزل خورشيد باشا وقولية محمد على . . فذهبوا اليه . واسروا اليه برغبتهم . . فقبل فنهض الشيخ الشرقاوى والسيد عمر مكرم . . والبساه خلة الولاية . . وفى ذلك يقول الجبرتى « تم الامر بعد المعاهدة والمعاهدة على سيرة العدل واقامة الاحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم والا يفصل امرا الا بمشورته ومشورة العلماء وانه متى خالف الشروط عزلوه » .

وبقى عزل خورشيد ، فذهب وفد من العلماء اليه : وابلغوه قرار الشعب بعزله . فأبى واستكبر قليلا انه مولى

من قبل السلطان . . ولا يعزل بأمر الفلاحين . . واعتصم بالقلعة ، وارسل يستنجد بجيشه فحاصره الشعب وتولى السيد عمر مكرم قيادة هذه الحركة حتى اضطره فى ٥ أغسطس الى الترحيل . . فكان آخر وأل تركى ، وانطوت برحيله صفحة الولاية الاتراك .



يتضح من هذا السرد التاريخى لاحداث هذه الفترة المجيدة ان نفوذ المشايخ بلغ أقصى درجاته ، فهم الذين ذهبوا الى المحكمة ، وقرروا العزل ووقعوه . . وولوا محمد على والبسوه خلعة الولاية . وحاصروا خورشيد باشا حتى سار المنادى يقول « حسبما رسم السيد عمر أفندى والعلماء » وحتى قال الجيرتى :

« انتصر محمد على بالسيد عمر مكرم النقيب والمشايخ والقاضى وأهل البلاد والرعايا . . » .

ويتضح كذلك ان الشعب قد اهتدى الى حقوقه بهدى الدين . ووجد فى اوامره ونواهيه تكييف رغبته وهطابقة مراده فكان البسات الاصلى على الثورة كما كان فى الثورة على الفرنسيين ، قوميا أى الثورة على ظلم الولاية ، وحق الشعب فى تقرير مصيره ، وتولييه الامراء وعزلهم ، ولكن صياغة هذه الرغبات القومية فى الشكل النظرى وتكييفها ، وتدعيمها بفلسفة . . لم ياتم فى الدراسات النظرية كما تم فى أوروبا ولكن فى الاسلام وان انتهى بها الى النهاية نفسها . . أى اعلاء كلمة الشعب وتقرير سيادته . وكلمة الجيرتى « تم الامر بعد المعاهدة والمعاهدة

على سيرة العدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم . .
والأفعال أمرا إلا بمشورته ومشورة العلماء . . وأنه متى خالف
الشروط عزلوه) تتضمن في الواقع أصول الحياة الدستورية . .
فكرة () المعاقدة) توحى إلينا بفكرة العقد الاجتماعي . وتقرر
أن سلطة الوالي سلطة تعاقدية . . ما لم يقر بها يعزل . .
وهذه السلطة ليست فحسب تتضمن إسقاط المظالم . . وإقامة
العدل . . بل أيضا الشورى () والأفعال أمرا إلا بمشورة
العلماء () .

ومما يوضح أثر الوازع الإسلامى في عزل خورشيد بفتوى ،
. . والاجتماع في المحكمة ، والاختصاص إلى الشرع ، وأن يكون
القاضي هو الحكم . ومما يدل على ذلك أيضا أن هذه الثورة
القومية لم تعتبر الجنس — وهو أخص المقومات القومية — رغم
أن الوضع نفسه كان يتطلب التفكير في هذه الحالة . فلم يدر
في خلد أحد أن يولى السيد عمر مكرم . ولم يعترض أحد بأن
محمد علي تركى كخسرو . بل أن القاضي نفسه ، وهو تركى ،
لم يتردد في أمضاء مطالب الشعب وإرساله إلى خورشيد يستحثه
على الخروج

فالفكرة الإسلامية لها القدح المعلى في هذه الحركة المباركة
التي كانت بداية عهد جديد . وبلغت فيها القوة الشعبية
ذروتها (١) .

(١) نشرت في العدد الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٢
(غرة شوال ١٣٧١) من مجلة الدعوة (ص ١٢) تحت عنوان
« كفاح الحركات الإسلامية في سبيل انقومية المصرية » .

أن حكم محمد على لهذه البلاد منذ أن انتخبه الشعب في ذلك اليوم المشهود من أيام مايو سنة ١٨٠٥ حتى وفاته تصور لنا قصة حكم قام وازدهر على الشورى والمشاركة ثم تهاوى وسقط — بالتفرد والاستبداد وهى قصة طالما قصصها التاريخ للحكام دون أن يعيروها أذنا أو يمنحوها التفاتا لأن اغراء السلطة كان — ومازال — أقوى من صوت العقل . .

ان تولية محمد على ، على هذا النحو الخارق قد أثار الحسد والريية فى نفوس الأتراك والمماليك والانجليز . ولولا سياسته الرشيدة لما استطاع أن يستقر على هذا الكرسي القلق الذى طالما تهاوى بالجالسين عليه .

وكانت سياسة محمد على فى صدر ولايته تتلخص فى كلمة واحدة : الحصول بأى ثمن على مساعدة العلماء ، ومن ورائهم الشعب . وكان له اسلوب فذ عجيب فى ذلك ، فاذا احتاج الى مال أوفجأته نازلة . . اعترف بالعجز . وهرع الى المشايخ طالبيا المساعدة . مشركا أياهم فى المسئولية باعتبارهم أصحاب الامر . وبذلك كان يحول بينهم وبين الرفض . وخير ما يمثل هذا الاسلوب تلك القطعة الواقعية الحية من كتاب الجبرتى « . . . تكلم مع المشايخ فى ذلك واخبرهم بأن العسكر باق لهم ثلاثة آلاف كيس لا يعرف لتحصيلها طريقة فانظروا فى ذلك . وكيف يكون العمل ولم يبق الا النوبة . . . » ويروى الجبرتى ان المشايخ قبلوا أن يستولى على ثلث الفئض من

الحصص والالتزام . وقبل محمد على بدوره أن يكتب فرمانا يلتزم فيه عدم العودة الى ذلك ثانيا ويثبت فيه . لعن الله من يفعلها مرة أخرى .

لهذه السياسة الرشيدة تآزر العلماء والمشايخ وكبار المصريين مع محمد على حتى ولايته . . واستمر التآزر بعد الولاية . . اذ لما استجابت تركيا لدسائس انجلترا ومساعي المماليك وولت واليا جديدا . وارسلت اسطولا بحريا لاجبار محمد على على التنفيذ . اجتمع المشايخ وكتبوا محضرا يعترضون فيه على عزل محمد على وتولية موسى باشا ورجوع المماليك . ويعلنون أنهم لا يستطيعون أن يتحملوا مسؤولية رجوع المماليك . ويصرون على محمد على وبهذا الرد نفسه كتبوا الى موسى باشا عندما كتب اليهم « انه لا يقبل هذه الاعذار . ولا ما تخفوه من التوبيهات التي لا أصل لها ولا بد من تنفيذ الاوامر وسفر الباشا (أي محمد على) ولا شيء غير ذلك أبدا » .

وفي الحرب بين محمد على والمماليك . وبين محمد على والانجليز في حملتهم الاولى كان الدور الذي قام به المشايخ والسيد عمر مكرم دورا لا يمكن اغفاله .

تنسازع الشركاء

وبهذا كله اختفت القوى المنافسة شيئا فشيئا وبدأ الامر يخلص ويصفو لمحمد على ، فيما عدا مشاركة زعماء الشعب وهي التي تطلبها محمد على ابتداء ، واستطاع بفضلها أن يقهر الاقران والخصوم .

ولكن هذه الزعامة اصبحت بعد أن صفا الجو شيئا مضيقا . . وبدأ وحش السلطة والاستبداد يتقلب بين جنبيه . . وأن الانسان ليطفئ ان رآه استغنى . .

وقد وقعت الواقعة عندما فرض محمد على ضرائب جديدة كما اعتقلت شرطته طالبا ازهريا يمت بصلة القرابة الى أحد المشايخ . فتوتر الجو . وأقبلت الجماهير كدأبها القديم تصرخ وتستغيث ، فاجتمع المشايخ بالقبلة وارسلوا الى السيد عمر مكرم فحضر . واجمعوا الراى على الاعتراض كتابة على المحدثات الجديدة والمغارم واعتقال الطالب الازهرى دون ذنب . . فكثروا كل ذلك . وارسلوا احتجاجهم اليه . . .

فأرسل اليهم محمد على وكيله طالبا أن يذهبوا اليه . . قل الجبرتى فى ذلك « حضر ديوان افندى وقال ان الباشا يسلم عليكم ويسأل عن مطلوباتكم فعرفوه بما سطره اجمالا وبينوه له تفصيلا فتال ينبغى ذهابكم اليه وتخطبونه مشافهة بما تريدون وهو لا يخالف أقوالكم ولا يرد شفاعتكم وإنما القصد ان تلاطفوه فى الخطاب لانه شلب مغرور وجاهل وظالم غشوم ولا تقبل نفسه التحكم وربما حمله غروره على حصول ضرر بكم وعدم انفاذ الغرض فقالوا بلسان واحد لا نذهب اليه انذا مادام يفعل هذه الفعال . فان رجع عنها وامتنع عن احداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا اليه وترددنا عليه كما كنا فى السابق فاننا بابعناؤه على العدل لا الظلم والجور » .

ولا يخفى ما فى هذا الرفض من تهديد خفى . .

افرج محمد على فورا عن الطالب الازهرى ، ثم بدأ يسعى بالتفرقة بين العلماء فتودد الى بعضهم ، وانتجت سياسة الوفاق والتودد أثرها البغيض اذ مالت اليه طائفة منهم . وام يبق الا السيد عمر مكرم والقليلون .

وحدث أن كتب محمد على كشافا بحساب ما أنفقه فى مصر من الخراج وقدره نحو أربعة آلاف كيس ليرسله الى تركيا

وأرسل البيان الى السيد عمر مكرم لاقراءه . فامتنع ورأى أن ما صرفه يقل عما قدره . . . وأما غير ذلك فكله كذب ولا أصل له وأن وجد من يحاسبه على ما أخذه من القطر المصرى من الفرض والمظالم لما وسعته الدفاتر . فحقق محمد على وطلب اليه الحضور فرفض فلما تعددت الرسل بينهما فى ذلك قبل السيد عمر أن يجتمع بمحمد على فى بيت السيد السادات .

ورأى محمد على أن الوقت قد حان ليضرب ضربته مراعيًا فى ذلك الاعتبارات الدقيقة الشائكة التى كانت تحوطه . ومع أنه كان مطمئنًا الى تحيز المشايخ بعد افساده لهم وإيقاعه بينهم وبين السيد عمر مكرم . ألا أنه فضل أن تأخذ ضربته شكلاً شرعيًا ، فلما كان يوم ١٩ أغسطس طاب القاضى والمشايخ وأرسلوا رسولين الى السيد عمر مكرم أحدهما من محمد على والثانى من القاضى واعتذر السيد عمر مكرم فأصدر محمد على قرارا بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الاشراف ونفيه من مصر وتنفيذ الامر فورًا . وخلع على السيد السادات خلعة الاشراف.

وهذا التدبير من محمد على يدل على أنه مازال يخشى النفوذ الدينى ويقدره ولهذا جاءت ضربته عزلا للسيد عمر مكرم من نقابة الاشراف ، وهى الرئاسة الروحية الكبرى التى تماثل مشيخة الازهر . . . وعلى أن تأتى هذه الضربة بمحضر من الشيوخ وبصفة فيها المظهر الشرعى .

وانها لخاتمة مؤسسة للشيخ السادات ولغيره من المشايخ تخيب كل متابع لظهورهم الشعبى ، حتى أنطوائهم الرسمى . . . ولكن هذه الخاتمة نفسها تصور أن قيامة الدين لم تتزعزع الا بفساد أهله ، وانها لم تأت الا من الداخل وان المعنى الاسلامى

وراء المشايخ كان المؤثر ، فلم يكن السادات ولا عمر مكرم أنفسهم ... ولا العلماء بشخصهم هم سر القوة .. ولكنها المعانى الاسلامية عندما شهروها فى وجه الحكام .. فلما سلموا للحكام .. لم تعد لهم أهمية ..

وداع مصر .. العهد القديم ..

اصطنع محمد على بقية العلماء وخسروا بذلك ; علمتهم الشعبية والاسلامية ، فلما هاج سكان القاهرة سنة ١٨٢٢ اثر فرض ضريبة على المنازل ، وذهبت الجموع الى دار الشيخ العروسى شيخ الجامع الازهر ، وخرج الشيخ من داره قاصدا الازهر تلتف به الجماهير لم يابه محمد على لذلك ، واتخذ الاجراءات الحاسمة ونفذت الضريبة كما فرضت فكان ذلك ختام هذا العهد الشعبى الحافل ونهاية تلك المظاهر التى كانت مرآة صادقة لارادة الشعب واجبة التنفيذ ، وبداية العهد الحديد .. وسلطة النظام الرهيب والقانون الملزم ..

والواقع أن الكاتب لا يستطيع أن يختتم هذا الفصل دون أن يظهر تقديره لهذه الفترة المجيدة من حياة البلاد ، على ما حفلت به من مظالم ومقاعب .. وما كان عليه الشعب من شظف .. وفاقة وجهل .. فما أمجدها .. وما أروع المظاهر التى تبدو فيها ارادة الشعب .. اين هذا العهد الذى يستطيع فيه الشعب دون اخطار أو أنذار أن يتجمع ويهتف بسقوط حكمه ، كما كان الناس يهتفون .. أين ذلك العهد الذى يستطيع فيه الشيوخ والعلماء أن يعزلوا الوالى .. وان يولوا من يختارونه ليحكم بالعدل والا عزلوه .. أين ذلك العهد الذى يطلب فيه الحاكم مقابلة نقيب الاشراف فيرفض هذا باباء وشمم .. ثم يتنازل

فيقتل لقاءه في دار كبير علماء البلد .. أين هذا العهد الذي
يقتذف فيه شيخ الأزهر بشارة الجمهورية الفرنسية الى
الأرض من يد نابليون العظيم .. وأمام عينه .. لا جرم أن
كرسى المشيخة في الأزهر ليتزازل عندما يجلس عليه مشايخ
هذا العهد الذين آرتضوا الدون من الحياة ، وجعلوا لحاهم لعبة
للحكام وأسماءهم مضغة في الأفواه ..

سلام عليك يا مصر الحرة الى يوم البعث الجديد .. سلام
عليكم « يا حشرات » الحسينية .. و « يا فتوات » بولاقي ..
ويا حجاج الخضري .. ويا مصطفى البشتيلي حتى يقتدى
بكم الاحفاد والاخلاف .. سلام عليك أيتها الحرية التي كنت قاتونا
للشعب ... ولم يكن القاتون الضيق الحرج .. حربته ..
سلام عليكم أيها المشايخ والقادة .. الذين أديتم الامانة ..
وحملتم الرسالة .. ونصحتم الشعب .. (١) .

(١) نشرت بالعدد الصادر في أول يوليو سنة ١٩٥٢
(٩ شوال ١٣٧١) من مجلة الدعوة (ص ١٣) تحت عنوان
« كفاح الحركات الاسلامية » وهي آخر مقالات هذه السلسلة .
م ٣ — العمل الاسلامي

الباب الثاني

اثر جمال الدين الافغانى
فى إذكاء الوطنية وانهاض المجتمع
والمطالبة بالدستور

يعرض الفصل احالة المجتمع المصرى الذى كان قد اخذ يتدهور نتيجة لسياسة الاستسلام للأجانب والوقوع فى شبكة الديون ، ولأنه كان قد اخذ يبتعد شيئاً فشيئاً عن الاسلام الذى كان وقتئذ المقوم الاول فى المجتمع والسياسة ، وكيف استطاع الزعيم الاسلامى جمال الدين الافغانى ان يذكى ضرام الوطنية ويحيى رميم القومية ، ويعيد الحماسة والأمل الى هوات النفوس . واثره فى الصحافة والكتابة - ثم الدعوة الى الحكم النيابى واصدار الدستور . وقد جاءت ثمرة هذه الاستثارة فى قومة عربى التى حدثت بعد أن نفى جمال الافغانى من القاهرة ، وما تلاها من احداث انتهت بالاحتلال البريطانى .

ويكشف الفصل عن حقيقة جوهرية هى ان عداوة جمال الافغانى للاستعمار جعلته من دعاة الوطنية ، وفى هذه النقطة يتلاقى الاسلام والوطنية ، لأن عداوة جمال الدين الافغانى كانت تقوم على سبب اصولى اسلامى هو الجهاد الذى يصح فرضاً على الجميع رجالاً ونساء عندما تغزى البلاد . ولهذا السبب نجد ان الدعوات الاسلامية كانت هى دعوات التحرير ، وانها هى

التي تولت طرد المستعمر ، حدث هذا في مصر ،
والجزائر والعراق وسوريا الخ . فهناك رباط
وثيق يربط ما بين الاسلام والوطنية على نقىض
ما يتصور بعض الناس .

ويثبت الفصل بالوقائع والحقائق ان جمال الدين
الافغانى كان في هذه المرحلة اول من نهض
بالصحافة المصرية والكتابة العربية واول من طالب
بالدستور ، وان ينزل الحاكم على ارادة الشعب
ومن الحقوق ان لا يعترف المجتمع المصرى الحديث
بذلك ، فلا تصدر صورته « نقابة الصحفيين »
او « مجلس الشعب » واكتفى مؤسسات هزيلة ،
تظلم نفسها ، كما تظلم الحقيقة فلا عجب اذا
ظلمت الافغانى .

وكما ذكرنا في المقدمة ، فاننا نقانا المقال
الاول من كتبنا « الدعوات الاسلامية المعاصرة
ما لها وما عليها » بعد ان ياسنا من العثور عليه
اما المقال الثانى فقد نشر في مجلة الدعوة عدد
يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ (٣٠ شوال ١٣٧١)
وتشر الثالث يوم ٢٩ يولية سنة ١٩٥٢
(٧ ذو القعدة سنة ١٣٧١) .

كان التطور العلماني الذي بدأه محمد علي يبتعد شيئاً فشيئاً عن التيار الاسلامي الذي كان وحده منبع الفعالية في المجتمع المصري ولم يعد في البلاد شخصية مثل عمر مكرم ترفع البريق النبوي فتلقف حوله الجماهير . وكان رفاعة الطهطاوي وعلى مبارك مزيجا ما بين التأسيس الاسلامي والتطوير الحديث ومع اختلافهما فقد هذا النمط الوسيط زعيميه . ويدا أن التيار الاسلامي يتدهور ويفقد حتى المحل الثاني عندما لمعت كالشهاب الثاقب في الاجواء الراكدة شخصية اسلامية فريدة ونادرة وستظل أبداً مثالا غدا للذعوة الاسلامية تكسب أعجاب وتقدير كل المفكرين وكل الثوريين وجاءت هذه الشخصية في احدى فترات الحرج في التاريخ العربي .

كانت تلك هي شخصية السيد جمال الدين الافغاني .

لقد توفّر لهذا الرجل ما لم يتوفّر لمن سبقه ومن خلفه . كان رجلاً عالمياً جعل من العلم قريته فهو في الافغان والهند وایران وروسيا وتركيا ومصر وفرنسا وبريطانيا ، وهو يجيد العربية والفرنسية والتركية والفارسية ومن الغادر أن نجد - على مستوى العالم بأسره - ثوريا كهذا .

كان ثوريا حاداً كالسيف . . متوهجا كالنار لا يلين ولا ينانى ولا يضعف ولا تهزه الكوارث والنوائب ولا تغريه المغريات وقد أضرب عن الزواج حتى لا يقعد به أو يكون على حساب هريته في العمل . وفي كل مكان يحل به كان يضرع الثورة ويثير الحماسة كأنها هو بركان ثائر متحرك يقذف أينما يكون بالحمم .

وكان العدو الأول للاستعمار وبالذات الاستعمار البريطاني .
وفي الوقت الذي وصل فيه هذا الاستعمار الى القمة ووصل
الحكم الفيكتوري الى الاوج وسلم العلم كله بشعار « سودى
يا بريطانيا واحكمى » وآمن كل الحكام والسياسيين — غالبين
ومغلوبين — أن لا قاهر أمام بريطانيا واسطولها ، في هذا الوقت
قلل جمال الدين أن الاستعمار عارية وأن كل المناطق المستعمرة
ستؤول الى أهلها . وقتئذ ، بتهاوى الامبراطورية البريطانية ووعده
أحد أتباعه بالسير فى جنرة الامبراطورية الزوسية .

كان غدواً مطبقاً للمستبدين والملوك وأراد تاجاً بقون رأس
أو رأساً بقون تاج .

كان أرسقراطيا نبيلاً سيّداً بحكم المنبت والمنشأ ولكنه
أنقضى حياته فى خدمة الشعوب والجماهير .

كان صوفياً لا يفنى فى الله ولكن فى عباد الله وكان مسلماً
محمدياً ولكن إسلامه ويسع المسيحيين واليهود فكان من أتباعه
الغابيين ، أديب اسحق المسيحي ويعقوب صنوع اليهودي .

كان سيلانيا ومعلما وثوئسيا لأحزاب ومضدرا لضحك
ومكونا لممثل منشونى وداعيا للهضة النسائية .

كان « تقديمياً » فى كل حركاته وعاداته من جلوسه على
المقاهى أو مطعمه الذى يقوم على الشاي والسجائر أكثر مما يقوم
على غيرها أو فى ملبسه العمامة والجبّة ذات الياقة والنظارة
والجذاء الذى كان يعد بدعة فى مصر وقتئذ .

هذا هو بعض علم جمال الدين . . لأن جمال الدين كان
أمة وحده .

جاءت هذه الروح المتوقدة المتوهجة . . بنارها ونورها مصر
في فترة من أدق فقرات حيلتها عندما بدأ الخديوي اسماعيل
الانزلاق ولحقت حلقات النفوذ الاجنبى تنهيا للأطباق على مصر .

ووصف صغية المخلص الشيخ محمد عبده حيلة مصر عندما
قدسها جمال الدين .

« هذه كانت شذائذ مهلكة وظلمات حالكة يضل فيها الرشيد
ويتعثر فيها العزم الشديد ولكن كل يلوح خلالها ضياء لو كمل
ظهوره وانتشر نوره لاهتدى به الضال وحسن به الحال .

ذلك أن اهالى مصر قبل سنة ١٢٩٣ كانوا يرون مسئولتهم
العلية بل والخاصة ملكا لحاكمهم الأعلى ومن يستنبيه عنه فى
تغيير أمورهم يتصرف فيها حسب ارادته ، ويعتقد أن سعادتهم
وشقاءهم موكولة الى أمانته وعدله او خيانتة وظلمه ، ولا يرى
أحد منهم لنفسه رأيا يحق له أن يبدية فى إدارة بلاده او أرادة
يتقدم بها الى عمل من الاعمال يرى فيه صلاحا لأمة ، ولا يعلمون
من علاقة بينهم وبين الحكومة سوى أنهم محكومون مصرفون فيها
تكلفهم الحكومة به وتضربه عليهم وكانوا فى غاية البعد عن
معرفة ما عليه الامم الاخرى سواء اكانت اسلامية او اوروبية .
ومع كثرة من ذهب منهم الى أوروبا وتعلم فيها من عهد محمد
على الكبير وابراهيم باشا لم يشعر الاهالى بشيء من ثمرات تلك
الاسفار ولا فوائد تلك المعارف التى اكتسبت لها . ومع أن اسماعيل

باشا أبدع مجلس الشورى فى مصر سنة ١٢٨٣ وكان من حقه أن يعلم الاهالى أن لهم شأنًا فى مصالح بلادهم وأن لهم رأيا يرجع اليه فيها فلم يحس أحد منهم ولا من أعضاء المجلس أنفسهم أن له ذلك الحق الذى يقتضيه تشكيل هذه الهيئة الشورية لأن مبدع المجلس قيده فى النظام وفى العمل ، أما فى النظام فلأنه قد نص فيه على أن نظر المجلس ينحصر فيما تراه الحكومة من خصائصه وما يعن لها أن ترسله اليه للمداولة فيه ، وأما فى العمل فلأنه كان يرسل من قبله عند المداولة من يخبر الأعضاء بلادة جنسائه فيقررون ما يريد بعد مداولة صورية فكفوا يشعرون أن الإرادة المطلقة هى التى كانت تصرفهم فى أرائهم (١) وهل كان يمكن لأحد أن يعمل على خلاف ما يؤمر به ؟ هل كان يمكن لشخص أن يميل بفكره عن الطريق التى رسمت له أو الوجهة التى يتوجه اليها الحاكم ؟ لو حدثه الفكر السليم بأن هناك وجهة خير من ذلك . . هل كان يمكن أن ينطق بها حدثه به فكره ؟ كلا فإنه كان بجانب كل لفظ . . نفى عن الوطن أو ازهاق للروح أو تجريد من المال .

ويستطرد الشيخ محمد عبده : « وبينما الناس على هذا لا يكتب ينبههم ولا خاطب يعظهم إذ عرض أمر قلما يلتفت اليه أو تحوم الأفكار حوالیه وأن كان مما يعرض فى كل مكان وجرت به السنة الآلهية كل زمان .

جاء الى هذه الديار فى سنة ١٢٨٦ رجل غريب بصير فى الدين عارف بأحوال الامم واسع الاطلاع جم المعارف جرى القلب هو المعروف بالسيد جمال الدين الافغانى وركن الى الإقامة فى مصر فتعرف اليه فى بادىء الامر بعض طلبة العلم ثم اختلف

(١) كان هذا وصف مجلس شورى القوانين سنة ١٨٦٦ قبل ظهور الافغانى .

اليه كثير من الموظفين والاعيان ثم انتشر عنه ما تخالفت آراء
الناس فيه من افكار وعقائد فكان ذلك داعيا لطلب الاجتهاد به
لتعرف ما عنده ثم اشتغل بالتدريس ببعض العلوم العقلية وكان
يحضر دروسه كثير من طلبة العلم ويتردد على مجالسه كثير من
العلماء وغيرهم وهو في جميع اوقات اجتماعه مع الناس لا يسأم
من الكلام فيما ينير العقل أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس الى
معالى الامور أو يستلطف الفكر الى النظر في الثسئون العامة
ما يمس مصلحة البلاد وسكانها وكان طلبة العلم ينتقلون بما
يكتوبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام العطلة والزائرون يذهبون
بها ينالونه الى أحبائهم واستيقظت مشاعل وأنتبهت عقول وخف
حجاب الغفلة في اطراف متعددة من البلاد وخصوصا في القاهرة».



ونتركز الاهمية الخاصة للسيد جمال الدين الافغانى في
النقط الآتية :

أولاً - أنه كان أول داعية سياسى اسلامى فى العصر
الحديث وهو بهذا المعنى يختلف عن محمد بن عبد الوهاب الذى
كان داعيا اسلاميا ولكنه لم يكن سياسيا أو كان سياسيا
سانجا ، كما يختلف عن عمر مكرم الذى كان سياسيا اسلاميا
ولكنه لم يكن داعية كما تختلف دعوة السيد جمال الدين الافغانى
عن دعوة « الإخوان المسلمين » فى مصر أو « الجماعة الإسلامية »
فى الهند فى نقطة هامة هى أن دعوة جمال الدين كانت ثمرة
تفاعل الايمان الاسلامى بالوقائع الاجتماعية الراهنة فى حين أن
دعوى الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية استقراء واجتهاد
فكرى لما أرتأيا أنه التصور السياسى الإسلامى الأمثل من فهمها

ودراستها للنصوص الإسلامية . ومن هنا كانت دعوة جمال الدين أكثر حيوية وحرارة وصدقاً وهدوءاً .

ودعوة جمال الدين هي — كما صورها تلميذه محمد عبده : « انهاض احدى الدول الإسلامية من ضعفها وتنبيهها للقيام على شئونها حتى تلحق بالدول القوية فيعود للإسلام شأنه وللدين الحنيف مجده ويدخل في هذا تنكيس دولة بريطانيا في الاقطار الشرقية وتقليص ظلها عن رؤوس الطوائف الإسلامية وله في مداورة الانجليز شئون يطول بيانها » . وقد حاول القيام بذلك في عدد من الدول كل على حدة كتركيا وفارس ولكن أعظم البلاد حظاً من جهوده ونيلاً لعنايته كانت مصر التي أمضى فيها وحبها قرابة ثمان سنين (١٨٧ — ١٨٧٩) .

وكان جمال الدين يرى أن من دواعي هذه النهضة أن تتحالف الدول الإسلامية وقد أساء المستشرقون هذا المعنى عندما ترجموه الى « الجامعة الإسلامية » وأخذوا يعيدون ويزيدون فيها خلاصة بغداد أن حاول السلطان عبد الحميد الاستفادة منها في حين أن كلام جمال الدين صريح في هذا « لا التمس بقولي هذا أن يكون مالك الامر في الجميع شخصاً واحداً فان هذا ربما يكون عسيراً ولا أتمنى أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن ووجهة وحدتهم الدين وكل ذي ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخرين ما استطاع فان حياته بحياتهم وبقاءه ببقائهم » وهذا كلام واضح لا لبس فيه وحكمته ظاهرة وجلية وقد استقاها جمال الدين من واقع تحلل الدول الإسلامية وأن فرقتها واختلافها كان من أكبر أسباب سقوطها — واحدة أثر أخرى — في الاستعمار .

. ثانياً - (✱) كان السيد يؤمن بالاصلاح السياسى السريع اكثر مما كان يؤمن بالاصلاح الاجتماعى البطيء . ولم تكن لتعنيه الوسائل ما لم تكن فيها مخالفة صريحة لتعاليم الاسلام . فلما اراد ان يتغلغل فى المجتمع المصرى دخل الماسونية . ولما لم يعجبه المحفل الذى انضم اليه أسس محفلاً مستقلاً ضم عليه المصريين بما فيهم توفيق باشا - ولى العهد - .

ولعل مما يشرح لنا تفضيله للعمل السياسى الحاسم تلك الفقرات التى يلمس كل قارئ صدقها واخلاصها وانبعاثها من اعماق أعماق الشعور « ما الحيلة وما الوسيلة . . فالجرائد بعيدة الفائدة ضعيفة الاثر لو صحت الضمائر فيها والوقت ضيق . . والخطب شديد . »

أى جهورى من الاصوات يوقظ الراقدين على حشايا الغفلات . . أى قلصقة تزعج الطباع الجامدة . . وتحرك الافكار الخاملة أى نفخة تبعث هذه الارواح فى اجسادها وتحثرها الى موقف صلاحها وفلاحها . .

الاقطار فسيحة الجوانب بعيدة المنكب . المواصلات عسيرة بين الشرقى والغربى . والجنوبى والشمالى الرعوس مطرقة الى ما تحت القدم . . ليس للابصار جولان . ولا للاسماع اصفاء ، ولا للنفوس رغبات . . ولكن للاهواء تحكم وللوسلوس سلطان . . ماذا يصنع المشفقون على الامة ، والزمن قصير . ماذا

(✱) من هنا يبدأ المقال الذى نشرته مجلة الدعوة العدد الصادر فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ (٣٠ شوال ١٣٧١) تحت عنوان « جمال الدين الافغانى » .

يحاولون والاطار محقة بهم . بأى سبب يتمكنون . ورسـل
النايا على أبوابهم

ثالثا - اقام السيد دعوته من الناحية السلبية على حرب الاستعمار
واختص انجلترا بالذات بالقسط الاوفى من عداوته وحريته ، لانها
كانت عميدة الدول الامبراطورية ومحركة السياسة الاستعمارية
وكل من أرخ له لس هذه العداوة . فالشيخ محمد عبده يقول عن
مبادئه « . . . ويخل في هذا تفكيس دولة بريطانيا في الاقطار
المشرقية وتقليص ظلها عن رموس الطوائف الاسلامية وله في
عداوة الانجليز شئون يطول بيانها . » وهذا اديب اسحاق تلميذه
المقرب يقول « . . . وكان صاحب الترجمة شديد الكراهة لدولة
الانكليز ، جهر بذلك غير مرة ونشر في جريدة مصر فصولا ناطقة
به . » واما سليم بك العنحورى فقد ترجم له لمناسبة شرح البيتين
التاليين من ديوانه « . . . سحر هاروت »

ترنو الى بملة غضبي اذا بصرت بطود سال كالوديـان
فكأننى بيكونسفياد(١) زمانه وكأنها من بفضها الافغانى

ومن يراجع أعداد العروة الوثقى يجدها حافلة بكثـف
فضائح الانجليز وأساليبهم الاستعمارية في افغان . والهند
وفارس ومصر . . . وغيرها . وقد ظل ثابتا على هذه العداوة
ولم يؤخذ بالأعيب الاستعمار او تنطلى عليه خدائهم .
فجعل الحرب والكفاح والمقاومة السبيل الوحيد للعمل والطرق
النافعة للحصول على الاستقلال فهو بحق عدو بريطانيا رقم ١ .

(١) هو بنجلين دزرائلى رئيس وزراء بريطانيا المشهور ،
ورئيس حزب المحافظين . . .

رابعاً — كان ثمة عداوة تقليدية بين دعوة جمال الدين . وبين الامراء والقادة . ولم يسلم لا هو ولا تلامذته من اضطهادهم وقد باعت كل محاولاته في استخلاص أحد القادة بالفضل فقد كان أقرب هؤلاء اليه هو محمود سامي البارودي ومع هذا فقد طرد (أى الانفصالي) من مصر في عهد وزارة يشترك فيها محمود سامي البارودي . وبعد أن استقدمه الشنار تخرجت العلاقة بينهما حتى أخرجه بطريقة مهينة . ولما استطاع السلطان عبد الحميد ، مستثيراً فيه الحماية الدينية أن يجعله ينزل في كنفه لم تصف العلاقات بينهما . بل تواتر عن السيد انه كان يقول عن السلطان عبد الحميد « هذا الرجل سل في رثة الدولة » .

ولم يفهم جمال الدين أن العداوة بين الدعوة التحريرية وبين السلطات الحاكمة أصيلة إلا أخيراً جداً ، في تلك الاماسي التي كان يتنزه فيها كسير الفؤاد في « اشكاس طاش » يتعقبه جواسيس عبد الحميد . وهو يستعيد قول المتنبي:

يقول لى الطبيب اكلت شيئاً وداؤك فى شرابك والطعام
وما فى علمه انى جـسـود اضر بجسمه طول الجـمـام

وانما تأخر هذا الفهم لديه لانه لم يعط وجهة النظر الطبقيّة ما تستحقه . ولم يقدر طغيان السلطة وفسادها فضلاً عن انه كان — رحمه الله — يتخذ كل طيب النفس اذا أوقى من ناحية الكرم والعاطفة ويستجيب اذا استثيرت حميته الدينية . .

خامساً — لذلك لم يعن جمال الدين بالقادة والامراء والملوك ووجه دعوته الى الجماهير والسواد . الى الطلبة والشباب

و « العنوام » الذين كان يقربهم كما يروى سليم
عنحوري « ويقول لهم أثناء مكالماته ما معناه انكم معاشر المصريين
تبد نشأتكم على الاستعباد . . وربيتم بحجر الاستبداد . . وتوالت
عليكم قرون من زمن الملوك البرعاة حتى اليوم ، وأنتم تجهلون
عبء نير الفاتحين وتعنون لوطأة الغزاة الظالمين . تسنومكم
حكوماتهم الحيف والجور . وتنزل بكم الخسف والذل ، وأنتم
صابرون ، بل راضون ، وتثتقف قوام حيلكم ومواد غذائكم
المجموع بما يتحلب من عرق جباهكم بالمقرعة والسوط ، وأنتم
في غفلة معرضون . فلو كان في عروقكم دم فيه كرات حية .
وفي رعوسكم اعصاب تتأثر فتثير النخوة والحمية لما رضيتم بهذا
الذل والمسكنة . ولما صبرتم على هذه الضعة والخمول ولما تعدتم
على الرمضاء وأنتم ضاحكون . تفاوتكم أيدي الرعاة ثم اليونان
والرومان والفرس ثم العرب والاكراد والممالك ثم الفرنسيين
والمماليك والعلويين وكلهم يشق جلودكم بمبضع نهمة ، ويهيض
عظامكم بأداة عسفه وأنتم كالصخرة الملقاة في الخلاء لا حس لكم
ولا صوت . انظروا أهرام مصر . وهياكل منفيس ، وأثار ثيبة .
ومشاهد سيوة وحصون دمياط شاهدة بهنعة آبائكم وغزة
اجدادكم » .

فهذا التوجيه ليس فحسب شعبيا ، بل انه أيضا قومي كاشد
ما تكون القومية .

سادسا - اتسمت دعوة السيد بالنشاط في الدعاية
الدولية . وهذه من أعجب سمات دعوته . ففي هذا العهد السحيق
والحواجز قائمة بين الأمم والشعوب . والمواصلات صعبة ،

والتعصب الدينى على أمة .. والغرب يردد ضنيحة كبلنج
« الشرق شرق . والغرب غرب .. ولن يلتقيا .. » كان هذا
الشيخ المعمم يلقى عصا التسيار بعد أن طورد في أربعة أركان
العالم الاسلامى . ونفى من عواصمها في باريس ثم يستقدم
أعناق الزيف المصرى شيخا معها آخر ليحققه في باريس
ويصدران « العروة الوثقى » . فاذا حوريا في فرنسا اقتحم السب
جمال الدين انجلترا عدوته اللدود واقام بـ«جلترا» حيناً من الدهر يصدر
مجلته الرائعة « ضياء الخافقين » التى سود صفحاتها بالتقديد
بالشاه المستبد . وهو في فرنسا وانجلترا دائب السعى والاتصال
السياسى لما فيه خير العلم الاسلامى . أن هذه الخصيصة من
خصائص دعوة جمال الدين عجيبة وأعجب ما فيها أنها على سبيلها
لكل الدعايات الدولية التى تلتها ، فاتها سلمت من شوائب هذه
الدعايات فأشهرها — دعاية مصطفى كامل باشا للقضية المصرية —
كانت مشوبة بالاعتماد على التفوذ الفرنسى . والحركات الأخرى
كانت كلها حركات استطلاع أو استعطاف أما جمال الدين فقد
استغل حق اللجوء السياسى واستغل حرية الصحافة في
باريس ولندن ليندد بسياسة باريس ولندن . وما كان يبالى .
وقد أحرق السفن من ورائه . وتقطعت بينه وبين بلاده أسباب
العلاقات أن يقول كلمة الثورة . وقد روت مجلة العروة الوثقى
نبأ سفارة سياسية قلم بها الشيخ محمد عبده الى لندن لا ترى
بداً من نقلها — رغم طولها — حتى تكون درسا للمفاوض المصرى ..
وهي في العدد الرابع عشر تحت عنوان هؤلاء رجل الانجليز ..
وهذه أفكارهم ..

« رأينا أن يذهب الشيخ محمد عبده » المحرر الاول لهذه
الجريدة « الى لندن إجابة لدعوة من يرجى منهم الخير لثنا ومن
يؤمل فيهم صدق النية في رعاية مصالح المسلمين من رجال

السياسة الانجليزية ، وليستكشف مناصب الفخاخ السياسية التي
لا مر عليها قدم شرقى الا سقطت منها فيما يعسر الخلاص منه .
ويسير اغوار المطامع الانجليزية التي لا يدرك منتهاها . . . تلك
المطامع التي بعد ان التهمت ثلث المسكونة وطوقت كرة الارض
بالفتح والاستملاك لم تزل فى مد لا جزر معه . ولا يزال رجال
حكومة بريطانيا فى فهم شديد لابتلاع ممالك العالم . وكما
اساغوا قطرا ضموا اليه آخر . وليستطلع خفايا المقاصد من ثنايا
الافكار وغضون الاقوال وليقف على الطرق الماكوفة (١) بين أولئك
السياسيين فى التلوين ويتبين كيف يتمكنون من إبراز محاسن
الاعمال فى صفات رديئة يستنكرها كل ناظر اليها . واظهار
السيئات فى الوان بهيجة تسر الناظرين .

لاقى محرر الجريدة كثيرا من رجال السياسة الانجليزية .
وقد جرت بينه وبينهم محادثات طويلة فى الاحوال المصرية .

ومن محادثاته الابتدائية ما نشر فى بعض الجرائد الانجليزية
كجريدة البال مل جازيت وجريدة « القروث » التي يحررها النائب
الشهير مستر لا بوشير وجريدة التيمز .

اما الآن فنأتى على جملة واحدة من محادثة طويلة كانت بينه
وبين اللورد هرتنكتون وزير الحربية الانجليزية ليأخذ كل مصرى
منها حظه . ويصيب كل شرقى سهمه .

سأل اللورد هرتنكتون « الا يرضى المصريون ان يكونوا فى
امن وراحة تحت سيطرة الحكومة الانكليزية . . او لا يرون حكومتنا
خيرا لهم من حكومة الاتراك وفلان بلشا . . وفلان باشا . . ؟ »

(١) لعلها من اكله الخمر اى شدد عليه الاكاف « اى البردعة » .
م . . . من العمل الانساني

فقال الشيخ « محرر جريدتنا » كلا ان المصريين قوم عرب . وكلهم مسلمون الا قليلا . . . وفيهم من محبى اوطانهم مثل ما فى الشعب المصرى . فلا يخطر ببال احد منهم الميل الى الخضوع لسلطة من يخالفه فى الدين والجلبى ولا يصح لحضرة اللورد — وهو على علم بطبائع الامم — أن يتصور هذا الميل فى المصريين .

فقال الوزير — هل تنكر ان الجهالة عامة فى اقطار مصر . وان الكافة لا تفرق بين الحاكم الاجنبى والحاكم الوطنى . وان ما ذكرته من النفرة من سلطة الاجانب انما يكون فى الامم المهذبة .

فاخذت الشيخ حدة تليق بمسلم لا يتهلون فى أداء ما فرض الدين وأوجبه حقوق الله . فقال أولا : ان النفرة من ولاية الاجنبى مما أودع فى طبع البشر وايسر بمحتاج الى الدرس والمطالعة . وهو شعور انساني ظهرت قوته فى أشد الامم توحشا كالزولو الذين لم تنسوا ما كابدتموه فى الدفاع عن اوطانهم . .

وثانيا * : ان المسلمين مهما كانوا ، وعلى أى وجه وجدوا لا يصلون من الجهل الى الدرجة التى يتصورها الوزير . فان الاميين منهم لا يفوتهم العلم بضروريات الدين . ومن اجلها واطهرها ان لا يدينوا لمخلافهم فيه . وان لهم فى خطب الجمعة ومواعظ الوعاظ فى مساجدهم ما يقوم مقام العلوم الابتدائية . وان جميع ما يتلقونه من النصائح الدينية يحذرهم من الخضوع لمن لا يوافقهم . .

وثالثا : ان ارض مصر من زمن محمد على قد انتشرت فيها العلوم والآداب الجديدة على ما هو موجود فى بلادأوروبا واخذ كل مصرى نصيبا منها على قدره ، ولا تخلو قرية من القرى

* من هنا يبدأ المقال الذى نشر بمجلة الدعوة الصادرة فى

٢٩ يوليو سنة ١٣٧١ (٧ ذو الحجة ١٣٧١) .

الصغيرة من ان يكون فيها قارئون وكاتبون والاخبار العمومية توصلها اليهم الجرائد العربية ومن لم يقرأ يستنبىء الاخبار من القارئين فبهذا اضافوا الى الشعور الطبيعى والتقليد الدينى محبة وطنية منشئوها التهذيب العمرى . .

اين العلماء الانكباء ، اين الابهة الاعلياء يرى كل واحد منهم منزلة الشرقيين عند رجال الحكومة الانجليزية .

هذا اللورد هرتنكتون وزير الحربية الانجليزى يظن ان الجهل يبلغ من المسلمين عموما ، والمصريين خصوصا الى حد سلب عنهم كل احساس انسانى ، وانهم فى حضيض من الجهل لا يميزون بين الغريب والقريب ولا بين العدو والحبيب الخ . . » انتهى . .

ففى هذه السفارة استطاع الشيخ محمد عبده ، وايست له اية صفة ما عدا انه المحرر الاول لجللة العروة الوثقى . . ان يرد على اللورد هرتنكتون ردا افضل من رد سفراء مصر الثلاثة : سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى — على اللورد ونجت فى ذلك اليوم الذى اعتبره الساسة الحزبيون عيدا للجهاد الوطنى والهمه المنطق الدينى خير دفاع يمكن ان يصند به تهمة امية الامة .

من هذا السرد التاريخى نعلم الخصائص والسمات التى تميزت بها دعوة جمال الدين الافغانى ، وهى الاسلامية والبياتسية والشعبية . ومقاومة الحكام والملوك والقادة ، وحرب الاستعمار والنشاط فى الدعاية الدولية . .

اثر دعوة جمال الدين

كان لدعوة جمال الدين اثر عميق فى المجتمع المصرى . . والجيل المصرى المعاصر يجهل قدر هذه الدعوة واثرها لأن التاريخ المصرى الحديث لم يكتب بعد على حقيقته ولأن الساسة

الحزبيين قد افتاتوا على التاريخ وأستطاعوا الى حد كبير أخفاء الحقائق الجوهرية فى التاريخ المصرى وقد قال الشيخ محمد عبده « إن السيد لم يعمل عملاً حقيقياً الا فى مصر » ، وإذا تذكرنا انه قد أقام بمصر وحدها ثمان سنوات أدركنا صحة هذا الكلام .

وقد ظهر أثر دعوة جمال الدين بصفة خاصة فى ناحيتين الاولى : النهضة بالكتابة والصحافة . . والثانية المطالبة بالدستور والدعوة للحكم الشورى . .

اما عن الناحية الاولى فان جمال الدين هو مجدد الكتابة العربية ومبدع « المقالة » التى ظلت ردحا طويلا عماد الصحافة وظلت قوامه على الثئون العامة حتى جاء فن « الخبر » لينزعها من صدار الصحافة ، وليجعل من الصحف أداة أخبار بعد ان كانت أداة ثقافة ورسالة مبنلدى .

قال الشيخ منحة عبده يصف أثر السيد فى ترقية أسلوب الكتابة : « وحث تلامذته على العمل فى الكتابة وأنشاء الفصول الأدبية والحكمية والدينية فاشتغلوا على نظره . وبرعوا . وتقدم فن الكتابة فى مصر بسعيه وكان أرباب القلم فى الديار المصرية القادرون على الاجادة فى المواضيع المختلفة منحصرين فى عدد قليل وما كنا نعرف منهم الا عبد الله باشا فكرى وخيرى باشا ومحمد باشا سيد احمد على ضعف فيه . ومصطفى باشا وهبى على اختصاص فيه . ومن عدا هؤلاء فأما ساجعون فى المراسلات الخاصة وأما مصنفون فى بعض الفنون العربية أو الفقهية وما شاكلها . ومن عشر سنوات ترى كتبة القطر المصرى لا يشق غبارهم . ولا يوطأ مضمارهم . واغلبهم أحداث فى السن شيوخ فى الصناعة وما منهم الا من أخذ عنه أو عن أحد تلامذته أو قلد المتخلين به . ونكر ذلك مكابر وللحق مذابر » .

ومما يبين سعة أفقه أنه أيد ترجمة سليمان البستاني للآيظة
بناء على اقتراح يعقوب صنوع . وتمنى لو أن علماء المسلمين
قاموا بذلك من أيام .

وقد عدد الاستاذ عبد الرحمن الرافعي في كتابه « عصر
اسماعيل » اثني عشر صحيفة سياسية كان السيد جمال الدين
يشرف على تحرير أقوى ست فيها فكان هناك مجلة مصر .
والتجارة يحررها ويديرهما أديب أسحق وسليم نقاش تلميذا
جمال الدين ومرآة الشرق لصاحبها سليم عنحوري وكان يحررها
ابراهيم اللقاني تلميذ السيد ومجلتي مرآة الأخوان وأبو نضارة
لصاحبهما يعقوب صنوع الأولى صدرت في لندن سنة ١٨٧٦
والثانية في القاهرة سنة ١٨٧٧ وكان الشيخ يعقوب صنوع
مصريا اسرائيليا متعلقا بالصحافة يميل الى الدعاية في كتابته ،
واتصل بالسيد جمال الدين الافغانى . وقيل انه هو الذى أوغز
اليه اصدار جريدته لانتقاد سياسة اسماعيل فاصدرها . وكانت
اول جريدة هزلية سياسية صدرت في مصر .

وهذا كله فضلا عن صحيفة العروة الوثقى التى اصدرها
في باريس . وكان يشرف على تحريرها الشيخ محمد عبده ،
فاو قلنا أن السيد جمال الدين الافغانى يستحق لقب الصحافي
الاول في مصر لما كان في ذلك مبالغة أو اسرافاً (١) .

وقد صدرت العروة الوثقى في باريس في المدة من ١٣
مارس سنة ١٨٨٤ حتى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ وخلال هذه المدة
اصدرت ثمانية عشر عدداً وشنت حملة شنعاء على الاختلال
البريطانى في مصر والسودان .

ووصف السيد رشيد رضا اثر العروة الوثقى :

(١) الى هنا انتهى مقال مجلة الدعوة ، وما بعده اضافة من
كتابنا « الدعوات الاسلامية المعاصرة ما لها وما عليها » .

« أتنى لا ازال أتذكر أنه كان بدارنا فى القلمون بجسوار طرابلس الشام وفى سنة ١٣٠٢ هـ - ضيوف من المصريين المنفيين بسبب الحوادث العرابية فجاءت جريدة العروة الوثقى مساء فأخذها الأستاذ الشيخ محمد عبد الجواد القاياتى المشهور وقد وضع بين يديه مصباحا من مصابيح زيت البترول وأنشأ يقرأها بصوت جهورى كأنه خطيب وإنما كان يقف عند بعض الجمل ليعبر بها عما يخالجه من شعور العجب ولم يتركها حتى أتى على آخرها ولم أكن فى ذلك الوقت اعنى بشيء من مثل هذا بل كانت تلك السنة هى السنة الثانية لاشتغالى بطلب العلم .. »

واستطرد :

« كنت مرة أبحث فى أوراق والدى العتيقة اتصفح ما فيها من الجرائد المطوية فعثرت على أعداد من العروة الوثقى فطفت أقرأها المرة بعد المرة وهى تفعل فى نفس فعلها تهدم وتبنى وتعد وتمنى وما كان وعدها الا حقا ولا تمنيتها الا رجاء وأملا .

أنشأت بعد ان ظفرت بتلك الاعداد أبحث عن أخواتها فى طرابلس فكنت أجد عند الرجل العدد وعند آخر العددين فأنسخ ما أجد ثم علمت أن الشيخ حسينا الجسر احتواها كلها ومن عنده أتممت أستنساخها فكلن كل عدد منها كسلك من الكهرياء اتصل بى فأحدث فى نفسى من الهزة والانفعال والحرارة والاشتغال ما قدف بى من طور الى طور ومن حال الى حال والذى علمته من نفسى بالخبر ومن غير الخبر ومن التاريخ أنه لم يوجد لكلام عربى فى هذا العصر ولا فى قرون قبله بعض ما كان لها من أصالة موقع الوجدان من القلب والاعتناع من العقل ولا خد للبلاغة الا هذا .. »

سمعت من أستاذنا الشيخ حسين الجسر عالم سبوريا الوحيد في الجمع بين العلوم الإسلامية ومعرفة حال العصر السياسية يقول « ما كان أحد يشك في أن جريدة العروة الوثقى ستحدث انقلابا عظيما في العالم الاسلامي لو طال عليها الزمان » .

وسمعت من محمد بك علي المؤيد يقول « كنت في بغداد في عهد صدور العروة الوثقى وكانت ترسل الى الزعيم العربي الاكبر في العراق السيد سلمان الكيلاني نقيب السادة الاشراف وكان يقول كلما جاء عدد منها « يوشك أن تقع ثورة من تأثير هذه الجريدة قبل أن يجيء العدد الذي بعد هذا » .

ولم تكن العروة الوثقى لتقنع بمقالاتها المتهبة ولكنها كانت تؤخذ رسولا الى مختلف الاقطار الاسلامية ليحملون التعليمات التي لا يمكن نشرها أو يقومون بمهام اخرى ومن ذلك ايضاً الشيخ محمد عبده « المحرر الاول لهذه الجريدة » الى لندن للتشاور مع الميستر بلانت وبعض الانجليز المتعاطفين مع الدول العربية والاسلامية ولحمل الانجليز على ترك السودان وغير ذلك .

ولسنا في حاجة الى القول أن الحكومات اوضحت ابوابها في وجه العروة الوثقى وحرمت دخولها وكان هذا أحد الاسباب التي عجلت بنهايتها .

وقيل ان « العروة الوثقى » كانت علما على جمعية سرية كلها كانت علما على جريدة وقد اختير أعضاء هذه الجمعية بدقة ووضع لها يمين فليظ كان على كل عضو أن يقسمه ويتعهد « أن يبذل ما في وسعه لاهياء الاخوة الاسلامية وانزالها منزلة البغوة والأبوة الصحيحتين — والا يقدم الا ما قدمه الدين والا يؤخر الا ما أخره الدين ولا يسعى قدما واحدة يتوهم فيها ضررا يعود على الدين جزئيا أو كليا الخ . . » ويرى أحد الكتاب المتخصصين في هذا

المجال من الدراسات (١) أن تنظيم العزوة الوثقى امتداد للحزب الوطنى الحر الذى أسسه جمال الدين فى مصر وسبقت الإشارة إليه كما يرى أن القضية العربية بالذات كانت من أهم دواعى تكوينه وأكثر مجالات انشغاله وعمله .

ويرى هذا الكاتب أن هناك إضافة « هامة وجوهرية قدمها الافغانى الى نقطة الشرق وثورته تتعدى رسم الاهداف والعمل لتنفيذ هذه الاهداف . وهذه الاضافة تتعلق بالاسلوب الجديد الذى دعا اليه الرجل ومارسه كى يحقق بواسطته هذه الاهداف وهو اسلوب « التنظيم السياسى السرى » وتكوين الاحزاب والمنظمات السرية وهى تنظيمات استحدثها الرجل على حياة الشرق السيلسية فى عصره وكانت التجارب الاولى لشعوبنا فى القرن التاسع عشر » .

ونرى رأى هذا الكاتب أن السيد الافغانى « أراد أن يستفيد من الماسونية كاطار للعمل والحركة وكواجهة شرعية للتنظيم الذى يريده اقامته من أجل الثورة فى مصر على الاستبداد ونفوذ الاستعمار وأن هذه الفكرة كانت وراء دخوله الماسونية أولا ثم انشائه محفلا ماسونيا خاصا جعله تابعا للمحفل الشرقى للفرسلاوى وكانت رئاسته العلمية للافغانى ، ومن ثم كان تنظيمها خاصا لا اثر فيه للماسونية سوى الاسم فقط وقد اختار الافغانى فى تنظيمه الجديد هذا صفوة مختارة من قيادات مصر الفكرية والسياسية والعسكرية فى ذلك الحين ، وقسم هذا المحفل الى شيعب عديدة تقوم كل منها على اعداد اعضائها كمتخصصين فى

(١) الاستاذ محمد عماره فى مجلة الاذاعة بعنوان « قصة الحزب الوطنى الحر اول حزب ثورى سرى فى تاريخ مصر السياسى — الصفحات من ١٤ — ٢٤ .

مجالهم فكانت هناك شعبة للضباط المصريين، تستهدف تثقيفهم فكريا وسياسيا وأعدادهم لكسب المعركة التي كانوا يخوضونها في الجيش ضد الضباط الشراكسة والأتراك وشعبة أخرى للعدل (الحقانية) وثالثة للمالية ورابعة للاشغال الخ أى أن هذا التنظيم كان مرحلة من مراحل أعداد «الكوادر» المصرية الوطنية كي تتقن فن الحكم والسياسة بمختلف أبعادها وتتخصص فيه وذلك تمهيدا لمرحلة تحقيق الشعار الذي كانت تنظيمات الافغانى السرية في مصر أول من رفعتة وناضلت في سبيله شعار مصر للمصريين «.

وسواء اخذ عمل الافغانى هذا التصور أو لم يأخذه فالمحقق انه أول من رفع اسم «الحزب الوطنى الحر» وأن الطموح وصل بهذا الحزب الى التفكير فى احلال نظام جمهورى محل نظام الخديوية . . وقد يصور مدى هذا التفكير ما رواه محمود سساهى البارودى فى ١٨ يونيو ١٨٨٢ فى منزل حسن العقاد بحضرة عرابى وعبد الله نديم والشيخ محمد عبده . . « لقد كنا نريد منذ بداية حركتنا الى قلب مصر الى جمهورية مثل سويسرا وعندها كانت تنضم الينا سوريا وليبيا الحجاز ولكننا وجدنا العلماء لم يستعدوا لهذه الدعوة لانهم كانوا متأخرين عن زمنهم ومع ذلك سنجتهد فى جعل مصر جمهورية قبل أن نموت » .

وقد كان من البررات التي ساقها أعوان الاستعمار لتأليب توفيق عليه أنه يدعو الى شيء كهذا كما تضمن البلاغ الرسمى عن نفيه أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » ومن ذلك أن العمل السياسى السرى للسيد قد استمر حتى بعد الثورة العرابية وأن جمال الدين أوفد محمد عبده الذى كان منفيا فى بيروت أثر الثورة العرابية ليذهب الى السودان ويقابل المهدي تمهيدا لزيارة جمال الدين نفسه

وذهب محمد عبده الى مصر متفكرا وكتب من هناك الى صديق له يقول «، واذا رايت فلانا فنبئه ان قوة الاتحاد فى الجنوب أفرغت قوة النيران فى الشمال وأن نيران القلوب أذابت مدافع الكروب » ولكن المهدي مات قبل أن يذهب الشيخ محمد عبده الى السودان ففشلت الخطة .

وشملت دعوة جمال الدين الأفغانى معظم دول العالم الاسلامى ووضعت بذورا فى فارس والهند والعراق بالإضافة الى مصر وقد يصور ذلك الاشارة الى واقعة واحدة فقد منح شاه فارس ناصر الدين شركة انجليزية حق احتكار التبناك فكتب جمال الدين الى كبير المجتهدين الشيخ ميرزا محمد حسن الشيرازى يوضح له مغبة ذلك وما يترتب عليه من تدخل فى اقتصاد فارس فاصدر الشيخ فتوى بتحريم استعمال التبناك الى أن يلغى الامتياز وأضرب الشعب عن استخدامهم وروى أن الشاه طلب نازجيلته فقبل له ان المفتى حرم التبناك وأضطر الشاه لالغاء الامتياز ودفع الى الشركة تعويضا وبهذا خلص الشعب الايرانى من ويلات الاحتكار الاقتصادى والتدخل الاجنبى .

وكان للسيد رأى سىء فى الشاه تحول الى عداوة مريرة عندما دعاه الشاه للاصلاح فى طهران ثم نكث وأبعده بطريقة فظة فشن السيد حملة شعواء عليه وأصدر فى لندن جريدة باسم « ضياء الخافقين » خصصها للتنديد بالشاه وفضح سوءات حكمه من ارتشاء واستبداد الخ . . . وقد رأى الاستاذ أحمد أمين (١) أن هذه زلة كبيرة من السيد جمال الدين «، اذ كيف أجاز لنفسه التشهير بحكومة شرقية اسلامية فى بلاد أجنبية تتخذ من أقواله حجة للتدخل الذى طالما حاربته فى العروة الوثقى وكيف استباح

(١) زعماء الاصلاح للاستاذ أحمد أمين .

أن يفضح هذه العيوب ويفسل هذه الاثواب القفرة على مشهد من كل الناس » ونحن لا نوافق الاستاذ أحمد أمين — فلا بد من فضح الأخطاء ويجب أن لا يحول دون ذلك حائل لأن السكوت عليها سيؤدي إلى تفاقمها ولأن فضح أخطاء الشاه في لندن كان وحده كفيلا بجعل الحكومة تقلع أما المحذور الذي أشار إليه الاستاذ أحمد أمين فكأننا ما كان ضرره فان ضرر السكوت عليه أعظم خاصة وأن جمال الدين لم يقف هذا الموقف بأدى ذى بدء وإنما بعد أن تنكر الشاه لعهوده بتحقيق الإصلاح .

ويعد السيد جمال الدين الأفغانى الأب الروحي لمعظم الدعوات الإسلامية أما عن طريق الاستشارة والكتابة وأما عن طريق تلاميذه وبوجه خاص محمد عبده وشكيب أرسلان اللذين أثريا العالم الإسلامى بالكتابات الغزيرة والجمّة والاتصالات المباشرة والحية ويمكن أن نرسم تسلسل دعوة جمال الدين منه إلى محمد عبده ومن محمد عبده إلى رشيد رضا صاحب مجلة المنار التى ظلت لمدة ٣٧ عاما تصدر أعدادها الشهرية بانتظام ويكتب فيها محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وتسجل ثورة الترك والعرب فضلا عن تفسير القرآن والعديد من كتابات الشيخ رضا التى جمعت فى كتب ورسائل ، ومن المنار إلى الإخوان المسلمين الذين تولوا إصداره لمدة وجيزة بعد وفاة الشيخ رشيد رضا ..

صحيح ان دعوة الشيخ جمال الأفغانى لم تكن على يد هؤلاء الاتباع أو الدعاة الذين خلفوه كدعوته هو فبعضها كان اصلاحيًا وليس ثوريا وبعضها كان جزئيا وليس شموليا ، والحقيقة أن تركة السيد كانت أعظم من أن يقوم بها كاملة فرد واحد أو هيئة واحدة وأخذت الهيئات والافراد منها ما كانت مهياة لحمله.

لقد عرضا بشيء من الأسهلب دعوة جمال الدين الافغانى
للمبررات التى أشرنا اليها لانه كان رائد الدعوات الاسلامية التى
ظهرت فى العصر الحديث حتى الآن ولأن نهاية جمال الدين تكشف
عن حقيقة وأساوية ..

فكيف أمكن لأدهى الدهاة — السلطان عبد الحميد — أن
يستدرج أشجع الشجعان — جمال الدين ؟ وكيف أمكن لثعلب
السياسة أن يستنزل نسر الحرية وأن يحبسـه فى قفص من ذهب
حتى يقتله الاسر ؟ .

يغلب أن يعود هذا الى عرق عاطفى يكمن فى نفسية الدعاة
الاسلاميين ويخرج بهم فى كثير من الحالات عن المنطق العقلى
البارد الذى يتطلبه الموقف .

الْبَابُ الثَّالِثُ

قصة الدستور المصري

من ١٨٦٦ إلى ١٨٨٢

نشرت أولى مقالات « قصة الدستور المصري » بمجلة الدعوة في عدد (١ أغسطس سنة ١٩٥٣) (١ ذو الحجة ١٣٧٢) تحت مقدمة جاء فيها « رأينا والبلاد بصدد وضع دستور جديد لها ، ان تقدم الى القراء في سلسلة من المقالات التي يبيجها الاستاذ جمال البنا قصة الدستور المصري والراحل التي مرت بها التجربة الدستورية ابتداء من الحملة الفرنسية حتى دستور ٢٣ و ٣٠ وما في اطوائها من عظات ودروس يجب ان يلم بها الشعب ، وهو يستقبل الدستور الجديد » .

وبعد أربع حلقات من هذه السلسلة .
افتتحت السياق لعدم وجود حائتين عن دستور ١٨٧٩ و ١٨٨٢ ، فاضطرت الى كتابتها من جديد — ثم عدت الى الحلقات المنشورة ، وهما حلفتان . كانت الأخيرة منهما في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٣ .

ولست متأكدا ، وقد مضى قرابة أربعين عاما ، اذا لم تستمر الحلقات حتى دستور ٢٣ و ٣٠ ، وهل أنا الذي تقاعست او جدد للمجلة ما جعلها تقف عند هذا الحد . على كل حال رايت ان اقف عند هذه الحافة الأخيرة لانها الأخيرة في القرن التاسع عشر . وبقية مقالات الكتاب كلها في هذا القرن .

ويوضح الفصل ان المجتمع المصرى كان
بتأثير سياسية وحيد على ، و هو ن بعده اسماعيل
باشا قد بدأ يقع فى ايدى البورجوازية المصرية
الصاعدة التى تكونت من هلاك ، ومهنيين ،
وتجار مصريين تستهدف الليبرالية والقومية التى
تتناسب مع مصالحها واهدافها ، ولم يكن ينقصها
بالطبع الوطنية التى تعد احد مكونات القومية
الليبرالية ولكنها تبتعد عن المثل السياسى لحكم
القانون ، الذى يكون على افضلة فى «الشرع»
لانه بجانب مزايا حكم القانون فانه يكفل حماية
للفقراء والضعفاء من «حرية» الاستغلال
وقد تكللت مسيرة هذه البورجوازية اخيرا بالنجاح
يصدر دستور سنة ٢٣ الذى يمثل «الليبرالية»
التي تنشدها افضل تمثيل .

وايضا معنى هذا ان المرحلة قد قطعت
صلاتها بالاسلام كهقوم سياسى ، فاننا نجد هنا
وهناك ، وفى غضون الوقائع ، ما ينم عن
صلة به - واحظ لتوجيهاته . ولكن هناك فرقا
بين ان يلحظ . . وبين ان يكون محورا واساسا .

كما ان اثر جمال الدين الافغانى واستثنائه
واضحة تماما فى الانتقال من استخدام دستور
سنة ١٨٦٦ الى فعالية دستور سنة ١٨٧٩ .
وعلى كل حال . فمقارنة دستور ١٨٧٩

بالدساتير التي وضعت لصر ابتداء من ١٩٥٢ حتى الآن توضح أن دستور ١٨٧٩ أفضل منها فهو لم يصدر كدستور ٢٣ كما لو كان منحة من الملك . واننا للأسف الشديد لم نتقدم ، بل تأخرنا وتخلفنا وتقهقرنا الى عهد ((ولى النعم)) ولو بصورة هقنعة . فاذا لم يكن للمجلس النيابي ساطة دراجعة الميزانية كاملة ومساءلة الوزارة وسحب الثقة منها ، فانها لا تكون مجالس نيابية حاكمة ، ولا تمثل سيادة الشعب ، او حكم القانون ..

تبدأ مقدمة الدستور المصرى الحديث بالحملة الفرنسية على هذه البلاد وطريقة الحكم التى أراد نابليون أن يدخلها وما تلاها من تطورات انتهت بظهور مجلس شورى القوانين فى عهد اسماعيل الذى تطور الى دستور سنة ١٨٧٩ . . وهو أول دستور مصرى تتحقق فيه أصول الشورى ومسئولية الوزارة امام المجلس المنتخب من الامة .

حقا لقد كان نابليون دخيلا على البلاد ، قاهرا لها ولم يكن من المنتظر أن يقدم دستورا حرا ولكن مما يستحق الذكر دون ريب نظامه الذى وضعه للحكم بطريقة الديوان ، وجعل هذا الديوان من الاهالى والطريقة المنتظرة التى عمل بها ، واتخاذ الانتخاب وسيلة والاعلالية حكما ، ومنح الاعضاء مهالبا منتظمة من مالية الدولة . .

قد كان هذا كله — على قلته جديدا على المجتمع المصرى . وقد انشئ هذا الديوان بمقتضى امر اصدره نابليون ووضح به اختصاصاته وهذا نصه :

معسكر القاهرة فى ٧ ترميدور من السنة السادسة للجمهورية (٢٥ يولية سنة ١٧٩٨) .

بونابرت عضو المجمع العلمى الاهلى والقائد العام للجيش يأمر بما يلى :

اولا — تحكم مدينة القاهرة بديوان مؤلف من تسعة اعضاء . .
 ثانيا — يتألف هذا الديوان من المشايخ ، النسبادات ، والشرقاوى ، والساوى ، والبكرى ، والفيومى ، والعريشى ، وموسى السرسى ، والبسيد عمر نقيب الاشرافا ومحمد الامير ، وعليهم أن يجتمعوا اليوم فى الساعة الخامسة مساء فى منزل م ه — العدل الاسلامى

كخبيا الشلويشية وعليهم ان ينتخبوا من بينهم رئيسا لهم وان يختاروا سكرتيرا من غير الاعضاء ويعينوا اثنين من الكتبة والمترجمة يعرفان الفرنسية والعربية ولهذا الديوان حق تعيين اثنين من الاغوات لادارة البوليس وعليه ان ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة لمراقبة الاسواق وتموين المدينة ولجنة من ثلاثة اخرين يكلفون بمهمة دفن الموتى بالقاهرة وضواحيها الى فرسخين منها .

ثالثا - يجتمع الديوان كل يوم من الظهر ويبقى ثلاثة أعضاء على الدوام بدار المجلس .

رابعا - يتلم على باب الديوان حرس فرنسي وآخر تركي .
خامسا - على الجنرال برتیه وقومندان المدينة ان يكونا في الساعة الخامسة مساء اليوم بدار الديوان لاجراء ما يلزم لاجرائه .
« ولكي يأخذ عليهم عهدا الا يعملوا شيئا ضد مصلحة الجيش » . .

ويفهم من هذا الامر اختصاصاته والتزام اعضائه بان لا يعملوا عملا ضد مصلحة الجيش . . وهو امر طبيعي من نابليون . .

وقد امر نابليون كذلك بتشكيل دواوين في كل بلد على غرار ديوان القاهرة كما دعا الى الاجتماع جمعية عامة تمثل اعيان بلدها واطلق عليها الديوان العلم (تميزا لها عن ديوان القاهرة) وشملت مندوبين من الاسكندرية ورشيد ودمياط والبحيرة والغربية والمنصورة والشرقية والمنوفية والقناوية والجيزة واطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وشمل مندوبو كل مديرية ممثلين من الاهالى والتجار والعلماء .

وجاء في رسالة نابليون الى مونج ورتوليه عضوى المجمع اللذين اختارهما قوميسرين بالمجلس ما يلى :

« ان الغرض من عقد الديوان العام هو تعويد الاعيان المصريين نظم المجالس الشورية والحكم ، فقولوا لهم انى دعوتهم لاستشارتهم وتلقى آرائهم فيما يعود على الشعب بالسعادة والرفاهية وما يفكرون فى عمله اذا كان لهم حق الفتح الذى حزنه فى ميدان القتال . .

اطلبوا من الديوان العام أن يبدى رأيه فى المسائل الآتية :

اولا - ما هو اصلح نظام لتأليف مجالس الديوان فى المديرية وما هو المرتب الذى يجب تحديده للاعضاء .

ثانيا - ما هو النظام الذى يجب وضعه للقضاء المدنى والجنائى .

ثالثا - ما هو التشريع الذى يكفل ضبط الموارث ومحو انواع الشكاوى والاجحاف الموجود فى النظام الحالى .

رابعا - ما هى الاصلاحات والاقتراحات التى يراها الديوان لاثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب .

ويجب ان تفهموا الاعضاء اننا لا نقصد الا الى توفير السعادة والرفاهية لابلاد التى تشكو من سوء نظام الضرائب الحالى كما تشكو من طريقة تحصيلها ، وعايكم ان تضعوا للديوان نظامه الداخلى كما يأتى :

ان ينتخب الاعضاء رئيسا له . ونائب رئيس وسكرتيرين مترجمين اثنين وثلاث مراقبين . وان يكون ذلك بطريقة الاقتراع وبكل مظاهر الانتخاب وعليكم ان تتبعوا المناقشات وتدونها اسماء الاعضاء الذين يمتازون عن زملائهم فى الديوان سواء بنفوذهم او بكفايتهم » .

وقد نقل الجبرتى كيفية انتخاب الرئيس فى قطعة طريفة
قال :

« قال الترجمان نريد منكم يا مشايخ أن تختاروا شخصا منكم يكون كبيرا ورئيسا عليكم ممثلين امره واشارته فقال بعض الحاضرين :

« الشيخ الشرقاوى » فقال نو نو - لا . . لا . . ب وانما يكون ذلك بالقرعة فعملوا قرعة بأوراق فطلع الاكثر على الشيخ الشرقاوى .

فقال حينئذ يكون الشيخ عبد الله الشرقاوى هو الرئيس فما تم هذا الامر حتى زالت الشمس فاذنوا لهم فى الذهاب .

وقد اخذت آراء الديوان فى المسائل التى ذكرها نابليون فى خطابه . ومع أن رأى المجلس استشارى الا أن نابليون تعود أن يأخذ برأيه أو يتولى تنقيحه وقد اقترح المجلس اقتراحات فى نظم الديوان . والنظام القضائى والمدنى والجنائى وتشريعات المواريث وتسجيل عقود الملكية الخ . . .

وقد ألغى ديوان القاهرة عقب ثورتها الاولى « فى ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨ » ثم أعيد بعد شهرين بعد أن نقح فى نظامه فجعله من ديوانيين العمومى : والخصوصى : اما العمومى فهو مؤلف من ستين عضوا عينهم الفرنسيون من اعيان المصريين ووكل الى هؤلاء انتخاب رئيس الديوان واثنين من السكرتيريين . وينعقد لمدة ثلاثة أيام ابتداء من ٢٧ ديسمبر ، ثم ينقضى ولا ينعقد الا بدعوة من حاكم العاصمة .

اما الديوان الخصوصى فهو يتكون من أربعة عشر عضوا ينتخبهم الديوان العمومى بالاغلبية النسبية ويجتمع كل يوم . وينتخب الاعضاء رئيسا وسكرتيرا . ورتب لرئيس الديوان الخصوصى وأعضائه رواتب شهرية « للرئيس مائة ريال شهريا ولكل عضو ثمانين ريالا ولكل مترجم ٢٥ ريالا » .

وكان أعضاء هذا الديوان — هم — من العلماء الشيخ
عبد الله الشرقاوى والشيخ محمد المهدي والشيخ مصطفى
الضاوى والشيخ خليل البكرى والشيخ سليمان الفيومى .

ومن التجار السيد أحمد المحروقى والسيد أحمد محرم ومن
الاقباط المعلم لطف الله المصرى ، ومن السوريين المعلم إبراهيم
جر العيساط — يوسف فرحات — ومخسائل كخيل . ومن
الأوروبيين : المسيو كاف — والمسيو بودوف .ت وهما تاجران
فرنسيان — والمسيو ولار وهو طبيب سنودى الاصل كان يقيم
بالقاهرة . . .

وقد ظل الديوان بهذا النظام طيلة عهد نابليون وكليو ومينو
حتى آخر جلسة له فى عهد هذا الاخير قبل جلاء الفرنسيين فى
٦ يولية سنة ١٨٠١ تلا فيها مسيو استيف مدير الشؤون المالية
خطبة طويلة فى الدفاع عن الحكم الفرنسى والتعبير عن آماله
الخيرة لمصر . . . ولما انتهى من تلاوة الرسالة قال الاعضاء ان الامر
لله ، والملك له . وهو الذى يمكن منه من يشاء !

وبذلك طويت هذه الصفحة من حكم الديوان بعد ان افادت
— على ما فيها من عيوب ونقص — زعماء الشعب وعلمائه خنكة
وتجربة ستلقى اثرهما فى الصفحات التالية (١) .

(١) نشرت بمجلة الدعوة — العدد الصادر فى ١١ أغسطس
سنة ٥٣ (١ ذو الحجة ١٣٧٢) ص ١٢ .

طويت صفحة الديوان الذى أسسه الفرنسيون بخروج جنودهم من مصر وعاد الاتراك والمماليك الى البلاد يريدون أن يعمثوا فيها فسادا بينما ظهر الاتجليز يتربصون بالاتراك والمماليك وجهل الجميع أن الحملة الفرنسية قد ايقظت الشعب .. وأن الأمة وقد ثارت مرة على نابليون .. وأخرى على كليبر .. وظهرت فيها زعامات شعبية ، وإسلامية .. وتمرست بشئون الحكم .. لن تقبل الوضع القديم .. ولكن الذى فهم هذا هو - للمفارقة العجيبة - محمد على قائد الفرقة الالبانية .. فجعل همه التقرب الى الشعب وتوثيق العلاقة بينه وبين الشيوخ ثم رتب سلسلة محكمة من عمليات التحالف والغدر بكل حليف بعد تحقيق الغرض المقصود من التحالف معه ، منفذاً فى كل حلق أوثق الطرق .. وغادرا بكل حليف شر الغدرات .. تأخى مع البرديسى .. بأن جرح كل منهما نفسه وشرب من دم أخيه .. ثم غدر بالبرديسى فشرده حتى مات مقهورا .. ثم أقسم للمشيخ والسيد عمر مكرم أن يحكم بمشورتهم وما لبث أن استأثر بالحكم وفرقهم ونفى السيد عمر مكرم الى دمياط .. حتى الالبان .. بنى جلده وعشيرته لم يسلموا من غدره .. فبعد أن أمسك اثنان منهم بجسام محمد على من طرفيه ، ومداه .. وهر جميع القواد فوقة واحدا فواحدا وهى عادة البانية تحفظ العهد حتى الموت .. انقلب على الالبان انفسهم ! .. فصدرهم للموت فى الغزوات .. ورحلهم الى فلوات الحجاز للتخلص منهم .. ولا عجب فمحمد على هو القائل « اننى لا أحب سوى نفسى وما يتفق ومصالحى بل اننى لا أحب ابنائى انفسهم الا اذا كان من ورائهم خير » .

ثار الشعب بقيادة علمائه على آخر باشا تركى وهو خورشيد ، وبينما كان ضفاح القاهرة وشعبها يحاصره فى القلعة ، كان العلماء يكتبون الى الاستانة برغبتهم فى عزله وتولية محمد على ، ولم ينتظروا صدور هذا الامر بل نفذوه بأنفسهم ، فاسلوا الى خورشيد يعلنونه بانهم عزلوه . . . وذهبوا الى محمد على فاعلنوه بانهم اختاروه واليا والبسه الشيخ عبد الله الشرقاوى والسيد عمر مكرم « كرك » الولاية . . بعد أن اخذا عليه العهد والميثاق ليحكمن بالعدل والشورى .

وتم الامر كما اراد الشعب . فبعد أن استتكتف خورشيد من أن يعزل بأمر الفلاحين . . جاءه الامر من الاستانة بالعزل فاذعن للامر وغادر القلعة . . وطويت بذلك صفحة باشوات الاستانة كما طويت من قبل صفحة الحملة الفرنسية .

كان المنتظر ، وقد حكم محمد على بفضل الزعامة وقوة الراى العام . . وسواعد الجماهير . . وبعد أن تعهد بالتزام العدل والشورى أن يشرك الشعب فى الحكم فضلا عن أن يخضع له . ولكن محمد على كان داهية باقعة ، فاعاد مع العلماء والشعب ما فعله مع المماليك والأتراك واستطاع أن يفرق وحدة الزعماء . . واصطنع الشيخ المهدى والدواخلى ليكونا معول الهدم والتفرقة . . وناصب السيد عمر مكرم العداء ولكن فى دهاء واستطاع بفضل مؤامرة متقنة أن يظهره بمظهر الراض لاحكام العدل . . وأن يحمل القاضى والمشايع على عزله من نقابة الاشراف ونفيه الى دمياط . . وتولية السيد السادات محله . .

واتخم العلماء بالاموال والمناصب والاراضى - التى اعطاها مؤقتا من الضرائب - حتى شغلوا بها عن رسالتهم الشعبية المقدسة .

ان المتتبع لاحداث هذه الحقبة ليخرج منها بدرس عميق يدوي في اذنه . . هو انه مهما كان الحاكم في البداية صالحا فان الضمانات الملزمة هي وحدها التي تديم صلاحيته . . . وان اى اهمال لهذه الضمانات . . . يؤدي به الى الاستبداد . . . وان المثل الذى يقول « المال السايب يعلم السرقة » ينطبق ايضا على حقوق الشعب . . فما ان يدع الشعب حقوقه دون حراسة او يهملها حتى يظهر الحاكم الذى يستبيح سرقتها .

دواوين الحكومة

كان محمد على اذن يريد الاستئثار وفرض الحكم الفردى ولكنه — وهو الذكى — كان يعلم انه لن يستطيع ان يلم بكل كبيرة او صغيرة من الشئون لهذا ابتدع نظام الدواوين الحكومية وهناك فرق كبير في دلالة كلمة « ديوان » في عهد الحملة الفرنسية ، ودلالاتها في عهد محمد على . فقد كانت في الاولى مجلسا شعبيا يطبق الاقتراح في انتخاب رئيسه وسكرتيره ويناقش الشئون العامة . ولكنه في عهد محمد على كان جهرا يتكون من كبار الموظفين . وكان كل ديوان يناقش اختصاصه فحسب . . . فالديوان ما هو الا لجنة وزارية تقدم التقارير الى الباشا المستبد ليدرسها . . وينتهى الى رأى . . .

وعن هذه الفكرة عمل محمد على شطرا كبيرا من مدة حكمه حتى صدر القانون الاساسى سنة ١٨٢٧ المسمى « سياستنامه » فوضّع الشبكل الاخير للدواوين وحصرها في سبعة هي الديوان الخديوى — وديوان الايرادات — وديوان الجهادية — وديوان البحر — وديوان المدارس — وديوان الامور الفرنكية ، والتجارة — وديوان الفايقيقات . وكان مفروضا على رئيس كل ديوان ان يقدم لتقريره في يوم الخميس من كل اسبوع للباشا .

مجلس المشورة

ولكن محمد على وجد أن من الضروري إلى جانب هذه الاداة التنفيذية أن يكون على نوع من الاتصال بقيادة الشعب ، ولو حتى لتخدير حواسه ، وخذاعه عن حقوقه وبتدبير أعماله .. لذلك أوجد ما يسمى مجلس المشورة سنة ١٨٢٩ وجاء في الوقائع المصرية نبأ بتشكيل هذا المجلس في العدد الصادر في ٤ من ربيع الاول سنة ١٢٤٥ هـ - الاحد ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٨ - كالآتي :

ان حضرة أفندينا ولي النعم الاكرم منيع الشفقة والمراحم ما برح مافكرا في غمار الملك والملة وفي راحة أهالي الامصار والبلاد ورفاهية الرعايا والعباد ، ولايزال يتصور تحصيل أسباب الامور الخيرية ساعيا ومجتهدا في استخراج اسبابها من القوة الى العقل ولأجل ذلك أوصى حضرة أفندينا ابراهيم باشا ولي النعم قبل أن يرسله من الاسكندرية الى مصر بأن يجمع مأموري الاقاليم المصرية العظام ومشايخ البلاد الكرام وينعقد مجلس المشورة كل يوم ويبدى كل منهم ما في بباله ويقولون مرادهم من غير تعصب وعناد أى لا يمارون بما يرون بل يقولون على وجه الحق والانصاف لينتج منها تلك القضية الخيرية فيحصل رضا السنى وأمر أيضا بأن يجتمع في ذلك المجلس اشراف العلماء المصرية لكي لا يبدؤا انحراف عن تلك الاصول المستحسنة التي يراد تأسيسها على جادة الشريعة المطهرة فاجتهد سعادة المشار اليه بتحصيل رضا سعادتاه ، بما كان منطورا عليه من حسن السعى والاجتهاد حيث جمع المذكورين كلهم الى قصره العالى بعد مضي يومين من وقت تشريفه مصر وأوضح لهم ما سمعه من ابيه الاكرم من حرر الوصايا والنصايح فلذلك انعقد المجلس في القصر العالى في اليوم الثالث من شهر

ربيع الاول بعد العصر وسأل كل منهم عما لاح في ضميرهم وتقرر أن يضبط الوقائع في كل ما يجرى في ذلك المجلس .

وكان مجلس المشورة يتكون من ١٥٧ عضوا منهم ثلاثة وثلاثون من الاكابر ورؤساء مصالح الحكومة والعلماء وأربعة وعشرون من مأمورى الاقاليم ومائة من مشايخ الاقاليم وكان ينعقد مرة في السنة لا كل يوم كما جاء بالوقائع . وسبب هذا اللبس هو النشأة التاريخية لمجلس المشورة اذ كان أصلا هو المجلس العالى أو الخديوى الذى أسس سنة ١٨٠٥ وكان ينعقد فى القلعة ، ويراجع يوميا كافة الشئون . . وكان يسمى فى بعض الاحيان ديوان المعاونة أو شورى المعاونة ثم ارتوى بعد ذلك أن يكون فى المجلس عالمان ، وتاجران ، وشيخ من كل مديرية . . وما لبث أن اخذ الشكل الاخير واصبح ينعقد مرة في السنة .

وانعقد مجلس المشورة فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٢٩ برئاسة ابراهيم باشا فى سرايه بالروضة ، وعقد اجتماعه الثانى ايضا فى المكان نفسه فى المدة من ١٩ سبتمبر الى ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٣٠ وقد اثبت صاحب تقويم النيل قائمة كاملة بلسماء اعضاء مجلس المشورة لا نرى حاجة لاثباتها . وانما نكتفى بايراد ملاحظة هى بروز العنصر التركى واستثثاره بالمناصب الكبرى وحصوله بذلك على المراكز الحيوية فى المجلس .

وقد أورد مؤلفو كتاب « بناء دولة » نص ما يمكن أن يوصف بأنه خطبة القاها الباشا فى أعضاء مجلس المشورة الذى انعقد سنة ١٨٤٧ .

بدأ الباشا خطبته بقوله « حيث انى رأيت فيكم بعض الشواهد النافعة المتعلقة بتهييج الحمية والحرارة فى حركاتكم منذ

بضع سنين ، ولاحظت الصلاحية في ذاتكم لقبول النصيحة جمعتكم
الآن عندي جميعا ، وبأدركت الى المقصود » .

وبعد أن تحدث في لغة سقيمة ، مملة . عن هذا المقصود
وهو التقدم والاجتهاد وحثهم على اطراح الكسل والتقاعد قال :

« فلتعلموا اني قد ناهزت الثمانين ولست في تمنى شيء
لنفسى . بل كان تركى للنوم والراحة وبذلى لاجتهادى ليلا ونهارا
انما هو من أجل سعادتكم واصلاح حالكم . وحيث انى قد رببتكم
جميعا من صغر سنكم ، وعلمتكم القراءة والكتابة في المكاتب
واوصلتكم الى ما أنتم فيه من الدرجات وقبلتكم اولادا لى ، وصرت
لكم أبا بحق ، وجب انكم لا تمتنعون من قبولى أبا لكم بل
تقبلوننى . . »

فنحن نرى في هذه القطعة من الحديث أن المجلس هو الذى
كان يستمع الى توجيهات محمد على . . لا العكس وأن محمد
على كان يرى انه هو الذى علمهم في المكاتب واوصلهم الى
الدرجات ! وأن له عليهم حق الابوة في الحكم ! وما يبيحه له من
اجراءات في التأديب والتهذيب والترغيب والترهيب . . والاستماع
الى احاديثه استماع التلميذ المطيع . والابن البار وهى في جملتها
الروح التى اذا جردناها من زيف الادعاء ، وسفسطة الابوة .
تصبح « الحكومة الابوية » وليس هناك ما هو أسوء من
الحكومة الابوية كما قال بحق نابليون . اذ صارت الاصل الذى
تطور في عهد فاروق لتجعل كل كلمة من كلماته توجيهها ساميا .

ويستطرد الباشا فيقول :

« ان التزام المنفعة الذاتية في الشيء المضر بمنافع العامة والمماشاة والموافقة في الامور المضرة بالمصلحة والاصول الموضوعية من اعظم الجرائم والقبائح التي لا يمكن الصنمغ عنها اصلا فيجب الاجتناب عن ذلك . حتى اذا كنت امر احكم شفاها او تحريرا بقولي له اجر المادة الفلانية بهذه الصورة وحصل منه اعتراض على وكرنى وافادنى شفاها او تحريرا بأن المادة المذكورة مضرة فهذا يكون منه عين ممنونيتى الزائدة . وقد اثبت لكم مرارا كسب محظوظيتى من الاخطارات الواقعة حتى الآن التي يترتب عليها ممنونيتى في أعلا درجة ، وهانا مرخص في ذلك الرخصة التامة المرة بعد المرة » .

وهذه أيضا قطعة انشائية . . هي في منطق العمل كالحشوة في منطق البلاغة . . لأن اعتراض الاعضاء ليس له أى ضمان . . ولا نظام . . ولا حماية من غضب الباشا . . كما انه متقيد بالخطأ الواضح الظاهر . . اما اختلاف وجهات النظر فهذا ما لم يرد به ذكر على الاطلاق . والقطعة كلها تنطق برغبة الحاكم الفردى في الاستفادة مع عدم التنازل عن الحكم واشراك احد فيه اشراكا حقيقيا . . وهو طابع حكم محدد على وخلفائه من بعده (١) .

(١) نشرت بمجلة الدعوة العدد الصادر في ١٩ اغسطس سنة ٥٣ (٨ ذو الحجة ١٣٧٢) ص ١٤ .
ولعانا كنا قاسيين في الحكم على الفقرة السابقة ، فهي لا تخلو من دلالة حسنة عندما تصدر من الحاكم .

نشأة مجلس شورى النواب (فى عهد اسماعيل)

توجز كافة المصادر التاريخية ايجازا شديدا عندما تتعرض للناحية الدستورية ، أو شبه الدستورية خلال حكمى عباس الاول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) وسعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) حتى لتبدو تلك الحقبة فترة من فترات الظلام والتميه . وقد تمت تغييرات فى طريقة الحكم ، ولكن هذه التغييرات خضعت للعوامل الطارئة ، وللهوثرات الخاصة والوقتية والذاتية وتجردت تماما من أى اثر للفكرة الشعبية أو الدستورية . . وأن المؤرخ النزيه ليحقيق أشد الحقن عندما يتذكر ، انه فى تلك الفترة بالذات بدأت أولى جذور التدخل الاجنبى تتغلغل فى البلاد وتأخذ شكلا منظما يهدد سيادة الدولة . وما من شك فى انه لو وجد أى نوع من انواع الانظمة الشورية ، مهما كان بدائيا ، لما استطاع سعيد أن يجود على صديقه العزيز بسىو بلسبس بالامتيازات السخية لحض اعجابه الشخصى . . وكرد للجميل القديم الذى كان يقوم به بلسبس الاب (قنصل فرنسا) عندما كان يقدم المكرونة الشهية الى سعيد السمين ! ويخلف تعليمات محمد على التى كانت ترمى الى تقشف ابنائه والعمل على تعودهم المشاق : واو وجد أى نظام شورى لما أمكن أن يقترض سعيد - بسهولة وغفلة - أو أن يتورط مع الاجانب هذه الورطات التى كانت معاول الهدم فى بناء البلاد .

ولما ولى الامر اسماعيل سنة ١٨٦٣ فكر فى انشاء مجلس جديد للشورى يحل محل مجلس المشورة القديم (الذى لم ينعقد من أيام محمد على) فوضع فى سنة ١٨٦٦ اللائحة الاساسية لمجلس شورى النواب . . واللائحة الداخلية والنظامية له .

واغلب الظن ان اسماعيل انما ألفه هذا المجلس لا ايماننا
بالنظام الشورى أو النيابى وانما تقليدا للمظاهر الغربية .

ولكن تطور الاحوال . . وخرج المواقف . . وازدهار الحركة
الفكرية جعل المجلس يكتسب حقوقا جديدة حتى أصبح فى ايامه
الاخيرة مجلسا منظما يستجوب الوزارة ويستطيع أن يسقطها .

ولكى نأخذ فكرة عن منشأ المجلس ثم تطوره بعد ذلك ، نورد
هنا لائحة تأسيسه ، وهى بعد ، وثيقة تاريخية لا غنى عنها لكل
دارس للدستور المصرى .

المادة ١١ — تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة فى
المنافع الداخلية والتصورات التى تراها الحكومة انها من خصائص
المجلس يصير المذاكرة واعطاء الراى عنها وعرض جميع ذلك
للحجرة الخديوية .

المادة ٢ — يجوز انتخاب من بلغ عمره ٢٥ سنة وما فوق
ذلك بشرط أن يكون موصوفا بالرشد والكمال وأن يكون من
الاشخاص المعلومين عنه للحكومة بانه من الاهلى للتابعين لها
ومن اولاد الوطن .

المادة ٣ — يحرم من صلاحية الانتخاب الاشخاص الذين
حكم على اموالهم واملاكهم بأحكام الافلاس وتعلقت بها حقوق
للغير الا أن أعيدت تلك الحقوق التى حرموا منها ، وايضا الفقراء
المحتاجون والاشخاص الذين اعيثوا على حالهم قبل الانتخاب بسنة
والاشخاص الذين صار مجازاتهم بالايمان والطرء بحكم .

المادة ٤ — ان الاشخاص الذين ينتخبون النواب يلزم ان
يكونوا من الذين لم يحكم على اموالهم واملاكهم بأحكام الافلاس

وتعلقت بها حقوق للغير الا اذا اعيدت تلك الحقوق اليهم وان لا يكون سبق مجازاتهم بالليمان والطرء بحكم وان لا يكونوا من الاشخاص الداخلين فى سلك العسكرية .

المادة ٥ - المستخدمون فى الخدمات الميرية والمستخدمون فى الجهات الخارجية عن الميرى سواء كانوا من العمء والوجوه وغيرهم وكذا الداخلون فى سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح أو امداديين لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس، وإما من رفقوا من المستخدمين بلا جنحة حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم من الامداديين فيجوز الانتخاب منهم ان كانوا حائزين الارصاف المعتبرة المذكورة .

المادة ٦ - ان انتخاب الاعضاء من الاقاليم يلزم ان يكون على حسب التعداد . قلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من أقسام المديرىات بحسب كبر القسم وصفرة ويصير انتخاب ثلاثة من مصر واثنين من الاسكندرية وواحد من دمياط .

المادة ٧ - حيث ان كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الاهلى فبالطبع هم المنتخبون من طرف اهالى ذلك البلد والنائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه من القسم اذا كان « تلك » المشايخ حائزين الارصاف المعتبرة المذكورة فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية ويكتب كل واحد منهم اسم من ينتخبه من القسم فى ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة بالصندوق المحدد لقسمه بالمديرية .

المادة ٨ - بعدما يتم وضع الاوراق بالصناديق تفتح على يد المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى وقاضى المديرية . . فينظر اذا كان أكثر الآراء منفعة على انتخاب واحد من القسم فيصير هو نائبا عن القسم وان تساوت الآراء فى انتخاب اثنين أو ثلاثة فيقرر

بينهم بحضورهم والذي تصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم وفي كلا الحالتين يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية من البلاد ورقة باختتامهم بها تستقر عليه الحال في انتخاب « تلك » النواب وأما الانتخاب في مصر والاسكندرية ودمياط فيصير بالتفسيق أو الأكرية آراء وجوه واعيان « تلك » المدائن .

المادة ٩ — يصير تجديد انتخاب الاعضاء كل ثلاثة سنين حسبها هو موضح بالمادة السابعة والثامنة .

المادة ١٠ — اعضاء المجلس لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً .

المادة ١١ — لا يعقد المجلس اذا غاب عن اعضائه أكثر من الثلث . وإن كان احد الاعضاء له عذر ضرورى فيلزم عرض عذره على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر فان قبل عذره بالمجلس فيها والا فان لم يحضر بعد اعلان عدم قبول عذره فيصير انتخاب غيره بدله من قسمه ووجهته حسب اللائحة .

المادة ١٢ — لا يسوغ التوكيل عن الاعضاء بل هو يحضر المجلس بنفسه .

المادة ١٣ — يصير تحقيق حال كل عضو من اعضاء المجلس حين اجتماعهم بمعرفة قومسيون فان وجد مستكمل الشروط المعتمدة المحررة في المواد السابقة يقبل . والا فتلغى نيابته وينتخب غيره من قسمه ووجهته . . .

المادة ١٤ — بعد ما يصير تحقيق احوال النواب المنتخبين بالقومسيون ويوجدون حائزين الاوصاف المذكورة في المواد السابقة فيعطى قرار منهم بالقومسيون ويعرض منه على رئيس المجلس

ومنه أيضا الى الاعتلب الخديوية ليعطى كل واحد منهم — بيرولى —
يتضمن كونه منتخبا فى ظرف ثلاث سنين فى شورى النواب .

المادة ١٥ — حيث من المعلوم ان كل مجلس من المجالس المماثلة
لهذا له حدود نظامنة فيها لطبع حدود ونظامنة هذا المجلس
ستعطى له .

المادة ١٦ — ان عقد المجلس سيكون فى هذا العام من
عشرة هاتور لغاية عشرة طوبة واما فى السنين الآتية فيصير
انعقاده من خمسة عشر كيهك لغاية خمسة عشر امشير .

المادة ١٧ — لولى الامر جمع المجلس او تأخيره او تمديد
مدته او تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة حسبما
هو موضح بهذه اللائحة .

المادة ١٨ — لا يجوز قبول عرضحالات من اخذ بالمجلس .
هذه هى اللائحة الاساسية للمجلس وقد وضع له نظامنة
كما جاء بالمادة ١٥ تتكون من ٦١ مادة .

والذى يراجع هذه اللائحة يراها تمثل اصدق تمثيل مرحلة
الانتقال التى كانت تمر بها البلاد من ذىول العهد القديم ، عهد
القرون الوسطى الى مشارف العصر الحديث . . . ففيها تتقابل
مؤخرة الاولى مع طليعة الثانية وتمتزج اللغة القديمة والتعبيرات
البلية ، والتصورات العامة المبهمه برغبة التحرر من السجع
التقليدى والعموميات المطلقة او القواعد التى تصلح لكل زمان
ومكان ، والفاحض لها يعرف لاوهلة الاولى ان مجلس شورى
النواب لا يمثّل قط الصفة النيابية او الدستورية كما يتبغى ان
تكون . . . وفى المادة الاولى يصدّم القارئ بأن اختصاص المجلس
م ٦ — العمل الاسلامى

مبنى على - التصورات - التي تراها الحكومة . وان . الراى
الاخير فيها للحكومة .

وتستحق المادة الثالثة النظر من ناحية اشارتها الى عدم
صلاحية - الفقراء المحتاجين ، وايضا الدين « اعينوا على حالهم »
قبل الانتخاب بسنة - فان الثراء كان اهم مظاهر الوجاهة
والصلاحية . .

والانتخاب على درجتين - المادة - ٦ - وهو سرى -
المادة ٧ - وبالتزكية او القرعة فى الاقاليم - المادة ٨ - وبالتزكية
او الاغلبية فى القاهرة واسكندرية وشماط (المادة ٨) ومدة
المجلس ثلاث سنوات (المادة ٩) واعضاؤه لا يزيدون عن ٧٥
عضوا (المادة ١٠) ويعطى كل عضو شهادة تثبت عضويته
هى المسماة (بيرولى) المادة ١٤ ويجوز لولى الامر جمع
المجلس او تأخيره او تمديده مدته او تبديل اعضائه . . (المادة
١٧) وهى سلطات لولى الامر تهدم ههما سلطة المجلس لو نفذت
وان لم تنفذ لحسن الحظ الا فى مدى ضيق جدا كما سئرى .

وكنا نود لو نشرنا ايضا نص اللائحة النظامية فهى عظيمة
الدلالة على روح العصر لولا انها طويلة جدا بحيث لا يتسع
الجال لها ، الامر الذى جعلنا نكتفى بالاشارة الى بضعة مواد
منها هامة . . فالمادة ٣ تجعل سلطة تعيين رئيس المجلس ووكياه
منوطة بالخديو دون ان يكون للمجلس رأى او ترشيح . والمادة
٤ و ٥ تتحدثان عن افتتاح الخديو للمجلس بمقالة . . ويقدم
المجلس جوابا عنها بكتاب لا يقطع فيه بشئ من الامور التى
يقتض نظرها المجلس . . ويمكن للمجلس توقيع عقوبات على
المتخلفين من الاعضاء دون ان (مادة ١٢) كما ان الاعضاء

يتمتعون أثناء انعقاد المجلس بخصانة تحول دون أن ترفع عليهم دعوى إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣) وعلى أعضاء المجلس أن يحضروا بملابس الحشمة اللائقة وجلوسهم فيه يكون بهيئة الادب (مادة ٤٠) ، ولا يجوز لأى واحد منهم نشر المناقشات أو طبعها دون إذن . .

ومع هذا فلا شك أن مجلس شورى النواب كان الخطوة الحقيقية الاولى نحو المجلس الثيابى الحديث وقد تطور ، واثبت جدارته بشكل كان يرجى منه كل خير لولا الاستعمار الذى أفسد كل شئ .

وقد تمت الانتخابات الاولى فى سنة ١٨٦٦ وأسفرت عن انتخاب ٧٥ عضوا ونرى من الحق التاريخى علينا ، أن نسجل اسماء الاعضاء الاول للمجلس الاول :

عن القاهرة : موسى بك العقاد — الحاج يوسف عبد الفتاح السيد محمود العطار .

عن الاسكندرية : الشيخ مصطفى جمنى — السيد عبيد الرزاق الشورى .

عن الغربية : أنربى بك أبو العز — على كامل عمدة القصرية — الحاج شفا يوسف عمدة أبى مندور — محمد حمودة عمدة برما — سيد أحمد رمضان عمدة قسطل — عبد الحميد زهرة عمدة حاثوت — على أبو سالم عمدة مسهلة — سليمان اللوانى عمدة ميت حبيشى القبلية — أحمد الشريف عمدة إبيار

عن المنوفية : الحاج على الجزار عمدة شنين الكوم — محمد أفندى شعير عمدة كفر عشنا — موسى أفندى الجندى

عمدة منوثة — أحمد أبو حسين عمدة كفر ربيع — حماد أبو عامر
عمدة جنزوني — علي أبو عمار عمدة مليج — محمد الانبلي
عمدة جزى . . .

عن البحيرة : الشيخ محمد الصيرفي عمدة قديشان —
حسنين حمزة عمدة البريجات — أحمد دبوس عمدة نكلة المنب
للحاج علي عامر عمدة ببيان — الشيخ محمد الوكيل عمدة سمخراط

نواب الشرقية والقلوبية ، الحاج نصر منصور الشواربي
من قلوب — الامام الشافعي أبو شنب عمدة الخانكة — علي
حسن حجاج عمدة الرملة — محمد الشواربي — قلوب — أحمد
افندي ابناطة — منيا القمح — الشيخ محمد جمال الدين عمدة
الجديدة — محمد عبد الله عمدة الصفاقين — المعلم سليمان
سيدهم عمدة بندي — بركات الديب عمدة القرين — محمد افندي
عفيفي عمدة الزوامل — عبد الله عياد عمدة كفر عياد .

عن القهيلية : هلال بك — سيد أحمد افندي . نافع عمدة
دنديط — محمد بك سعيد (نوسا البحر) . اسماعيل افندي
حسن عمدة ثوى الاميد — الشيخ محرم علي عمدة السنبلوين
الشيخ العدل أحمد عمدة جزيرة القباب .

عن الجيزة — عامر افندي الزهر عمدة ناهية — ابراهيم
أحمد المنشاوي عمدة دهشور — عبد الباقي عزوز عمدة الرقة
عن بنى سويف والفيوم : حزين الجاحد عمدة المعجمين —
علي سعيد أحمد عمدة الزدبي — زايد هندی عمدة جزيرة بيا —
محمد حسن كساب عمدة الثويرة — جرجس برسوم عمدة
بنى سلامة .

عن المنيا وبنى مزار : ابراهيم افندي الشريعي عمدة
سهلوط — اسماعيل أحمد علي عمدة الزاوية — أحمد حبيب .

عمدة الفنت — ميخائيل اثاناسيوس عمدة أشروبية . حسن افندى
شعراوى عمدة المطاهرة .

عن اسيوط : سليمان افندى عبد العال (ساحل سليم)
عثمان غزالى عمدة بنى رزاح — يوسف محمد عمر عمدة الشيخ
تمى — وميخ شحاتة عمدة القوصية — عمر حمد عمدة الشنبهية —
عبد العال موسى عمدة دروة .

عن قنا وأسوان : عمر افندى أبو يحيى عمدة أبو منافع —
من أولاد عليوة — عبد الرحمن حمد اللا عمدة الجيزات — عثمان
أبو ليلة من الكتكاتة — عطية مهران من ناحية مزة — احمد
سلطان عمدة بNDAR .

عن قنا داسوان : عمر افندى أبو يحيى عمدة ابر منافع —
محمد سحلى عمدة فرشوط — على ابراهيم عمدة حجازة —
احمد افندى عبد الصادق من أسوان — احمد على انساغيل
عمدة السليمية .

عن دمياط : على بك خنلجى .

ومن اليسير أن يدرك القارىء أن كل الفوائد تقريباً من
العهد حتى أنه لو سمي المجلس (مجلس العهد) لما كان في ذلك
مبالغة ، وأن تمثيل التجار والمثقفين من خريجي البعثات والعلماء
والصناع قد اتهم تقريباً . وذلك ما يعطينا فكرة عن تقدم طبقة
ملاك الاراضى ولبدء ظهورهم وتقلص نفوذ العلماء . . . والصناع
. . . وكانوا ابرز الطبقات في عهد الحملة الفرنسية . . .

وفي يوم الاحد ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ — ٢٧ من رجب
سنة ١٢٨٣ افتتح المجلس لأول مرة (١) . . .

(١) نشرت بمجلة الدعوة في العهد الصادر يوم ٢٦ أغسطس
سنة ٥٣ ص ١٢ .

مجلس شورى النواب يؤدى وظيفته

وفى اليوم المحدد وهو كما قلنا سابقا ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ « الموافق ١٧ رجب سنة ١٢٨٣ » اجتمع المجلس لأول مرة برئاسة اسماعيل باشا راغب بمقره بالقلمة وحضر الخديوى بصحبة شريف باشا وحافظ باشا وزير المالية واسماعيل صديق « المفتش » وعبد الله عزت ورياض باشا « المهر دار » واحمد خيرى بك ...

وتليت خطبة العرش التالية :

« من المعلوم أن جدى المرحوم محمد على تولى مصر ووجدها خالية من اثار العمارة ووجد أهلها مسلوبى الأمن والراحة فصرف لهم العناية لتأمين الاهالى وتموين البلاد بليجاد الاسباب والوسائل اللازمة الى ذلك . حتى وفقه الله تعالى لما اراده من تأسيس عمارة الاقطار المصرية . وكان والدى عوناً له ونصيراً فى خياله . قلنا آلت اليه الحكومة المصرية اقتضى اثر ابيه فى اتمام تلك المساعي الجليلة بكمال الجهد والاجتهاد ، فلو ساعده غيره لكملها على احسن نظام ثم انقلبت احوال مصر بعدها ، الى أن قدر الله تعالى تسليم حكومتها الى يدي ، ومن حين تسلمته لهذا الآن رأيت دوام سعيى واجتهادى فى اكمال ما شرعناه من المقاصد الخيرية بتكثير اسباب العمارة والمدنية اعاننى الله على ذلك . وكثيراً ما كان يخطر ببالى ايجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسلمة التى لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الامر شورى بين الراعى والرعية كما هو مرعى فى أكثر الجهات ويكفيها كون الشارع حث عليه بقوله تعالى « وثشاورهم فى الامر » وبقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » فلذا انستنسبت

افتتاح ذلك المجلس بمصر تتذكر فيه المنافع الداخلية وتؤدي به
الآراء السديدة . وتكون أعضاؤه مكونة من منتخبى الأهالى
ينعقد بمصر فى كل سنة مدة شهرين . وهو هذا المجلس المقدر
بإعناية المولى فتحه فى هذا اليوم المبارك على يدنا ، الذى أنتم
فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهالى وانى أشكر الله على
ما وفقنى لهذا الأمر المبرور ، وواثق من فطانتكم بحصول النتيجة
الحسنة من حسن المداولة فى المنافع الداخلية الوطنية وفقنا
الله تعالى لما فيه منفعة الجمهور ، وعلى الله الاعتماد فى كل
الأمور .. » .

هذه هى خطبة العرش الأولى .. وإذا جردناها من المقدمة
الزائدة عن حالة البلاد حتى تولاهما محمد على وإبراهيم « حتى
انقلبنا إلى الأحوال » بعدهما - وهو التعبير الوجيز الذى جاد به
إسماعيل على حكم عباس وسعيد ، ومن ختمته البلاغية
السقيمة وجدنا أن الشيء الوحيد الجدير بالملاحظة والتعليق فى
هذه الخطبة هو بناء حكم الشورى على تقرير القرآن له .

الرد على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة تتولى الرد على خطبة العرش وتألفت
هذه اللجنة من عشر أعضاء هم : ترى بك أبو العز وهلال بك
ومحمد أفندى عفيفى ومحمد أفندى شعير والشيخ محمد الصيرفى
وسليم أفندى عبد العال وإبراهيم الشريعة وعمر أفندى أبو يحيى
وحسن أفندى شعراوى والشيخ على سيد أحمد .

ووضع هؤلاء ردا طويلا حشى بعبارات الخضوع والتمجيد
والتقديس لشخص الخديوى . ويبدأ بالآتى : « بعدما تشرفنا
بالاصغاء للمقالة الجليلة . الجامعة جوامع الكلم الجليلة ..
نبادر الى الاعتراف بها حوته بغاية الانشراح ، وكمال الارتياح
.. ونقول ان مما قطفناه من زواهر الاخبار التاريخية وعرفناه

من سؤايف آثار الديار المصرية . . . أنها كانت في الأعصار الخالية رائعة في حقل المعاصر الحالية » ثم يستطرد الرد بهذا الأسلوب المطوط بجمله المزدوجة — نؤولا على أحكام السجع التقايدى . فيشرح كيف تناولتها أيدي المحن وانطمست آثارها وتقهقرت حتى تقدم غيرها عليها إلى أن أزداد الله نهوضها « فشرفها بجد العزيز جنتم كان محمد على بلنا » فأنشأ الدواوين . . . وبنى الآثار الرائعة . . . والصفائح الفائقة الخ . . . ثم تولى على الإقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك الآثار العظيمة حق رعايتها ففترت همة مصر السابقة « إلى أن نفحتنا النفحات الالهية . . . واسعفتنا العناية الربانية بالحضرة الاسماعيلية وأعطى القوس باريها لطفاً من الله بهذه الديار ومن فيها . . . وتولاها العزيز بن العزيز ذلك الجنب الأفخم والداورى الأكرم الخ . . . الخ . . . » وكيف جدد . . . وأصلح وأقام وأسس حتى ينتهى الرد إلى انشاء المجلس فيقول « ومن كمال همته السنية وتمام رافته ورحمته بالرعية وشغفه بدوام راحتهم وتمام رفاهيتهم اقتضت إرادته العلية انشاء مجلس شورى أهلية وطنية ، لما يعلمه من أن جمع الآراء في أمور العالمين ، والمداولة في مصالح الرعية ، مع عقلاء الوطنيين من مقتضيات حسن النظام بحوجبات كمال الالتئام وتمام راحة الأنام وفوض انتخاب ذلك المجلس لعموم الأهلى حتى يكون ما يحكمون فيه من الأمور بواقع مألوفهم وعرض جميع ذلك إلى حضرة الوالى ، تبرؤا من غوائل المغدورية . . . وتوفيراً لدواعى العدالة العمومية ، فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادفين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات . . . وإذا كان انشاء هذا المجلس الأنيق من أجل المنامى الحميدة . . . وأتم نعمة أسداها ولى النعم عبيده فمن الواجب الأهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهى بتلك المنقبة

البهية ، ورفع اكفنا اناء الليل وأطراف النهار بلدعوات في أجل
الأوقات وسائر الحالات أن يخلد عز قطرنا هذا بهوام سعود
انندينا الامخم وولى عهده حضرة محمد توفيق باشا الاعز الاكرم
وكذا بقية الانجال الفخام ولا يحرم جميعنا من حسن انظرهم
ونفائس محاسن افكارهم بجاه خاتم الرسل الكرام عليه افضل
الصلاة واتم السلام .» ١٥

وثيقة الاعتماد

. واصدر الخديوى وثيقة لكل عضو يعتمد فيها نيابتهم جاء
فيها . . . « قدوة الوجوه المعتمدين والاعيان المنتخبين . . . فلبن
زيد اقباله ودام كماله . . . قد علم آل الوطن العزيز ، وفهم أهل
الوطن والتميز دوام شغف فؤادنا واشتغال افكارنا بما فيه
معمورية بلادنا هذه ، وسعة منفعة ديارنا ، وما تقدم أهلها في
ندارج التمدن ، ويصعد بهم في معارج التمكن وقد علمت أن ترتيب
مجلس الشورى الوطنية مما يعود على ديارنا هذه بهزيد المزية ،
كما جرت في سائر المدن المتمدنة ، وشوهد بين جميع الملل المتمكنة ،
لأن تلاحق الافكار وتصادق الآراء والانظار . . . يستنتج ثمرات
الالباب من اغصانها ويستخرج محسنات الصواب من افنانها .
وقد رايت في أهل وطننا المبارك بحمد الله تعالى وتبارك من مزيد
الاهلية والاستعداد ما يكون عوناً على حصول هذا المراد . فلذا
رسمت بترتيب المجلس المذكور وانشائه واصدرت لائحة مخصوصة
في كيفية انتخاب اعضائه ، بحيث يكونون من وجوه أهل وطننا
ليتولوا عن سائر أهلى مدائننا وبلداننا ، وقد اكمل أمر الانتخاب
الآن من يصلح لهذا الشأن وانت من انتخبوا لهذا الشأن وصدق
عليهم في قرار القومسيون المخصوص وعرف ذلك بواسطة سعادة
رئيس المجلس الينا ، فقبول بقبوله واستحسانه لدينا ، فأصدرت

هذا اليك اعلاما بانك ممن حاز شرف الامتياز بالعضوية في ذلك المجلس مجلس شورى النواب الوطنية ، وذلك لمدة ثلاث سنين شمسية ، حسبما تقرر في اللائحة الانتخابية .

وكلكم اصحاب روية واهلية وارياب فطنة جليلة . وكمال معرفة بالمصالح الداخلية والمنافع المحلية فأملى في سمو افكاركم وعلو انظاركم أن يكون في اجتماعكم هذا ما يزيد أوطاننا به فلاحا وتمدينا وتجارى غيرها من الممالك المعمورة والمدائن المشهورة اصلاحا وتحسينا فتعاونوا في النظر الصائب وتبينوا الفكر الثاقب وحذوا فيما يتعلق بهذا المجلس من المصالح الداخلية. والمواد التي ترى الحكمة. انها من خصائص هذه الشورى الوطنية وادوا وظائف هذه الجمعية على وفق حدودها وابدوا من شرائف الآراء البهية خير موجودها ، وتبصروا لما فيه اعتلاء اقدارنا بأقطارنا ، واجتلاء أوطاننا بأوطارنا . ومزيد الرفاهية لاهاليها وساكنيها على وفق المطلوب وانتظام حل الزراعة والتجارة والصناعة فيها على احسن أسلوب . نسأل الله دوام التوفيق وبلوغ الآمال وحسن الحال والمآل فهو مولى الخير ومولى الكمال « في رجب سنة ١٢٨٣ »

المجلس يباشر وظيفته

بدأ المجلس عمله بانتخاب الاقلام الخمسة التي تنص عليها لائحة النظام الاساسى وهى كاللجان حاليا . وتأسس كل قلم من خمسة عشر عضوا وهذه اللجان هى لجنة المدائن (أى العواصم) ولجنة روضة البحرين أى الغربية والمنوفية ولجنة الشرقية ولجنة المنيا ولجنة اسيوط ، ومهمة هذه اللجان النظر في تحقيق صحة نيابة الاعضاء . وقد أدت اللجان مهمتها وانتهت الى صحة نيابة الاعضاء جميعا ورفعت ذلك الى رئيس المجلس فكتب هذا الى

المهردار (حامل الاختام) ليعرضها على « الاعتبار الخديوية »
لمنع كل عضو وثيقة الاعتماد « البيرولدى » التى أوردنا نصها .
وكان المجلس يتداول فيما تعرضه الحكومة من الأمور :
إما ما يقترحه الأعضاء فكان يعرض أولا على المجلس بمعرفة
الرئيس ليبحث هل يفظر فيه أم لا . . فإذا قرر الفظر أرسلت
صورته الى المجلس المخصوص . . ثم يتداول فيه الأعضاء .
وقد يحيلونه على لجنة مختصة يناقش قرارها ، فإذا تبلورت
النتيجة الأخيرة أرسلت الى الاعتبار السنوية لعرضه على الخديوى
للنظر فيه . وكثيرا ما كان الامر يتطلب استدعاء أحد الوزراء أو
الموظفين ومن هؤلاء شريف باشا وزير الداخلية ومحمد مظهر باشا
وكيل الأشغال ومحمد حافظ باشا وزير المالية ومفتشوى الرى
والإقاليم وكان كاتب المجلس يحرر محاضر الجلسات ويوقع عليها
رئيس المجلس . أما القرارات فكان يوقعها مع الرئيس جميع
الأعضاء .

وقد نظر المجلس فى دورة انعقاده الاول مسائل عديدة منها
مسألة السخرة وتقسيط الاموال الاميرية . وتعميم المدارس والغاء
نظام العهد ومنع مجازاة العمد بالضرب بخلاف الاقتراحات المحلية
من بناء قناطر أو فتح ترع الخ .

وكانت الحكومة توفد مندوبها ليفيد المجلس برأيها وكان فى
كثير من الحالات بالموافقة ، ولكنه فى حالات أخرى مخالفة أو عدم
استجابة كما كان الامر فى اقتراح تقسيط الاموال الاميرية اذ اعترف
وزير المالية محمد حافظ باشا بأنه زان كان اقتراح المجلس فى محله
الا ان الحكومة مرتبطة بدفع فوائد الديون واقساطها . ولذلك
لا تستطيع الاخذ بوجهة نظر المجلس . وفى حالات الموافقة لم
يكن هناك اجراء يتبع الموافقة بالتنفيذ فعلا ،

(١) نشرت بمجلة الدعوة العدد الصادر فى ٢ سبتمبر سنة ٥٣ .

واصل. مجلس شورى القوانين الانعقاد دورات انعقاده النظامية حتى سنة ١٨٧٣ . ولكنه لم يدع سنتى ٧٤ و ٧٥ ، ويبقى ان الارتباك الذى تملك الحكومة نتيجة لازمة الديون ، وخوفها من ان يقف المجلس دون ان تقترض من جديد أو لا يوافق على بعض تصرفها كبيعها أسهم قناة السويس لبريطانيا بثمن بخس — حال دون ان تنشط لدعوته . وهو أمر قد يفهم من جانب الحكومة ، ولكن مما لا يساغ ان يقف المجلس موقفا سلبيا ازاء ارجاء الحكومة دعوته .

على كل حال تغير الامر من بداية ١٨٧٩ ، فتقمصت المجلس روح جديدة كان من ابرز أسبغها وجود جمال الدين الافغانى ، ويكفى لتصوير اثره ان نقول ان عمدة المؤرخين المصريين لهذه الفترة الاستاذ عبد الرحمن الرافعى — وضع ترجمة جمال الدين الافغانى فى سياق عرض عمل المجلس. هذه الفترة لتربط بين وجوده وبين عمل المجلس ، وخصص لترجمته ثلاثين صفحة كاملة من القطع الكبير ، وهو ما لم يفعله مع أى شخصية أخرى . وبدت هذه الروح جليلة فى الرد على « خطاب العرش » الذى القاه اسماعيل باشا فى افتتاح الدورة يوم ٢ يناير سنة ١٨٧٩ (٩ المحرم ١٢٩٦) اذ جاء فى رد المجلس .

« نحن نواب الامة المصرية ووكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها الطالبون لمصلحتها ، التى هى فى نفس الامر مصلحة الحكومة ، نرفع الى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية

النظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الانصاف .

« وتكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مسؤولا كافلا امام الامة تأييدا لمجلس النواب ، وتقييما له ، ولذلك حينما تعلقنا ارادتها السامية بأن ينظر الوزراء فى أمور المالية والاشغال الداخلية ، دعت نواب الامة ليتداولوا معهم فى ذلك ، حفظا لحقوق الرعية ، ومصلحة الحكومة .

« وانا نبث أيضا عن الامة عموما ، وعنا خصوصا ، مزيد الثناء على هذه الحضرة المعظمة ، لما تعطفنا به من تشريف ركبها الرفيع لافتتاح هذا المجلس احتفالا به فى يوم ستجنى الامة من غرسه ثمار الرفاهية والراحة .

« ونعلن من صميم الفؤاد سرورنا وبكمال ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالكم الذى أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة الزكية من الميل الغريزي الى اصلاح الامة المصرية ، والرغبة الخالصة فى صعودها على معارج التقدم وترقيتها الى ذروة السعادة ونيلها الحرية فى تصرفاتها قولا وفعلًا حيث أبانت عظمتكم أن الغرض من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم فى المسائل المتعلقة بالمالية والاشغال الداخلية .

« فبعث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الامة التى لاتزال راجية أن تقال شرفها التليد الذى شهدت به التواريخ وأنبأت به الآثار بمساعي الحضرة الخديوية وهبها العلية .

« وانا لا نألو جهدا فى دقة النظر والعناية بما فيه منفعة الوطن ومصلحة الحكومة قياما بأداء واجبتنا التى هى فى الحقيقة مقاصد ولى النعم »

« فليحى الخديوى المعظم ، وانجاله الكرام ، ولتحى الحرية تحت ظل رعايته وحمايته ، آمين »

ومقارنة الاسلوب ، والروح فى هذا الرد ، برد المجلس منذ عشرة أعوام تقريبا تظهر التغيير فى نفسية الاعضاء بل الروح الجديدة التى كانت تجعلهم اشخاصا آخرين .

ونظر المجلس فى خلال هذه الدورة الاعمال المالية وطلب حضور وزير المالية وهو الانجليزى المتغطرس ريفرز ويلبسن ، فلما لم يحضر ، واصل المجلس عمله واتخاذ قراراته ..

وفى احدى الجلسات استنكر النائبان محمود بك العطار وعبد السلام بك المويالى اغفال المجلس فى ديكريتو صدر فى ٦ يناير ١٨٧٩ يقضى بأن يقرر مجلس الوزراء القوانين المالية ويصدق عليها الخديوى . لأن المفروض ان تعرض على مجلس النواب (كما أصبح اسمه فى هذه الايام) وقالا ان كل ما يختص بأموال وقرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين إنما يقصد به الاهالى لا غير . وكل ما يقصد به الاهالى لابد أولا من عرضه عليهم ورضائهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به ، وحيث انهم اتابوا عن انفسهم نوابا منهم منوطين بالدفاعه عنهم والحماية عن حقوقهم والنظر فى شئونهم بعين المصلحة ، فمن الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بالاهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفى على دولته ورئيس النظارة ، وكيف يخفى عليه ان للأمة المصرية نوابا ، وهو يعلم دعوتهم للالتزام وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه وسمع تلاوة الخطاب

الخدوي وحضر يوم اجابة الاعضاء على ذلك الخطاب ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه ، وعلم ما فوض اليهم امر المذاكرة فيه ، ومن ثم قد أخذنا العجب ، وذهب بنا الاسف كل مذهب ، ولا نشك في انكم معشر النواب قد أخذكم من العجب والاسف ما أخذنا ، كيف لا ، وان مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها ، كما لا ينكر ان موضوع الذكرى المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التي لا يصح انتهاكها ، ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الامور المهمة التي تكون من هذا القبيل الا بعد ان تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها الا بعد اقرارهم وضعها الخ ... » .

وهذا تصوير سائق سليم لسلطة مجلس النواب القائمة على نيابته عن « الاهالى » وقد نال هذا البيان ثناء الجميع ، وقالت جريدة التجارة « العدد ١٨٠ - ٣ فبراير ١٨٧٩ » (« ان من تصفح ذلك التقرير علم ان في السويداء رجالا سودتهم نفوسهم فلا تسام خسفا ، ولا تضام عسفا » وجريدة التجارة هي احدى الجرائد التي كان جمال الدين الافغانى وراءها بل ان هذه الجملة تحمل روح واسلوب جمال الدين الافغانى نفسه .

وعقب هذا البيان الذى تقدم به النائبان طلب المجلس حضور رئيس الوزراء ، وكن الارمنى نوبار باشا ، فحضر « وقدم للمجلس احتراماته الفائقة » ثم ادلى ببيان حاول التهرب فيه من مواجهة المسألة على أساس انها « مسألة أساسية » تحتاج للمذاكرة والمشاورة فيها بمجلس النظار ، والعرض على الاعتاب السنية ... الخ .. وان التكلم فيها يتعلق بصلاح المملكة الخ ..

فرد عبد السلام المويلحي قائلا : « من حيث أن هذه المسألة أساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق النواب . . » .

ولم يستطع نوبار أن ينجو من قبضة المجلس إلا بشق الانفس وبعد أن أدار الحديث على قضية ترتيب المحاكم الخ . .

على كل حال ، فقد سقطت وزارة نوبار باشا ، اسقطتها مظاهرة الضباط الذين تقرر الاستفتاء عنهم ضغطا للنفقات ، فتجمهروا وانزلوا نوبار باشا من عربته وأوسعوه ضربا ، ولما د ريفرز ولسن وزير المالية الانجليزى لنجدته جذبوه أرضا وشدوه من لحيته ثم حبسوا الوزيرين ، ومعهم رياض باشا فى إحدى حجرات الوزارة حتى جاءهم اسماعيل باشا بنفسه وتلطف معهم ووعدهم بالاستجابة لمطالبهم . فأنصرفوا .

وأعيد تشكيل الوزارة برئاسة توفيق باشا وبعضوية الوزيرين الاجنبيين اللذين فرضتهما الديون على مصر ! بينما واصل المجلس اجتماعاته ، دون نظر الى استقالة وزارة وتشكيل وزارة أخرى . وفى جلسة ١٩ مارس ١٨٧٩ (٢٦ ربيع الاول ١٢٩٦ تقدم « انتهاء » من ٤٩ نائبا يشيرون فيه الى المقترحات المالية التى قدمها المجلس خاصة بتخفيض الضرائب والأتاوات الفادحة وان المجلس طلب حضور وزير المالية فلم يحضر ، وان الحكومة أعطته أذانا صبا . . .

ورأى الوزيران الاوربيان أن المجلس يهدد سلطتها . فاعتزما التخلص منه ، ووافقهما رياض باشا رئيس الوزراء ، خاصة وأن مدة نيابة المجلس ، وهى ثلاث سنوات كانت قد انتهت . فاستصدر من الخديوى مرسوما بفض المجلس . .

وحضر رياض باشا مسلحا بهرسوم الحل وقال للاعضاء :

— أبدى لكم كامل الشكر والثناء على ما أبدىتموه من الهمم والمساعي الخيرية التي من اللزوم أن نكون جميعاً فيها كرجل واحد ، انها حصلت بعض معذريات أوجبت التأخير ، ولكن لا بد من الحصول على اتمامها ، والمسائل التي أوضحت عنها ضار تلقيا بغاية الاعتبار ، وان شاء الله متى كانت القلوب متجهة الى حسن النية فستكون الحالة حسنة خيرية ، وفي الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه المصلحة .

وعندئذ نهض النائب الجريء محمد أفندي راضي وقال :

— مما طلب المجلس لاجلة النظر في مسائل مالية ، وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت ترد ، والملاحظات التي تحررت عن الاقلام التي تراءت للمجلس أرسلت للداخلية للنظر فيها بمجلس النظار ، ولدواعي مضى تلك المدة وعدم ورود شيء وتدخل وقت الصيف طلبنا اجازة مدة شهرين لرؤية أشغالنا ونعود ، والامر الصادر الآن ذكر فيه أن المجلس انتهت مدته ، مع انها ما انتهت ، وحاصل الامر انه لا بد من عودة المجلس بعد المدة التي قررها لاجل رؤية تلك المسائل والملاحظات .

عبد السلام بك المويلح — أن المجلس طالب عدم قطع أمر في أي شيء كان الا باشتراكه ، وان بعض الاعضاء يقول انه اذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الاهالي أمور لا يصح وقوعها ، ويكون مجلس النظار تحت المسؤولية .

رياض باشا — ما قلتموه الآن هو بخلاف لائحة المجلس والجارى لحد تاريخه ولا يمكنني أن أجاب عن ذلك منفردا ، وانما ينظر فيه في مجلس النظار ، والمأمول أن لا يحصل شيء من الاهالي مما يكدر الراحة .

عبد السلام بك المولى - المجلس لاثنته تقضى أن ينظر
فى المنافع الداخلية ، والتصورات التى تراها الحكومة أنها من
خصائضه ، ينظر فيها ويعطى قرارات تعرض للحضرة الخديوية .
رياض باشا - الخروج عن اللائحة والقانون الموجودين
لا يمكن الا بأمر ثانى .

محمد افندى راضى - اللائحة تعطى للمجلس حقوقه .
رياض باشا - ننظر فى اللائحة والاجراءات السابقة ، واذا
كان مجلس النظار او سعادة ولى النعم يبدى شيئا آخر ، فهذا
يجزئ ما يلزم عنه ، واما مجيئى فانه لاجل أداء الشكر والتوجه
لطرف الاعتبار كما هو جارى حسب المعتاد عند انقضاء المجلس
محمد افندى راضى - شكر سعادتكم مقبول ، لكن لا يمكن
صرف المجلس الا اذا نظر فى المسائل التى حرر عنها ، وفى
الميزانية .

تدبىنى افندى الشريعى - الامر الصادر يقضى بلفو المجلس
فالتصود اثبات مجلس الشورى ، ولا تحصل اجراءات ولا قوانين
من مجلس النظار الا بالاشتراك مع مجلس النواب .

رياض باشا - الامر يقضى بانقضاء المجلس لاتقضاء مدته .
ولم يقتنع الأعضاء ، واعتبروا المجلس منعقدا ، وفى ٢٩
مارس ١٨٧٩ قُدموا للخديوى عريضة احتجاج فيها على مسلك
الوزراء ، ورفضهم لاعلان « افلاس الحكومة » وطلبوا اليه العمل
لانقاذ الموقف .

واصرار النواب على انعقاد المجلس ، ورفض الحل جعل احد
الكتاب يشبه هذه الجلسة بجلسة نواب الامة الفرنسية التى رفضوا
فيها الانقضاء ، واجتمعوا فى ملعب الكرة فاشار الى هذه

الجلسة تحت عنوان « يوم كيوم ميرابو » (١) وعملها فان المجلس اعتبر منعقدا ، كما سيعرف القارئ مما سيلى .

وفى ابريل اجتمع فى دار السيد على البكرى نقيب الاشراف مجموعة كبيرة من الشيوخ والعلماء والاعيان والاحرار وثواب المجلس ، ثم اجتمعوا مرة أخرى فى دار اسماعيل باشا راغب اول رئيس لمجلس شورى القوانين فى ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٩ ووضعوا لائحة اطلق عليها « اللائحة الوطنية » جاء فيها :

« صار اطلعنا على المشروع المقدم من سعادة ناظر المالية (ريفرز ولسن) ووجدناه لا يوافق لوطننا . فلجل سد الخال وتدارك الامر قبل فواته . فمن بعد المذاكرة بيننا رأينا وجوبا ان نقدم مشروعا حافظا لحقوق العموم داخلا وخارجا . مع احترام الشرائع المقدسة . والقوانين المؤسسة . وما هو المشروع المذكور مرفق مع هذا . ولكن هذا المشروع ما صار أعماله وتحريره الا بعد حصول علم اليقين لدينا بان ايرادات بر مصر هي كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور . فلجل ذاك نحن عن انفسنا ونتيجة عن ابناء وطننا صممنا جزما على بذل مجهودنا فى تأدية ديون الحكومة وبذل كافة ما فى وسعنا وطاقتنا فى اجراء ذلك . وبذا صار ختم هذا اعلانا بتصديق ذاك . وباتنا متحدون اتحادا تاما قولاً وفعلًا فى الاجراء » .

تحريرا بمصر يوم الاربعاء ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦
(٢ ابريل سنة ١٨٧٩) .

« التوقيعات »

١٠ (١) فجر الحياة الثيائية للدكتور عبد العزيز رفاعى ، ص ١١٩ .
نشر المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

وختمت اللائحة بطلب تعديل نظام مجلس شورى القوانين بحيث يتحقق مبدأ مسئولية الوزارة أمام المجلس - وهو حجر الأساس في الحكم النيابي - ووضع دستور « على أحدث المبادئ العصرية » وهي جملة ستصاحب المطالبة بالدستور حتى دستور سنة ١٩٢٣ ، وللجملة دلالتها بالطبع .

وتقبل اسماعيل اللائحة الوطنية ، رغم احتجاج الوزيرين الاوربيين ، واستقالت الوزارة ، وعهد الخديوى الى شريف باشا بتشكيل أول وزارة دستورية بالمعنى الكامل وجاء في خطابه الى شريف باشا :

« اني بصفة كونى رئيس الحكومة ، ومصريا ، ارى من الواجب على ان اتبع رأى الامة واقوم بازاء ما يليق بها من جميع الواجه الشرعية لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غلبة الأسف من ان ذلك السير كان على غير رضاء الله والاهالى ، وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون ، وطالما اخبرت النظار ووكلاء الدول وتبتهتهم على تلك الملاحظات فلم يتيقظوا لها ، ولم يلتفتوا اليها ، وزيادة عن ذلك فان النتيجة التى حررها ناظر المالية واظهر بها أن القطر فى حالة العدم واىطل العمل بمقتضى القوانين المعتمدة وتجاري فيها على الحقوق الثابتة ، وكانت سببا فى تغير قلوب الامة ، ونفورها من هيئة النظارة كل النفور ، وحقق لى ذلك المحضر الذى تقدم لى فى هذا الخصوص ، فاجابة لما عرض على بذلك ، وبالنظر لشروته عندى ، قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الارادة الصادرة فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، وان تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء اهليين ، مصريين ، يتبعون فى سيرهم الطرق المنصوص

عليها في الارادة المذكورة ، « وان يتحفظوا على مأمورياتهم كل التحفظ ، اذ انهم مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الامة الذي سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأمورية بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الامة نفسها (١) .

وهلق الاستاذ عبد الرحمن الرافعي في الجزء الثاني من كتابه « عصر اسماعيل » تحت عنوان « مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب » فكتب :

« وهذا الكتاب يعد من الوثائق الهامة في تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية في مصر ، لان الخديوى اسماعيل اعترف في هذه الوثيقة بان من واجباته اتباع رأى الامة ، وانه لم يكن راضيا عن الوزارة المستقلة لمخالفتها ارادتها ، فهو يعلن انه مؤيد لمطالب الامة ممثلة في نوابها تأييدا تاما ، وانه موافق على اللائحة الوطنية التي تقدمت اليه ، وعلى هذا الاساس عهد الى شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة على أن يكون أعضاؤها كلهم من الوطنيين ، وهذا معناه اقصاء الوزيرين الاوروبيين عن هيئة الوزارة ، ومما هو جدير بالاعجاب اشادة الخديوى بمصريته ووطنيته ، فقد استهل كتابه بهذه الصيغة وختمه بالتعوييه بميزة شريف باشا وهي « اخلاصه لخدمة الوطن » ورغبة اسماعيل في أن يقترن اسمه بحضارة مصر وعمرانها ، وتلك لعمري عواطف نبيلة تزيد في قيمة هذه الوثيقة التاريخية .

وقد قرر الخديوى في كتابه مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب وهي أساس النظام الدستورى الحديث ،

(١) نقلا عن « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٢٢٢ للاستاذ

عبد الرحمن الرافعي .

فهذا المبدأ الهام الذى يعد قوام الدساتير قد تقرر اذن فى مصر سنة ١٨٧٩. بالوثيقة التى استجاب بها الخديوى اسماعيل الى الاحرار وعهد بها الى شريف باشا تأليف الوزارة على أساس هذه المعاهدة ، فلما اردنا أن نجل تاريخ الحياة النيابية فى عهد اسماعيل ، قلنا أن مجلس شورى النواب أنشئ فى أوائل عهده (سنة ١٨٦٦) ناقض السلطة ضعيف الحول والقوة ، ثم اكملت سلطته بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩ .»

وصور - أى عبد الرحمن الرافعى - مشاعر الناس :

ابتهج الناس لقبول الخديوى اللائحة الوطنية ، تأليف وزارة شريف باشا ، واجتمع يوم الثلاثاء (٨ ابريل) بدار السيد اليكرى جمع كبير من علماء الديار المصرية والاعيان والتجار ، وتوجهوا بعد الظهر الى سراى عابدين لتقديم واجب الشكر للخديوى ، فاستقبل أولا العلماء ومعهم بطريزك الاقبساط ، وتلقاهم بالرعاية والاکرام . وحثهم على التضافر والتعاون ، ثملقى السيد اليكرى خطبة قال فيها « اننا بلسان الوطن والامة نرفع الى مقام الجنا ب الخديوى الاسمى اجزل الشكر والثناء على عنايته بانهاض الوطن من سقطته وانقاذه من سوء ادارته ، حيث تفضل بقبول وتنفيذ طلباتنا الوطنية المقدسة المبنية على أساس العدل الذى يترتب عليه عمران البلاد ونظام احضال العبد ، داعين لجلالته بالعز والتأييد ، متخذين هذا اليوم الذى يجعل ذكر الحضرة الخديوية غرة فى جبهة التاريخ ، عيدا للوطن والحرية » ، وتلاه الشيخ الخلفاوى ، فألقى ايضا كلمة شكر وجيزة ، وبعد ذاك قام الخديوى وقال : « ان شاء الله نعال بدعواتكم الصالحة غاية المرام ، وتتوطد الراحة والنظام » ثم

استقبل التجار وحضهم على بذل المساعي والمعاونة على توطيد
الأحوال وتحقيق الآمال .

وأقيمت الخفلات والافراح ابتهاجا بالمعهد الجديد ، وأقام
السيد على البكرى في داره مأدبة كبرى يوم الاربعاء ١٧ ربيع
الثاني سنة ١٢٩٦ (٩ ابريل سنة ١٨٧٩) حضرها الكبراء
والعظماء وفيهم بطريرك الاقباط ، وممثلو طبقات الامة ووجوه
البلاد واعيانها ، واشترك فيها الخديوى اسماعيل ، اذ حضرها
ليلا ، وجلس بالدار خمسا وعشرين دقيقة ، يؤانس العلماء
والكبراء ، ويتبسط في الحديث معهم ، فكان لحضوره تأثير كبير
في النفوس .

وأقام ابراهيم بك المويلحي ومحمود بك المعطار ضاه ينذر
التجار والسيد محمد السيوفى وغيرهم زيناتا أمام منازلهم .

دستور مؤود ؛ ودستور شهيد

حكمت الوزارة على وضع الدستور الجديد الذى يقرر مسئولية الوزارة أمام المجلس - ووضعت أمام المجلس دون أن يصدر به مرسوم من الخديوى - وهو أمر قد يعد نقصا ولكنه أيضا قد يكون امتيازاً من ناحية أنه لا يمكن أن يعد منحة من « ولى النعم » أو حتى حائز على رضاها ، وإنما هو مطلب شعبى تحقق بفضل إصرار نواب الشعب ، وتمسكهم به ، فهو إيجاب على الحاكم ، وليس هبة منه ، كما قد توحى بذلك مقدمات بعض الدساتير الأخرى ، بها فى ذلك دستور سنة ١٩٢٣ .

ومن المبادئ التى تضمنها هذا الدستور مساواة اليهودانيين بالمصريين فى حق الانتخاب ، والترشيح ، وتخصيص نوائر سودانية .

وتضمن الدستور ٤٩ مادة ، من حقها أن نثبتها هنا :

(المادة ١) مجلس النواب يتشكل من النواب الذين يصير انتخابهم على حسب صفة الانتخاب التى تتوضح بالاثابة خصوصية (١) .

(١) نقلا عن كتاب الأستاذ عبد الرحمن الراقى « عصر اسماعيل » الجزء الثانى ص ٢٣٠ .

(المادة ٢) لا يقبل نائبا من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن له من العمر ثلاثون سنة كاملة ومن لم يكن حائزا لكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك من لم تتوفر فيه الصفات المقررة بلائحة الانتخاب .

(المادة ٣) مدة النيابة تكون ثلاث سنين فقط ، ويجوز تكرار انتخاب النواب عند تجديد الانتخاب .

(المادة ٤) انتخاب النواب يكون في كل ثلاث سنين مرة ، ويبدأ فيه بأربعة شهور بالاقبل قبل أول شهر كيهك (ديسمبر) الذي هو الميعاد المحدد لاجتماع النواب فيه .

(المادة ٥) انقضاء مدة مجلس النواب يكون سنويا في أول برمهات (مارس) ويحصل انقضاؤه بأمر عال .

(المادة ٦) يجوز للحضرة الخديوية بحسب مقتضيات الاحوال ان تأمر بفتح المجلس قبل وقته المعين له وأن تنقص مدة اجتماعه او تؤيدها .

(المادة ٧) رسم افتتاح المجلس يكون بحضور الذات الخديوية او بحضور رئيس مجلس النظارة بالنيابة عنها وبحضور جميع النظار والنواب ، وتتلئ فيه مقلة خديوية يقرن بها حالة القطر المصري الداخلية في السنة الماضية قبل الافتتاح والتدابير التي يتراءى لزوم اتخاذها في السنة الحالية .

(المادة ٨) كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم الامة المصرية وليس فقط عن الجهة التي انتخبته .

(المادة ٩) للنواب الحرية التامة في ابداء آرائهم وقراراتهم ،

ولا يجوز أن يكون أحد منهم مرتبطاً في رأيه بتعليقات تصدر له أو وعد ووعد يوجه إليه .

(المادة ١٠) المسائل التي تقدم من النظار للنواب تصير المذاكرة فيها بمجلس النواب وإذا تراءى فيها ملحوظات تجرى المخابرة عنها مع مجلس النظار وإنما يكون ذلك مقروناً ببيان الالوجه والاسباب .

(المادة ١١) إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الاسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب أعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انفضاضه الى يوم اجتماعه ، وإذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للامة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم (راجع المادة ٣) .

(المادة ١٢) في حالة خلو محل أحد النواب يصير المبادرة الى انتخاب بدله ، ومدة الذي يصير انتخابه لا تستمر إلا لفاية حصول الانتخاب العمومي أي أن مدة البديل لا تتجاوز المدة التي كانت باقية للنائب الاصل .

(المادة ١٣) رئيس المجلس ووكيلاه وكتبته يكون تعيينهم بمعرفة نفس المجلس من ابتداء انعقاده ويستمر الى أول الاجتماع الثاني .

(المادة ١٤) مذكرات النواب ومداولاتهم في الجلسات العمومية تكون علنية ، ومع ذلك فإنه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد النظار أو عشرة من النواب وأقر عليه المجلس .

(المادة ١٥) لا يجوز حبس أحد النواب ولا اقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس ما لم يكن بقرار صادر من المجلس المذكور ، وهذا فيما عدا الاحوال التى يضبط فيها أحد النواب حالة كونه متلبسا بجناية جسيمة مثل القتل فعلا .

(المادة ١٦) اذا صار القبض على أحد النواب حالة كونه متلبسا بجناية ووضع فى السجن فيعطى الخبر عنه لرئيس مجلس النواب حالة سجنه ، ويصير الافراج عن ذلك النائب أو توقيف الدعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس اذا طلب المجلس المذكور ذلك .

(المادة ١٧) للمجلس الحق أيضا فى طلب الافراج أو توقيف الدعوى اذا كان أحد النواب صار القبض عليه وسجن فى غير مدة انعقاد المجلس .

(المادة ١٨) كل من النواب قبل تأديته وظيفة النيابة يحلف يمينا بالمجلس علانية عقب افتتاحه بأن يكون صادقا للحضرة الجديوية وأن لا يخون الوطن وان يحافظ على مراعاة قوانين الحكومة وان يؤدي الوظيفة التى أحييت عليه بما يكون فيه خير الوطن .

(المادة ١٩) يتقرر لكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنويا نظير مصاريف سفرته واقامته ، ويصرف له ما يخص ذلك فى كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لانعقاد المجلس من تاريخ انعقاده ، بحيث اذا نقصت مدة المجلس عن ثلاثة الأشهر أو زادت فتصرف له العشرة آلاف قرش تماما ، اما اذا كان فى بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق العادة فلا يكون لهم شيء الا اذا كان البعض تبين بدله وحضر ذاك البدل فى تلك الاجتماعات فتصرف

له قيمة ما يخصه مدة اقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز العشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات السودان فيصرف لهم علاوة على ذلك مصاريف السفرية لحد مصر ذهابا وايابا .

(المادة ٢٠) لا يجوز قبول متوظفى الحكومة ملكيين كانوا او جهاديين ضمن اعضاء مجلس النواب ، ما عدا نظار الدواوين ومفتشى الاقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلاءهم بشرط ان لا يتجاوزوا خمس عموم النواب عددا .

(المادة ٢١) لا يجوز المداولة فى امر بطريقة صحيحة معتبرة الا اذا كان موجودا بالمجلس ثلثا أعضائه ولا يحسب ضمن الاعضاء المذكورين الغائبون بأجازة رسمية ، بل يشترط أن يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته الا اذا قررته اغلبيه الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون رأى الرئيس مرجحا لرأى الفريق الذى يكون متضمنا معه .

(المادة ٢٢) لا يجوز لاحد النواب توكيل غيره فى ابداء رأيه بل يجب عليه ابداءه بنفسه .

(المادة ٢٣) يجوز لكل مصرى حائز لحقوق الانتخاب ان يقدم للمجلس عرضا بواسطة احد النواب . وبعد ان يحال النظر فيه على كومسيون فالمجلس يحكم بناء على التقرير الذى يقدم له من ذلك الكومسيون بقبول ذلك العرض أو برفضه وبماهيته درجة اعتباره .

(المادة ٢٤) كل طلب مختص بحقوق شخصية يتقدم للمجلس يصير رفضه متى تحقق من التحريات التى تحصل بخصوصه ان

مقدمه لم يسبق له تقديمه الى المأمورية المتعلق به ذلك الطالب او الى الجهة التابع لها المأمور المذكور .

(المادة ٢٥) لا يجوز للمجلس ان يقبل احدا يأتي اليه بالاصالة عن نفسه او بالوكالة عن جماعة للتكلم في امر ما ، ولا ان يسمع قولا من أحد سوى أعضاء ونظار الدواوين ومندوبيهم

(المادة ٢٦) عند أول اجتماع لمجلس النواب يجب على مجلس النظار ان يقدم له جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارية العمل بها في الحكومة لينظر فيها وينقحها ويصدر قراره عليها ويجرى التصديق عليها من الحضرة الخديوية لتكون دستورا للعمل .

(المادة ٢٧) ان وضع القوانين واللوائح يكون ابتداء بمجلس النظار ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها ، بحيث لا يكون القانون معتبرا او دستورا للعمل ما لم يتل بمجلس النواب بندا بندا ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ويجوز للنواب مراعاة المصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الاحوال وظروف الاوقات ان يغيروا او ينقحوا او يعدلوا اي قانون من القوانين واى بند من بنودها ومن جملتها هذه اللائحة الاساسية .

(المادة ٢٨) اذا رفض مجلس النواب قانونا من القوانين او بندا من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه الى مجلس النواب ثانيا في أثناء مدة انعقاده تلك السنة .

(المادة ٢٩) الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره .

(المادة ٣٠) اللغة الرسمية التي يلزم استعمالها في المجلس هي اللغة العربية .

(المادة ٣١) يكون أخذ وابداء الآراء بالصور الآتية ، وهي إما بالنداء بالاسم أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سرا في صندوق .

(المادة ٣٢) أخذ الآراء بالنداء بالاسم لا يكون الا بالقرار من المجلس بناء على طلب يحصل من أحد النواب ويشترك معه فيه عشرة منهم ، وأخذ الآراء بوضعها سرا في صندوق لا يكون الا فيما يتعلق بعيين أشخاص مثل تعيين الرئيس أو الوكلاء والكتائب وأعضاء الكومسيونات وما شابه ذلك .

(المادة ٣٣) لائحة إدارة مجلس النواب الداخليه تعمل بمعرفته (المادة ٣٤) أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائبا بها فيهم نواب السودان حسب البيانات التي تتوضح بلائحة الانتخاب .

(المادة ٣٥) مركز مجلس النواب يكون بمحروسة مصر التي هي عاصمة القطر .

(المادة ٣٦) النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الاحوال والاعمال المختصة بإداراتهم . وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة الى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب .

(المادة ٣٧) لا يجرى العمل بأمر صادر من الحكومة ما لم يكن ممضى من الناظر المختص به ومطابقا لقانون معتبر (راجع المادة ٢٦ و ٢٧) .

(المادة ٣٨) لا تجتمع وظيفة النظارة والنيابة فى شخص واحد (راجع المادة ٢٠) .

(المادة ٣٩) يجوز لكل ناظر أن يحضر فى جلسات مجلس النواب أو أن يرسل له أحد كبار موظفى دائرته بالنيابة عنه بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب .

(المادة ٤٠) يجوز للنظار ومندوبيهم أن يتكلموا فى المجلس بشأن كافة الامور التى يطلبون التكلم فيها .

(المادة ٤١) اذ طرأت ضرورة مهمة جدا تستلزم المبادرة الى اخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الحكومة من خطر ربما يتأتى لها أو للمحافظة على الامن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقد فيجوز لمجلس النظار أن يقرر باجراء ما يلزم اجراؤه تحت مسئوليته وبالتصديق على ذلك بالقرار من الحضرة الخديوية يجرى العمل على مقتضاه بشرط أن لا يكون مخالفا للقوانين المعتمدة هذا ولدى انعقاد مجلس النواب يصير تقديمه اليه .

(المادة ٤٢) اذا تراءى للنواب التكلم فى بعض مواد خلاف ما يتقدم لهم من النظار فتجرى المداولة فيها ويرسل اخطار بذلك لمجلس النظار . وبعد ثمانية ايام من تاريخ ارسال ذلك الاخطار ان لم يرد من مجلس النظار اوجه تمنع من المذاكرة فيها ويقر النواب على قبول تلك الاوجه فلهم أن يثموا مداولتهم ويصدروا قرارهم فيها .

(المادة ٤٣) النظار ملزمون بالمجوبة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب ، اما بأن يتوجهوا للمجلس بأنفسهم أو بأن ينتدبوا أحد كبار متوظفى دوائرهم للمجوبة بالنيابة عنهم بشرط أن لا يكون ذلك المتوظف من ضمن النواب .

(المادة ٤٤) يجوز للنظار أن يؤخروا مجاوبتهم عما يسألون فيه من مجلس النواب عند الضرورات المهمة مع بيان أسباب التأخير أكثر ما يكون قبل انتهاء مدة اجتماع المجلس بعشرة أيام ويلزمهم أن يقدموا الجواب في أول الاجتماع الثاني للنواب ومع ذلك فمسئولية التأخير عليهم .

(المادة ٤٥) من حقوق النواب أن يلاحظوا المصاريف العمومية بالدقة التامة ، وأن يقرروا مقدارها ، ويجب عليهم أن يعينوا كمية الواردات (الإيرادات) وكيفيةها وضرب الضرائب والجبايات وطريقة توزيعها وأوقات تحصيلها ، فلا يجوز ضرب ضريبة من أى نوع كانت ولا توزيعها ولا تحصيلها ولا تكليف الأهالي بشيء منها إلا بعد اقرار النواب عليها ، كما لا يجوز صرف شيء من متحصلات الضرائب زيادة عما يقر عليه النواب .

(المادة ٤٦) للنواب أن يطلبوا عقب افتتاح المجلس الميزانية العمومية المستوفية الحاوية للواردات (الإيرادات) والمصروفات لينظروا فيها ، ومتى قرروا عليها بعد البحث التام لا يعمل بها إلا في تلك السنة ، ويلزم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا .

(المادة ٤٧) كل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لأجراء التصديق عليه من الحضرة الخديوية .

(المادة ٤٨) إذا أبهت عبارة يفند من بنود هذه اللائحة واقتضى الحال للوقوف على حقيقة معناه فيطلب تفسيره من مجلس النواب

(المادة ٤٩) لكل نائب من النواب حق إذا رأى قصورا من أى مأمور أو فى أى إدارة من إدارات الحكومة أن يكتب بذلك للنظار المختصة به الإدارة وهذا فقط فى المواد العمومية .



لم يكد الشعب يفرح بدستور سنة ١٨٧٩. وتبدأ اللجنة الدستورية في مراجعة نصوصه حتى أفلحت دساتيس انجلترا وفرنسا لدى الباب العالي فأصدر هذا أمرا بهطلع اسماعيل قبل ان يصدر المرسوم الخديوى باعتماد الدستور وتولى الحكم توفيق واجتمع مجلس النواب عقب ذلك في ٦ يولية سنة ١٨٧٩. فتليت افادة من وزارة الداخلية ترخص للاعضاء في التوجه لبلادهم « وبعد تاريخه ينظر فيما يلزم » ومع ان هذه الافادة انها جاءت ردا على استفسار تقدم به عدد من النواب الذين ارادوا زيارة دوائرهم ، فقد كان من الافضل لو اثر النواب الانتظار ، ولم يبق بينهم وبين نيل غرة كفاحهم الا خطوات قصيرة ولكن يمكن الاعتذار لهم على كل حال بأن خلع اسماعيل لم يكن اجراء هينا . وانه بلبل الخواطر بحيث كان التريث هو افضل السياسات ومسنرى على كل حال أن الجهود القديمة لم تنقطع وانما كان على الأحرار أن يبدأوا من جديد مع توفيق كما فعلوا مع اسماعيل .

ودستور شهيد . . .

لئن كانت الأحداث قد جعلت من دستور ١٨٩٧ دستورا موعودا ، فان الأحداث التي تلت ذلك جعلت من دستور سنة ١٨٨٢ دستورا شهيدا ، سقط قتلا في التل الكبير . . . مع الهزيمة العسكرية فيا حسرتا على البلاد ! كلما تكافح وتحقق نجاحا تأتي الأحداث فتهدم ما بنته ، وتسلب ما حصلتة . .

الخدوي المشنوم

كان الخديوي توفيق ظلا شاحبا بالنسبة لاسماعيل فلم يكن له جرأته لا في الخير . . ولا في الشر . ولم يتمرس بشئون السياسة تمرسا حقيقيا أو يلم بأقطارها . ولكنه كان رجلا ضعيف الشخصية لينا ينقاد الى حاشيته . ومن أجل هذا أمل الاحرار في يوم ما أن يكتسبوه لصفهم . فاتصلوا به واثروا عليه حتى كان يقول للسيد جمال الدين الافغانى « أنت أملى في مصر أيها السيد » .

ولكن ضعفه وانقياده كانت فضيلة ما بقى بعيدا عن العرش محاطا بالاحرار أما وقد استوى على العرش واحيط بالبطانة الرسمية وعمالء الاستعمار . فانها انقلبت رذيلة . وكانت سببا . ليس في حرمان مصر من دستورها ، بل وجسوماتها أيضا من استقلالها . . . إذ من الطبيعي أن يكسب دعاة الاستبداد والحكم المطلق معركة التأثير عليه في الامر الذي تم . فعلا من أول يوم جلس فيه على الأريكة فرغما عن انه أبقى شريف باشا في الوزارة عندما قدم استقالته التقليدية لمناسبة عزل الخديوي اسماعيل وتوليته ، ورغما عن انه كتب إليه خطابا رقيقا يقول فيه « ولعلمي أن الحكومة الخديوية يجب أن تكون شورية ونظارها مسئولون فاني اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا تتحول عنه ! فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانيننا لكي يكون لها الاقتدار في تثقيف القوانين وتصحيح الموازين . وغيرها من الامور المتعلقة بها » . فان هذا الكلام يعد الى حد ما انتكاسا وانتقاصا مما سلم به لمجلس النواب بمقتضى دستور سنة ١٨٧٩ ولو كان توفيق مخلصا لاعلن تصديقه على دستور سنة ١٨٧٩ . . أو على اقل تقدير ذكر ذلك في كتابه بدلا من تلك الجمل العله المبهمة التي ليس فيها تحديد

او الزام . وقد ظهر ان الخديوى توفيق انما كتب خطابه الرقيق قبل ان يصل اليه الفرمان السلطانى الذى يعتهد توليته بصفة رسمية . وما كاد هذا الفرمان يصل . ويستوثق توفيق من ان الامر قد طاب له ، حتى اسفر عن رغباته الاستبدادية مراحة وسار فيها شوطا مفكرا . ففى غروب اليوم الذى غادر فيه مقنود السلطان القاهرة قاصدا الاستانة استدعى الخديوى شريف باشا واجتمع به . وبعد انتهاء المقابلة قدمت الوزارة استقالتها . والف الخديوى وزارة يرأسها هو . . واختار أعضائها من حاشيته وبطانته ممن كانت كل فضيلتهم انهم اترك رجعيون يحسنون فنون الملق والزلفى . . ويؤيدون سلطة الحاكم المطلق وقد كانت التصرفات الخرقاء لاحدهم - عثمان رفقى ناظر الحربية - هي السبب المباشر فى الثورة العراقية . ثم ثنى بالغاء مجلس النظارة كلية ! وارسل الى كل ناظر يأمره اذا وجد عنده اشغال - ان يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره الى المجلس لاجل رؤيتها وحصول المداولة عنها - حسب اللازم - ثم نفى السيد جمال الدين الافغلى بطريقة بشعة ! واخذ يصادر الصحف الحرة .

وعندما اعاد هذا المستبد الضعيف مجلس النظر عندما اتضح خرق الغائه له وعين رياض رئيسا للوزارة وكتب اليه فى خطاب تعيينه - انى لما اخذت أخيرا زمام رئاسة مجلس النظارة بيدى لم يخطر بfikرى اعادة الحكومة الشخصية - كان بالطبع يناق ويغالط ، بل ويرد على نفسه ! بدليل انه احتفظ حتى هذه المرة بالحق فى حضور جلساته . . وتولى رأسه وما خطب رياض باشا خلاصا من خطاب شريف . . وقد اقاله بعده بقليل .

الجيش فى الميدان

لقد قيل أن الثورة العرابية قد نشأت لعوامل عسكرية
بِحتة . وهو صحيح من جهة النظر السطحية والجزئية . فما
العوامل العسكرية إلا جزء من العوامل العامة . . وما كان عثمان
رفقى ليستطيع أن يصدر قراره فى سنة ١٨٨٠ الذى يحول بين
الضباط المصريين . . والترقى لو لم يلمس الموافقة على الاتجاه
العام نحو اضطهاد هذه الفئة . الذين هم أبناء الشعب حقا .
وما كان الضباط الثلاثة - عرابى - حلمى - فهمى ليستطيعوا
رفض هذا القانون وما كان جنودهم ليستطيعوا انقائهم من
المحاكمة العسكرية . . ثم ما كانوا يستطيعون تقديم عريضتهم التى
يطلبون فيها اقالة عثمان رفقى لولا أن الحالة العامة كانت تؤيدهم ،
وأن الاختلال فيها وصل الى الدرجة التى يجعل تحطيم النظم
العسكرية . . أمرا ممكنا ، بل لازما فصحيح أن البوادر الاولى
للحركة العرابية كانت عسكرية . . ولكن هذا لا يمنع من ارتباطها
ارتباطا وثيقا بالحالة العامة والجو السياسى . . كما لا يخفى على
الباحث الدقيق . .

جيش وشعب

ولئن كانت حركة قصر النيل بما فيها من محاكمة قواد
الالايات الثلاثة عرابى وحلمى وفهمى . ثم انقائهم بمعرفة
جنودهم ثم تقديم طلب اقالة وزير الحربية - عملا عسكريا بحقا
فإن هذا ليس شأن مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ . .
فقد سبققتها مقدمات وطنية . . وأعدت اعدادا خاصا بعد
التفاوض مع زعماء الشعب . . كما اشترك فيها كل فرق الجيش
الموجودة بالقاهرة . . وقد قال عرابى باشا فى مذكراته واصفا
جهوده واتصالاته قبيل يوم ٩ « ثم أخذت فى نشر افكارى بين
علماء الامة واعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالبا منهم

بمساعدي في حفظ الامن والراحة العمومية حتى نتفرغ للنظر في
مصلح البلاد ونقتصر على انتشارها من وهددة الاضمحلال وهاوية
التلاشي التي سقطت فيها او كانت بتفريط الحكومة في حقوق
الامة وبيعها كثيرا من الاراضي للجانب مع تعيين كثير منهم في
ادارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة ، وسعيها في
رفع الاحجار الطبيعية الموجودة في بوغاز الاسكندرية وغير ذلك
ما كان ينذر بأوخم العواقب ثم ابنت لهم ان سكوتنا عن حفظ
حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة في التفريط في وطننا
العزير ، وافضيت اليهم بأنفسنا قد اعتمدنا على الباري سبحانه
وتعالى فيها اعتزمنا من منع كل نفاق ما من شأنه الاحجاف
بحقوقهم . . . وسبيل ذلك اسقاط الوزارة الحاضرة التي لا تريد
بالبلاد خيرا . . . وتشكيل مجلس نواب يعهد اليه الوصول بنا الى
الحرية المنشودة ، وختمت المنشور بطلب مساعدة ابنا البلاد
وتأييدهم وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع القطر . .
وسلمتنا عرائض النيابة عنها ، وفوضت اليها العمل لما فيه سمعة
البلاد وخلصها من براثن رجال الاستبداد معلنة تضامنها معنا
في كل ما نقوم به من اعمال الاصلاح وما ينتج عنها من النتائج .

دور سلطان

ومن الثابت أن سلطان باشا قام بتأليب الاعيان وروى
محمد عبده في ذلك « واخذ سلطان باشا يستنزل بعض اعيان
الوجه القبلي والبحري في رايه ويحثهم على الاجتماع لتأليف
وعد يطلب الى رياض باشا ويلح عليه في أن يستصدر من الجنب
الخدوي أمرا باستدعاء مجلس النواب وتخويله حق النظر في
وضع قانون يفهم له البسطة في حقوقه حتى يكون كمجالس
النيابات في أوروبا ثم يكون ذلك دستوراً للبلاد تمضي عليه

حكومتها فانصاع له بعض وعارضه آخرون ، ولم يتم له تأليف ذلك الوفد ولم ير من الحزم أن يتولى الطلب بنفسه من رياض باشا خشية الخيبة فانقلب الى عرابى وحلقه على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين القبلى والبحرى وعلماءه على تعضيد طلبه متى انفصل رياض باشا .

وقد تم ذلك اذ تشكل وفد من الاعيان برياسة سلطان باشا وسليمان اباطة وحسن الشيمى الخ . . وقابلوا فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ شريف باشا بعد أن نجح عرابى فى عزل رياض وقدموا له عريضتين موقعا على كل منهما من ١٥٠٠ من عمد البلاد وكبار الاهلين : الاولى بهتابة ضمانه لتعهدات ضبط الجيش .

ونصها : « نحن الواضعين اسماعنا ادناه علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحرى والقبلى ولاعتقادنا التام بحسن صفات وخبرة دولة شريف باشا قد التمسنا منه أن يستلم ادارة اشغال رئاسة مجلس النظار الذين صار انقضاءهم بمعرفة دولة بالحكومة المصرية والعرض عنهم للحضرة الخديوية واظهاراً لصداقتنا الثامة ولخلوص نية الجيش نحن لضمانهم صدق وصحة التعهدات التى من مقتضاها تمام الانقياد لاولاد دولتنا شريف باشا » .

ونص العريضة الثانية

« لما كان لا ينتظم نظم الممالك . ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية الا بالعدل وبالحرية حتى يكون كل انسان آمناً على نفسه وماله حراً فى افكاره واعماله مما فيه سعادته وحسن حاله وهذا لا يتأتى الا بايجاد حكومة شورية عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ، ولا تتطرق اليها طوارق الفساد . اتخذت

الممالك المتهدنة العادلة مجالس معينة من نبهاء أممها ، يتوبون عنها في حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ويكونون الواسطة الحقيقية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من الاحكام العادلة وعلى هذه القواعد . ولأجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب في العهد السابق . وبما أن مقصد خديونا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلبنا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر تجاسرنا بعرض هذا راجين من المراحم الدورية صدور الامر الكريم بتشكيل مجلس نواب لامتنا المصرية يكون له ما لمجلس الامم الاوروبية المتهدنة من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة . وبذلك تكون الخسارة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تعادلها نعمة وتعيد حكومتها العادلة انموذجا شريفا يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية امام العالم . واننا على يقين من قبول الناس هذا وفقا لارادة ولي النعم ادام الله جلاله . . . وقد قدم العريضة والوفد سلطان باشا بكلمة مناسبة ورد عليه شريف باشا بأن تشكيل مجلس النواب هو الوسيلة الوحيدة لما نقصسده من الاصلاح .

واذا قيل أن اتجاه سلطان باشا - ذلك الثرى الذى يملك ثلاثة عشر الف فدان ومن ورائه الباشوات والخدم لا يتسق مع طلب الدستور . . . ولا يمثل الايمان الشعبى بالحرية . . . فان هذا لا ينطبق على شريف باشا - العقل المدبر للحركة الدستورية والذى كان - كما روى محمد عبده - من أقوى عوامل هذه النهضة التى انتقلت الى فتنة . من القائلين بأن المنفوذ الاجنبى قد بلغ حدا لم يكن يمكن أن يبلغه لو لم يتساهل ريلض باشا بالتسليم للاجانب فى كل ما يطلبون كان شريف باشا يقنع بجلساءه

بأنه إذا ملك فيها أوقف الأجانب عند حذهم . وتشار بالوطن شوطا عظيما في مجده . كان هو ورؤساء الفتنة يتراسلون ويتواعدون ولهذا طلبوه رئيسا للنظر ولو عرض عليهم سواه لما قبلوه .

وهذا لا ينطبق على تلاميذ السيد جمال الدين الافغانى الذين قلموا بعمل الدعاية للدستور واسسوا الصحف وناضلوا نضال الأبطال وتعرضوا للإضطهاد في عهد وزارة رياض التي عطلت مرآة الشرق خمسة أشهر وانذرت مجلتي مصر الشرق - لمدة شهر ثم عطلتها تعطيلاً نهائياً وسافر صاحبها أديب اسحق تلميذ السيد جمال الدين الى باريس ليصدر مجلة القاهرة باسم الحزب الوطنى .

وقد كان أديب اسحق من أبرز الشخصيات المناضلة وعند إنشاء المجلس عين سنكرتيرا وروى محمد عبده أن الخديوى قال وهو يمضى قرار تعيينه الحمد لله الذى خلصتني من رقى شخص كنت ابغضه .

فمن هذا كله يتضح أن دستور سنة ١٨٨٢ كان استمراراً للنهضة الفكرية . . ونتيجة لايمان الشعب وتشبثه بأفكار الحرية ولم يكن عرابى ياشأ إلا المثل لارادة الشعب والمنفذ لبرغبته .

وأحمد عرابى هو الفارس الثانى (١) من فرسان الدستور الثلاثة وهو يحكم وضعيته ووظيفته لم يكن له جهاد أدبى فى سبيل الدستور .

(١) كان من المقالات المفقودة مقال من « الفرسان الثلاثة » للدستور ، وكان أولهم جمال الدين الافغانى ، ولم نر ان من الضرورى كتابة بديل عنه لسبق الحديث عن جمال الافغانى فى الباب الثالث ■

ولكن السيف الذى جرده فى ساحة عابدين - فى ذلك
اليوم التاريخى المأثور من سبتمبر - هو الذى أعاد الدستور . .
بل هو الذى أعاد شريف باشا نفسه الى الحكم . .

واقعد قل بعض المؤرخين ان عرابى باشا انما ثار للتمثيل
العسكرى الذى كان موجودا بين الضباط الترك . . والفلاحين
والاجحاف الواقعين بالآخرين وهذا لا يفض من قيمة حركته لانه
لا يقتل من قيمة الثورة على الظلم ان تقوم بها الطائفة المظلومة
لحساب نفسها . . ولرفع الغبن عنها . . لان ذلك ان يوصل
اليه عن طريق جزئى . . ولا يمكن الحصول على ضمان له . .

على انه من الواضح - من ناحية أخرى - انه لا يمكن
الحصول على العدالة الجزئية . . او الاتصاف لطائفة من حكم
مستبد ما لم يكن هناك ضمان دائم . وحاجز يقف استبداده ومن
هنا كان انصاف طائفة معناه انصاف الأمة . . وكانت ثورة
عرابى . وان كل سببها المباشر التمييز العنصرى . الا ان
نتيجتها المنطقية كانت مجلس نواب . . ودستور . . شأن
عرابى ، وطائفته العسكرية ، شأن الاعيان والنبل ، الذين
تحصلوا على « الماجنيكارثا » من الملك جون . . وهما كان
عرابى باشا بطيء الفهم . فانه كل يفهم انه لابد من دستور
يحميه من انتقام توميق باشا بصفته المحرض . . ومن اتباعه . .
ومن أجل هذا كله . . عندها سأل الخديوى عرابى باشا عن
طلباته كان الطالبان المقدمان من مجموع الطلبات الثلاثة ، هما
عزل وزارة رياض باشا . وتشكيل مجلس النواب . أما الطلب
الثالث . وهو العسكرى ، فكان زيادة الجيش الى العدد المعين

فى الفرمانات .. - وهو الى حد ما - طلب وطنى علم كما هو
هو عسكرى خالص ، وأهم من هذا كله .. ان عرابى لم يكن
يتحدث الى الخديوى باسم الجيش فحسب ، وانما باسم
الجيش والامة ..

اما سيرة عرابى باشا بعد الحصول على دستور سنة
١٨٨٢ ، فذلك ما يعنى المؤرخ السياسى .. أما مؤرخ
الدستور فلا يسعه الا ان يعترف بأن عرابى باشا هو البطل
الثانى فى معركة الدستور ، ولا يسعه الا الاعجاب .. والتقدير
بهذا القائد الفلاح الذى وحد بين الجيش .. والامة .. وجرّد
سيفه الماضى فى وجه الحاكم المستبد ، وبذلك اكمل جهد جمال
الدين .. واعطى الكرة لشريف باشا ليدبج الدستور بقلمه
القانونى الحر .. وذهنه المتوقد .. ونفسه الابهة العالية ...

وما من شك فى أن الحديث عن دستورى سنة ١٨٧٩
وسنة ١٨٨٢ يكون ناقصا ما لم نتحدث عن شريف باشا ..
الرجل الذى اخرجهما ... ورعا من قبلهما حركة مجلس شورى
النواب وجاهد حتى استطاع ان يحقق مبدأ المسئولية الوزارية
امامه .. وظل امينا على الدستور أكثر مما كان امينا لنفسه
... وفضل ان يستقيل عندها خلفه المجلس على أن يطلب من
الخديوى توفيق حل المجلس ولا سيما وأنه كان يؤمن من قرارة
نفسه بصحة رأيه .. ولكن اخلاصه للمبدأ الدستورى جعله ينزل
على رغبة مجلس النواب الذى كان يؤمن بخطئه ..

وكان شريف باشا سيدا كبيرا ، بل لعله ، فى الواقع ،
أعظم سادات عصره ، ولعانا لا نجد له قرينا فى ذلك الا الخديوى
اسماعيل . وكان شريف فوق ذلك يتميز بمزايا حقة تبعت على
الاحترام . ولا تزول بمضى الوقت او يتأثر حكم الانسان عليها بتغير
العصور . . لانها مميزات الذكاء والاخلاص . والإباء فضلا عن
كفاءته بحيث نال احترام كل من خادثوه او اتصلوا به من رجال
السياسة الاوروبية وهو يعد حقا من رجال الدولة المتكبرين الذين
يضارعون رجالات أوروبا الافذاذ فى المكانة والكفاءة كما لاحظ
بحق مؤلف عصر اسماعيل وكان شمه وترفعه يستحق كل تقدير
. . لانه على برونه - لم يصل قط الى حد الصلف . وكان دائما
فى خدمة المبدأ فقد قبل أن يتولى رئاسة الوزراء فى عهد العرابيين
وكان لها كارها . . « خضوعا » للرأى العام بينما رفض رفضا
حليما أن يذهب الى لجنة التحقيق الاوروبية مؤثرا الاستقالة

وعلى كثرة تداول كرسى الوزارة منذ أعلن الدستور حتى
الآن . فاننا لا نجد استقالة مشرفة مثل استقالة شريف باشا
الرابعة ، فهي استقالة حاسمة صريحة مختصرة بعيدة عن اللف
والدوران لا أثر فيها لفرض الشخصى واذا قارنتها بالاستقالات
الآخرى حتى ما كان مقبها مسببا او لموقف وطنى - وهى قليلة
جدا - اتضح امتياز استقالة شريف ووجود طابع الامتياز . .
والرجولة والأشرف الذى تميز به هذا الزعيم .

وانما اخبرناه عن زميليه لاننا ننظر الى الامور من وجهة نظر
الشعب . ونؤمن كل الايمان بأن رجل السياسة لا يكفى قط أن
يكون ممثلا لشعبه . . بل يجب أن يكون ممترجا بهم . مربوطا

الى جمهورته وكتلته . . ملتصقا بما . . يمكن ذلك جاعلا الجماهير دثارا
وشعارا . . راجعا اليهم منتبها بحسه المرهف . . غرائزهم التي
تهديهم في الملمات . . وتتابع التطور . . وتتصل بطبائع الاشياء
. . فالبطانة الشعبية - هي كما ترى - عصمة القائد التي تقيه
الزلل . . وتجنبه الخطأ . . وتهديه الى الصواب . . واذا لم تتوفر
لقائد لانحرافه من حيث لا يحتسب وانقلب عليه ذكؤه نفسه وقد
يكوى اقوى اسلحته واستطاع الاغراء ان يؤثر فيه . . وما من
اغراء لا يستطيع المنطق الفردي ان يسوغه للقائد . . وهذا هو
سبب ما نراه من نكسة كبرائنا غير الشعبيين .

فالطبيعة البشرية اضعف من ان تصمد وحيدة - امل
الاغراء . . وبالنسبة للسياسي . . لابد من اتصاله المباشر بالجمهور
لكي يحارب شيئا فشيئا الاغراء . . ويكون على صلة بالتبع الشعبي
العظيم . . الذي يطهره اولا باول . . نعم يحدث ان ينطق القادة
الجماهير . . ويزيفوا عليها الحقائق وينطلى هذا التزييف على
الجماهير . . ولكن هذا لا يحوم فضلا عن ان خشية القائد للجماهير
اعظم من خشية الجماهير للقائد . . وقد اسقط المحامون نابليون
. . وجابه الفلاحون توفيق واذا اراد قائد الجماهير ان يكذب او
يتناق او يأتى خلاف المبدأ الذي بايعه الشعب عليه . . واستحق
التكريم له . . اضطر الى اللف والدوران . . فيتيح لاعدائه فرصة
النقد والتجريح . . ويفيد ذلك المبدأ من حيث لا يشعر . . وقد
يدخل القائد الشعبي ميدان الكفاح ساخرا في سريرته من القطيع
الابله . . ولكنه يجد نفسه محمولا على هذا القطيع يسير به
حيث يشاء وما الزعيم المحمول على الاكتاف الا صورة رمزية
بديعة لقوة الجماهير . . وارايتها . . ولا يضر الشعب ان يسقط

هؤلاء الذين رفعهم . لان الشعب كالطبيعة لا يهيمه الفرد وانما يهيمه النوع فما دام الزعيم صالحا لتمثيله . . اقره والا اسقطه . .

وبعض القادة يستطيعون بقوى خارقة أن يتجنبوا المصير السيئ للسياسة المنفردة . . ولكن يحدث دائما أن يقع لهم شوائب تنم على ضعف موقفهم . وعدم استطاعتهم المقاومة على طول الخط . . ولا سيما في أواخر حياتهم عندما تضعف مثالياتهم التي تعتمد على أسس ذاتية تتضاؤل بتقدم العمر وتعرض بفلسفة الزمن وتجاريه . مثلا . أو ترفا أو غرورا أو جمودا أو غير ذلك دون أن يتيسر له المنابع العظيمة الشعبية والزوافد الدائمة التي لا تنضب ■

على أن قوة الشعب ليست فحسب هي القوامه على المبادئ والزعماء ، بل الأهم من ذلك أن أى عمل لا يصدر عن الأيمان الشعبى لا يكون له أثر كبير حتى ولو كان صوابا فى حد ذاته فالقوة الشعبية هى الخالقة للأعمال العظيمة وهم القوامه عليها حتى لا تنحرف عن غايتها وغرضها .

ولم يكن شريف باشا رجلا شعبيا . فقد كان نبىلا وسيدا بالمعنى الحسن المحمود لهذه الكلمة . وكان حرا . ذكيا . أيا . ولو رزق الحاكم الذى يشاركه بعض هذه الصفات لكان لعماله نصيب اكبر من النجاح ، ولما حدث هذا الاختلاف بينه وبين مجلس النواب . . ولكن شريف كان يعمل مع سيد ضعيف . متفق . طموح مع ذلك الى السلطة المطلقة . . ذليل امام الانجليز بقدر ما كان عزيزا على الفلاحين . لذلك كانت الجبهة الشعبية نصيرة لشريف باشا عليه ، واعتمد شريف باشا عليها الى أن اختلفا .

اذلك كانت وزارة شريف باشا الرابعة التى قامت على انقراض النوعى الشعبى .. وبعد الهزيمة .. هى اقل وزاراته شأننا ولا سيما من الناحية الانشائية . وفى الواقع انه لا يفكر لها الا استقلالها البديعة الرائعة ..

ولنعد مرة أخرى الى سياق الاحداث التى أدت الى اصدار دستور ١٨٨٢ .. أولا ، واستشهاده ثانيا فى التل الكبير .. فى العام نفسه .. فقد وقف بنا الحديث عند يوم عابدين - ٩ سبتمبر ١٨٨١ عندما جرد عرابى سيفه وهو يقدم الطلب الخالص بمجلس النواب وقبول توفيق ذلك ، على مضض واستسلاما للامر الواقع وعهد الى شريف باشا للوزارة . وهى المرة الثالثة له ، وقد اطلق عبد الرحمن الرافعى على هذه الوزارة لقب : وزارة الامة لانها انما جاءت بطلب الامة . واتفق مع عرابى واخوانه على ان يعهدوا للسكينة لتمكين الوزارة من تحقيق اهدافها . وفى ٤ اكتوبر ١٨٨١ رفع الى الخديوى تقريراً باجابة مطلب الامة . فدعا الى انتخاب مجلس شورى النواب على ان يكون بمثابة جمعية تأسيسية يعرض عليها الدستور الجديد .

وتم هذا ، وفى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ افتتح الخديوى المجلس ، وبدأ المجلس فوراً فى مباشرة اعماله . وفى ٢ يناير سنة ١٨٨٢ عرض شريف باشا مشروع القانون الاساسى للمجلس النيابى ليدرسه المجلس .

وكانت اللائحة أو القانون - كما وضعه شريف باشا يعطى لمجلس النواب حق مناقشة الميزانية ومسئولية الوزارة ، وهما المبدعان الرئيسيان فى كل حكم نيابى ..

وفى ٧ فبراير صدر مرسوم الخديوى بدستور ١٨٨٢ .

ولكن فرنسا وانجلترا تأمرتا على هذا الدستور ، وعلى سيادة واستقلال هذه البلاد ، فأرسلتا فى ٧ يناير مذكرة مشتركة الى الخديوى تحرضه على الاحتفاظ بحقوقه قبل الدستور ، وانهما يتعهدان بمساعدته ازاء أى قلاقل تحدث نتيجة لذلك . ولا جدال أن هذه المذكرة كانت افتياتا على ارادة الشعب ونوعا من الاهانة له ، ولكن شريف باشا اراد أن يتفادى الازمة . وكثرت النقطة المسئلة هى حق المجلس فى مناقشة الميزانية فلترئى أن يرجىء المجلس اتخاذ قراره بالنسبة لهذه النقطة .

وغى رأى الاستاذ عبد الرحمن الرافعى أن العامل الذى ادى الى تعقد الامور هو طهروح محمود سامى البارودى وزير الحربية الى رئاسة الوزارة ، اذ زين لعرابى وفريقه رفض وجهة نظر شريف باشا وادى هذا ، كما رسمه الى سقوط وزارة شريف والى تعيين البارودى رئيسا لوزارة الثورة ، كما اطلق عليها عبد الرحمن فهمى ، وهى الوزارة التى اصخرت الدستور وفى الوقت نفسه التى حدثت فى عهدها الاحداث هزيمة النيل الكبير . . . واستشهاد الدستور فيمن استشهد على ارضها .

وكان دستور ١٨٨٢ يضم ٥٣ مادة ، وهو يماثل الى حد

كبير دستور ١٨٧٩ .

خاتمة

علاقة الاسلام بسيادة الشعب

مر مائتا عام على احداث هذا الكتاب ، آخر العهد بالمماليك . وما تلا ذلك من غزو الحملة الفرنسية ، ثم ظهور محمد على ، وحكم أسرته وقوة عرابى التى اسفرت عن الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ التى ينتهى عندها موضوع الكتاب واستعراضه لآثر الاسلام على تطور السياسة المصرية ، ولكننا فى الخاتمة التى نضمها هذا اليوم من شهر اكتوبر عام ١٩٩١ سنصل ما توقف الكتاب عنده بانقلاب ٢٣ يوليو وهزيمة الايام الستة فى علم ٦٧ ، التى هيمنت على السياسة المصرية ولم تنجح حزب رمضان فى ان تذهب مرارتها ، او تمحى وصمتها .

ما أجدرنا بتأمل هذه الحقبة ، الحافلة بالاحداث والدروس . ونقصى الاسباب التى اثقلت خطونا بل جعلتنا نبتكس ، فلا نسير خطوة حتى نعود الى الوراء خطوتين . . .

كانت الفترة الاولى فى هذه المسيرة هى أكثرها نجاحا . فقد تزعم شيوخ القاهرة الثورة على نابليون وعلى كليبر بمجرد ان سنحت الفرصة لذلك ثم قاموا بعزل الوالى التركى المعين من قبل السلطان / الخليفة . وولوا محمد على والبسوه خلع الولاية على أساس ان يحكم بالشريعة والمعدل ، والاقلاع عن المظالم ،

(١) كتبت لهذا الكتاب خاصة .

والأفعال أمرا إلا بمشورتهم ، وأنه متى خالف الشروط عزلوه . .
هذا هو « الماينا كارتا » المصرى . . الذى كان يمكن أن يكون
فجر الحياة الدستورية الديمقراطية . .

ولكن محمد على كان عسكريا ، أجنبيا ، عزافا عن الاسلام ،
وهذه موبقات ثلاث أبعدته عن الشعب فلم يفكر فى الاستعانة
بالمصريين فى المناصب الادارية والقيادة العسكرية ، ولم يفكر
فى اصلاح الازهر وتطعيمه بالعلوم الحديثة . ووقف ضد الشعب ،
ضد العلماء ، ضد الاسلام ، ضد الحكم الشورى وأصبحت
عبقريته عبقرية شريرة . . وعندما تألبت عليه الدول لم يجد
الشعب الذى يركز عليه فى مقاومة الدول فتهاوت امبراطوريته .

ولم يكن فى أى واحد من أبنائه نبوغه ، فابراهيم الذى
كان يدخره للشدائد ، وكان عبقرية عسكرية ، مات قبله . ولم يكن
فى سعيد أو اسماعيل أو توفيق حتى فاروق شئ من مقومات
الحكم الصالح وأولها أن الحكم رسالة وخدمة مقدسة وما يوجبه
ذلك من حب للشعب ، أو ايمان بقيمته أو قبول للشورى فكان
حكمهم سلسلة من الاستخذاء ألم الاجلب والاستئساد أمام
الشعب ، والعمل للاثراء والاستحواز على الاموال حتى اسلموا
البلاد للاحتلال البريطانى وفى النهاية اقتلعهم انقلاب ٢٣ يوليو ،
الذى ادى - بدوره - الى هزيمة ٦٧ ! .

فالمشكلة لم تكن مشكلة حكم اسرة محمد على . المشكلة
كانت ان التطور السياسى للمجتمع المصرى اعوزه « الانساس »
او « المحور » او « النظرية » او « البوصلة » . افتقد بغتضا
م ٩ - العمل الاسلامى

كاسلاميين العقيدة ، التي تبلور العمل وتهدى مسيره وتحمينه
من الاتحراف والافطار ..

ولم يكن ثمة عقيدة ، وفى نظرنا فلن يكون بالنسبة لهذه
البلاد الا الاسلام ، فهو نهلية المسيرة الدينية الطويلة للمجتمع
المصرى من اذيس حتى الاسلام . وقد كانت الفترة الوحيدة التي
توفرت للقيادة السياسية هذه العقيدة ، وهى الفترة الوحيدة
التي اثبتت نجاحا وتوفيقا هى المرحلة الاولى التي تولى فيها
شيوخ الازهر قيادة الشعب ، ومقاومة المماليك والفرنسيين
والا تراك حتى تولية محمد على الذى خدع الشيوخ بتعهده الحكم
بالعدل والشنورى والافتلاع عن المظالم ، ولم يكذ يتمكن حتى كان
اول شىء صنعه هو القضاء على قيادة الشيوخ ، واقضاء الاسلام
من محور الحكم ، الى رف مترب بعيد ، فى المساجد والازوايا
والتكليا ، .



كانت الشخصيات الثلاث التي هيمنت على المسيرة السياسية
للمجتمع المصرى من اواخر المماليك حتى الآن ، والتي تعد مسئولة
عما انتهت اليه هى : محمد على ، واحمد عرابى ، وجمال
عبد الناصر واقترن كل واحد منهم بهزيمة عسكرية هي نافرلين ،
والتل الكبير ، وسيناء « حرب الايام الستة » ولم تكن هذه الهزائم
هى « السيب » ولكنها النتيجة ، نتيجة الحكم الفردى ، وان
انسحبت آثار كل هزيمة على جيلين أو ثلاثة بعدها . كانت عقابا
الهيأ لطغيان هؤلاء القادة ، أو أنها كانت « مقاصة » تاريخية
يدفعون فيها — ومن ورائهم الشعب المتكوب — ثمنها ..

لقد أشرنا الى محمد علي أكثر من مرة ، لانه رائد الانحراف
والحكم الفردي . ولأن في البكباشي جمال عبد الناصر وجوه شعبة
كبيرة للبكباشي محمد علي . . وما يمكن أن نضيفه هنا هو أن مفتاح
شخصية محمد علي كان الطموح . والطموح هو القوة الدافعة
لكل جلائل الأعمال وعظائم النهضة . ولكنه ، بالنسبة للمقنادة
— لابد أن يقوم على قاعدة — ولابد أن تشترك فيه مجموعات ،
فاذا لم يكن له قاعدة أو مشاركة فانه يتمحور حول الفرد ، ويستبد
به ، ويصبح كأنه المقصود من الآية « ومن يعش عن ذكر الرحمن
نقيض له شيطاناً ، فهو له قرين » فمن يفتل القيم لا يعد أمه
إلا شيطان الذات . . وفي سبيل هذه الذات يضحي بكل شيء .
وعندما أريد بن الشيخ محمد عبيد أن يكتب مقالا يحيي فيه محمد
علي لمناسبة ذكرى مرور مائة عام على حضوره مصر ، كتب مقالا لم
يدع فيه منقصة إلا وألصقها بمحمد علي . وكان أبرز ما عايناه عليه
انه لم يدع رأسا يمكن أن يرتفع إلا ضربه ! ، وانه اساء إلى كل
من احسن إليه ، وانه فقت كل الهيئات السابقة عليه .

ذلك أن الطموح الفردي عندما يتملك الحكم فان سياسته
— وقد حرم العقيدة وحرّم المشاركة الشعبية — تقوم على التآمر
والبطش والاضطناغ وينطبق عليه في النهاية « اساء في كل
ما احسن ، واحسن في كل ما اساء » (١) . . لأن اساءته لا تجد
كابحا ، أو ناصحا . ولأن حسناته يشينها سوء التطبيق بحكم
المنهج الديكتاتوري ، الارهابي . .

(١) هذا عنوان الفصل الحادي عشر من كتابنا « الإسلام
هو الحل » الذي اردنا به تقييم عمل عبد الناصر .

. وكان الشيء الوحيد الذى ينفذ محمد على من صفتيه كمسكرى واجنبى هو الاسلام ، فقد تقبله شيوخ القاهرة كمسكرى . . . والبائى على أن يحكم بالمعدل الاسلامى . . . ولو حكم بذلك لتقبله الشعب . . . ولكنه كان معارفا عن الاسلام ، فابتعد عن الشعب واتجه الى الاثراك والالمان يوليهام المناصب ، كما اتجه الى فرنسا ليستمد المعرفة ، واستسلم لطموحه وتآمره وجاءت نهايته مع « نافرين » . . .

واحمد عرابى هو اقل الثلاثة مسئولية رغم أن هزيمة القل الكبير جثمت على البلاد أكثر من غيرها . وسوءته تأتي من الضعف والخطا ، وليس من التآمر والشر . وقد كان رجلا طيبا - فلاحا حقيقيا ، مسلما بفطرته ، يرى نفسه حسيبا على الاسلام ، وإن لم يدع مظاهره . ودرس فى الأزهر حينا ، ولم يكن الذى ينسره هو الطموح الفردى - حتى وإن وجد فيه - لأن فخره الاعظم وزهوه كان أن يصبح صوت الشعب فى المطالبة بالدستور وإن يتقدم الجنود ، والاعيان والاحرار فى ذلك اليوم المشهود - يوم عابدين « ٩ سبتمبر ١٨٨١ » فيطالب الخديوى بالدستور وكان عليه أن يتصدى لمقاومة سلطانه ، ولؤامرات انجلترا وفرنسا فى وقت فقدت فيه الحركة الوطنية باعائها الاول - جمال الدين الافغانى - الذى ابعد الخديوى الاخرق . ولو كان موجودا ، لكان من المحتمل أن لا تقوم الحركة العرابية . . . أو أن لا تأخذ المسار الذى أخذته . . . كانت الاحداث أكبر من عرابى وهزم ضحية للخيانة ، والخديعة والغفلة ، فى القل الكبير . . .

وتصل المسألة الى قممها فى جمال عبد الناصر الذى كان

يرجى منه كل الخير . . فأوقع البلاد في نكسة أسوأ من أى نكسة سابقة ، والحق بها هزيمة لا تقل آثارها عن آثار هزيمة التل الكبير ، وربما تماثل آثار هزيمة مرج دابق ، أو اكتيوم (١) .

في جمال عبد الناصر نرى الطموح الفردى وهو يدمر حركته تدميرا ويقضى على نفسه ، وبلادهم رغم البداية الباهرة التى كان يمكن أن تحقق الآمال فقد قضى على حكم فاسد ، كرهه الناس ، فحقق أخذ أمانى الشعب ، وكان يركز على أقوى قاعدة شعبية فى البلاد - على الإخوان المسلمين - ، ولكنه لما كان فى ضميم نفسه عازفا عن الاسلام . . فقد قطع جسوره بالشعب . فلم يكن الا ضابطا قادا « مؤامرة » عسكرية سرية ، ونجح ، بهزيمة قاعدته ، والشعب فى اقتلاع الحكم الفاسد ، وكان هذا امرا يمكن ان يحققه بنجاح ، ولكنه ما كان يمكن أبدا ان يقيم حكما ، لأنه ضابط عسكري لم يمارس حياة سياسية عامة ، ولم تكن له قاعدة جماهيرية ، وحتى كضابط ، فإنه احتاج الى « واجهة » محمد نجيب التى جعلت بقية فرق الجيش تقبل الانقلاب . لأن محمد نجيب « لواء » محبوب ومعروف فى كل الجيش ورئيس المنتخب لنادى الضباط ، وليس بكباشيا نكرة يوجذ مثله مئات فى الجيش .

ألم هذه الحقائق كان على عبد الناصر ان يتعاون مع قاعدته ، وان يتغلب على الصفوف التى يقال انه واجهها ألم نسلية

(١) مرج دابق : هزيمة الغورى أمام السلطان سليم سنة

١٥١٧ التى أدت الى حكم العثمانيين - واكتيوم ٣٠ سنة قبل

الميلاد هزيمة « كليوباترا » أمام اغسطس التى أدت الى حكم

الرومان ٧٠٠ سنة !

المرشد . . ولكنه افتر بالسلطة . وما كان يمكن وهو الضابط
العسكري الذي يطلب الطاعة أولا ان يتحول الي حاكم ينزل علي
ارادة الشعب . . وكان من حظه « سوءه او حسنه » ان فقدت
الاخوان الالهام البنا الذي لو كان موجودا لما اخذت حركة
عبد الناصر الشكل الذي اخذته ، او حتى لو اخذته لما اخذ تجاوب
الاخوان او تجاوب عبد الناصر ما اخذه . .

اننا في تحميلنا لعبد الناصر مسئولية التحول المسئوم
لا ننسى قادة الإخوان من نصيب منها ، ولكن يظل المسئول الاول
هو عبد الناصر . .

ولما قطع علاقاته بالاخوان سنة ١٩٥٤ اطلق لطموحه العنان
فاوقع بكل الذين احسنوا اليه او تعاونوا معه . وقتت كل الهيئات
بما في ذلك الاخوان ، ثم رفع شعاره « ارفع رأسك يا أخى »
ليضرب كل رأس تجرؤ على الارتفاع ووضع دستوراً هو « عرة
الاستاتير » أخسر الشعب الحقوق التي أخذها
بحكم دستور ١٨٧٩ ولسوث يديه وحكمته بوصفها
لم تعرفها مصر قبله (وصمة التعذيب ، فلم يكن لدى محمد علي
وهو المسئول المتهوم ببناء امبراطوريته وقت أو فكر ينصرف لتعذيب
اعدائه ، فقد كان يتخلص منهم بالقتل ، أو النفي الى السودان .
ولهذا فانه رغم هزيمة نافارين ترك مصر سيدة النيل من منبعا
الى مصبه ، أما جمال عبد الناصر فانه اوجد مجموعة من حثالة
الناس والاندال ، والمصلين بالشذوذ الجنسي ، وأطلق لهم العنان
في تعذيب عشرات الألوف من اكرم أبناء هذا الوطن ، من
الشيوعيين ، ومن الاخوان ، ومن احرار الفكر ، من المخاضين
والقضاة ، يل ومن الضباط الذين اعانوه قبل حركته ، وبعدها . . .
وكانت فكرته في هذا هو أن يثير الرعب ويثبت الخوف في الشعب .

فلا يجوز أحد على معارضته وانه يجعله يتفرد بعملية التضييل والتزييف بحيث لا توجد مجلة ، أو صحيفة أو إذاعة ، أو حتى صوت تكشف الحقيقة ، وقد نجح في هذين - إشاعة الخوف ، وتزييف الحقائق وكان أكبر دليل على ذلك انه عندما مات بعد الهزيمة المخزية سار وراء جنازته قرابة مليون من الأحداث والمخدوعين والضالين . .

فما كان ذلك مدحاً له ولكنه كان ذم النوري .

أن ما يثير الاسى في عبد الناصر انه كان مهيناً للنجاح ، وأن عديداً من الفرص لم تمنح لغيره سبغت له ، وقد استقبلته الجموع في سوريا استقبالا اسطوريا ولكنهم كان يضيع الفرص . . ويهدرها ، كما لو كان بينه وبين التوفيق عداوة ! فاما انه يخطيء التقدير ، أو ان يكل القضية الى مشيريه العقيم ، الذي اثبت الفشل في ٥٦ ، وفي سوريا وفي اليمن ، والذي أصبح بهته وكرا من أوكار الفساد . وكان يمكن لعبد الناصر أن يوحد العرب تحت لواء الاسلام ، ولكنه ادعى « القومية العربية » واخذ يتأمر على النظم الحكمة ويتخذ الحديث ابتذالا مسوقيا في خطباته العامة عنها . . وما كان لقومية أن تصبح أداة وحدة ، فالقومية هي « الانانية بالجملة » وكان يمكن أن يترك العرب ويستريح منهم ويتجه لاfrica فيكسب دولا ، ويضمن لمصر عمقا ، ولكنه أبعد عنه ، حتى السودان . وظن انه يستطيع أن ينتصر في الخارج بالوسائل التي استخدمها في الداخل التأمز ، وشراء الذمم وتزييف الحقائق فأقام سوقا دولية لذلك . . اهدر عليها جزءا كبيرا من ثروة البلاد . . . دون أن يحقق طائلا . .

وعندما مات ، ترك اليهود على رمى حجر من القاهرة وأخضر مصر سيناء والضفة الغربية وغزة ، واوقع بالجيش المصري مهلة لم تسبق ، ومرغ شره في الطين ، واستسلم لليسوفيت قبلها وأذل الشعب وتركه حبيرا مقهورا .

فإذا قيل : . والمصانع والسد العالي وزيوف « مكاسب العمال » إلى آخر هذا النعيق ، فنحن نقول أن محمد علي وإسماعيل فعلا مثل ذلك . وليس المهم هو المنشآت ، ولكن كرامة الشعب . وكرامة الشعب أهدرها في الداخل والخارج كما لم يحدث من قبل . والمهم هو تراب الوطن ، وقد أسلم ثلث هذا التراب إلى إسرائيل ولا يمكن لأى مصرى أن يغتفر هذا أو ذلك أو يتسامح فيهما .



السؤال الذى لم يتسع له حتى المقالات التى نشرت فى الدعوى ، وكانت استعراضا للتاريخ ، أكثر مما كانت تأصيلا للفكر . هو كيف يمكن للإسلام أن يعمل لسيادة الشعب ولإقامة حكم نيابى ودستور ديمقراطى . . . اليس ذلك غريبا عن الإسلام ؟ . وهل لا نجد سبيلا آخر غير الإسلام ؟ .

والرد هو أن العالم الأوروبى حتى الآن لم يعرف نظاما للحكم يشذ عن الديمقراطية ، أو الديكتاتورية . والديمقراطية هى النظم المطبقة فى بريطانيا والولايات المتحدة وما يجرى مجراها . والديكتاتورية تتمثل فى الفاشية ، والنازية والماركسية . والديكتاتورية مستبعدة من الجميع ، فلم يبق إلا الديمقراطية فى صورتها الليبرالية الأوروبية وهذه الديمقراطية تقوم على الفرد ، وتستهدف الربح « أو المصلحة » وتعمل فى مناخ من الحرية ، وبهذا التكيف فإنها تحقق كل ما فى الحريات من خير ، وكسب ، وتقدم . ولكن الديمقراطية تسمح لهذه الحرية بأن يستغل القوى الضعيف ، الغنى الفقير . وتسمح بصور من التبذير والضياع والفساد ، ولا مناص لديها من أن يكون الحكم هدفا لكل حزب وبالتالي يكون مغنا ، وتتصارع الأحزاب على الحكم كما تتصارع

الشركات على الريح ، فلما أن تفرض عليهم المنافسة صورا من التعسف أو أن ينتهوا إلى الاتفاق على حساب المستهلك اقتصاديا والمواطن سياسيا . . وهذا نوع اجمالية ثمن فادح يكون على الديمقراطية أن تدفعه ، والدول المتقدمة التي كونت نفسها اقتصاديا بنهب العالم القديم وحقت تراكمها الرأسمالي ، ومرت خلال قرن من الزمان على ممارسة الديمقراطية ، وتكيف اوضاعها ونظمها طبقا لها تنوء بهذا الثمن ، وتبوء باوزاره فيما يملك بالدول الفقيرة الخارجية من اسار الاستعمار . .

وبالإضافة ، فإن هذه الدول الأوروبية لم يقم الدين في حياتها السياسية بدور رشيد في يوم من الايام وكانت تجربتها مع الكنيسة والبابوات منقرة ، فلم يكن امامها بديل . .

والامر نقيض ذلك في مصر ، بوجه خاص ، والدول العربية بوجه عام . فهذه الدول كان الدين فيها هو اعرق واغوى المقومات بن اقدم العصور ، وعليه ارتفعت النظم السياسية ومنه انبثقت الفنون والآداب . . .

والاسلام بالذات يقدم لنا اصولا سيمية نظرية تضمنها القرآن الكريم ، وهي في اجمالها تجمل هدف الحكم هو العدل ووسيلته هي الشورى ، فضلا عما ارساه من مبادئ الكرامة الانسانية وحرية الاعتقاد . . الخ . وللإسلام بالفعل مساهمة عملية في هذا المجال هي الخلافة الراشدة التي عاشت ثلاثين عاما . .

وهناك فرق بين الاسلام وبين الديمقراطية التي تسمح بالبحث أو الفوضى أو الاستغلال والديكتاتورية التي تودي

بالحرية وتفرض الطاعة . . ان الاسلام كنظام سياسي هو حكم
القانون . والقانون هو القرآن ، وفى القرآن افضل ما فى
المثل السياسية التى طبقت بالفعل ايام الخلافة الراشدة ، ويمكن
ايضا ان تطبق اليوم . وليس شرطا لذلك ان نتمسك « بمرقعة
عمر » او ديانة او ان نتمسك بأن يكون الحكم بمقتضى النصورة
القديمة للبيعة ، اللهم ان يمارس بطريقة الشورى وان يستلهم القيم
الاسلامية القرآنية .

فالاسلام يحقق سياد الشعب أكثر من الديمقراطية التى
تدعى ذلك ثم لا تنتهى الا الى سيادة الاغنياء والاقوياء ، وبالأكثر
« الاغلبية » ، ولكن الاسلام يضع قلقونا يجعل العدل هو الهدف
والعدل هو ارادة الشعوب والمحكومين ، لانه الوحيد الذى
يسمعهم جميعا ، ولأن ما يشذ عنه يدخل الى باب الظلم ،
ولا يريد أحد لهذا الباب ان يفتح . .

والسيادة الحقيقية للشعب تنطلى من حكم القانون الذى
يؤمن به الشعب . فهذا القلقون هو عصمة الشعوب من تعسف
ارادتها اما عن طريق الحاكم الذى فى يده سلطة الاعلام او عن
طريق « الرأسماليين » والفئات المهيمنة التى تتركب الشعوب !
بينما ترفع عقيدتها بسيادة الشعب ، وما صيحة الشعب الملم . .
الشعب القائد الخ . . عنا ببعيد .

فالاسلام يرسى سيادة الشعب لأن غاية الحكم فيه هي
العدالة ، ولأن وسيلته هي الشورى وهما غاية ووسيلة الشعب ،
ثم هناك ما يفرضه القرآن من حماية لحقوق الاقليات أن تعصف
بها الاغلبية ، ولا يعد هذا قيда على سيادة الشعب ، لأن سيادة
الشعب لو سمحت بظلم غيرها ، فيمكن أن يستنحب هذا

الظلم عليها . وهناك حيلة هذه الاغلبية من ان يزيّف الحكم ارادتها ، فاذ ادعى النظام الحاكم ان الشعب يمنح الحاكم سلطات مطلقة ، أو ان يطبق ما يسمونه « الشرعية الثورية » ، فهذه ليست ارادة الشعب ، ولكنها ارادة الحاكم سلك اليها طريق خداع لفيف من حاشيته أو فريق من اتباعه حتى دعوا اليها باعتبارهم ممثلين للشعب . والشعب من هذه براء ، ولكنه لا يستطيع شيئا امام « الحبكة » الدستورية - الحزبية . الخ . ولم يطبق الاسلام لما قبلت هذه الدعوى لانها تخالف الاصول التي وضعها القرآن للحكم غاية ووسيلة . .

والاسلام هو دين ، أي انه يؤثر على القلوب والضمائر فيصل الى ما لا تصل اليه النظم الحاكمة ، أو اغراء السلطان ، وايهان الشعب به ثروة لا تقدر بميل . . وتقطع دونها اعناق الحكام وهبئاته ان تبلغها النظم .

فهذه كلها توضح لنا أي اصل عظيم اضعناه ، ثم ذهبنا نتسول النظم ونتسوق الدساتير ، ثم لا نصل الا الى تلفيق .



فماذا قالوا . . انهم لا يعرضون الاسلام هكذا فنحن نقول ان الاسلام ليس ملكا للمؤسسة الدينية ولا هو حكر لجماعات الرافضة الجديدة . ولا يجوز لهؤلاء أو لأولئك أن يتحدثوا عن الاسلام . فالاسلام هو القرآن الكريم وهو السنة الثابتة والمتفقة مع القرآن ، وهو الممارسات الرشيدة للخلفاء الراشدين . وايسر هي الغايات ، فالقرآن بين ايديكم والسنة ليست بعيدة عنكم والتاريخ مثبت في الكتب . . ولديكم عقول . ففهم تحتارون ولم تمنعمون انفسكم حقها . . ثم وقد قال الله تعالى - اربع مرات لا مرة واحدة - « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر » . .

فهرست

مقدمة :	٣٠٠
الباب الأول : شيوخ القاهرة يرسون سيادة الشعب	٧
الباب الثاني : أثر جمال الدين الافغانى	...
فى إذكاء الوطنية وانهاض	...
المجتمع والمطالبة بالدستور	٣٥
الباب الثالث : قصة الدستور المهرى	٥٣
خاتمة	١٢٨

بقلم المؤلف

(١) مؤلفات

- ثلاث عقبات في الطريق الى المجد ١٩٤٥
- ديمقراطية جديدة ١٩٤٦
- على هامش المفاوضات ١٩٤٧
- مسئولية الانحلال بين الشعوب والقادة كما يوضحها
- القرآن الكريم ١٩٥٢
- ترشيد النهضة « صور قبل التوزيع » ١٩٥٢
- الازمة والبطالة في الرأسمالية ١٩٥٣
- موقف الفكر العربي تجاه المذاهب السياسية المعاصرة .. ١٩٥٧
- دور المنظم في الحركة النقابية ١٩٥٧
- قصة فرسان العمل ١٩٦٢
- القانون والقضاء في المجتمع الاشتراكي ١٩٦٣
- المنظيم والبنيان النقابي « ثلاث طبقات » ١٩٦٦
- في التاريخ النقابي المقارن - طبعتان ١٩٦٧
- دور النقابات في المجتمع الاشتراكي ١٩٦٧
- مسئولية القيادات النقابية ملحق مجلة العمل العدد ٣٦ سنة ١٩٦٧
- الثقافة العمالية بين حاضرها ومستقبلها ١٩٦٩
- منظمة العمل الدولية - ملحق مجلة العمل العدد ٦٤ سنة ١٩٦٩
- الحركة العمالية الدولية - ملحق العمل العدد ٧٢ سنة ١٩٧٠
- العمل في الاسلام - ملحق مجلة العمل العدد ٨٥ سنة ١٩٧١
- محاضرات في الادارة النقابية ١٩٧٢

- الحرية النقابية ملحق مجلة العمل مارس ١٩٧٢
- روح الاسلام ١٩٧٢
- العمال والدولة العصرية ملحق مجلة العمل عدد مايو سنة ١٩٧٥
- قضية الانتاج ١٩٧٣
- ظهور وسقوط جمهورية فايمر ١٩٧٧
- حرية الاعتقاد في الاسلام (طبعتان) ١٩٧٧
- بحوث في الثقافة العمالية ١٩٧٨
- الدعوات الاسلامية المعاصرة مآلها وما عليها ١٩٧٨
- من نحو الامية حتى الجامعة العمالية ملحق مجلة العمل لايو ١٩٨٧
- الجامعة العمالية ١٩٧٩
- الاصول الفكرية للدولة الاسلامية ١٩٧٩
- بيان رمضان « طبعتان » ١٩٧٩
- الاصلان العظيماء : القرآن والسنة ١٩٨٢
- الفريضة الغائبة : جهاد السيف أم جهاد العقل ١٩٨٤
- الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الشريعة ١٩٨٦
- الربا وعلاقته بالممارسات المصرفية والبنوك الاسلامية ١٩٨٦
- الحركة العمالية الدولية « كبير » ١٩٨٨
- مشروع اصلاح الحركة النقابية ١٩٨٧
- الحناسنية الدينية « وسيط » ذار الزهراء ١٩٨٨
- الاسلام هو الحل « ٨١٣ صفحة » ١٩٨٨
- تفسير حديث « من رأى نكحكم متكررا » .. الخ ١٩٨٨
- خطبات حسن البنا الى ابيه ١٩٩١
- الاسلام والعقلانية ١٩٩١
- البرنامج الاسلامي ١٩٩١

(ب) كتب الاتحاد الاسلامى الدواى للعمل

خلال الفترة من (١٩٨١) حتى الآن (١٩٩١) كتب الانشاء

جمل البنا للاتحاد الكتب الآتية :

• الازمة النقابية .

• الاسلام والحركة النقابية .

• الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل (كتيب تعريفى) .

• الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل يبدأ المسيرة .

رسالة الاسلام

• اخذ الصلاة المهجورة .

• الحركة النقابية من مطلق اسلامى .

• الخيار الصعب .

• للحساسية الفنية (وجيز) .

• نظم الثقافة العمالية فى الوطن العربى .

• وجوه الائتلاف والاختلاف بين الرأسمالية والشيوعية والاسلام .

• الدولة العنصرية .

• رؤية لمضمون الحكم بالقرآن .

• محكمة العدل الدولية الاسلامية .

• الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل فى عامين .

العسودة الى القرآن

• لا حرج (قضية التيسير فى الاسلام) .

• نحن ودعوتنا .

• لست عليهم بهسيطر (قضية الحرية فى الاسلام)

العهد

- الشورى فى الإدارة .
- الحركة العمالية الدولية (وسيط) .
- عمال السودان والسياسة (مع آخرين) .
- الحرية النقابية ثلاثة أجزاء .
- نحو حركة نقابية مثقفة .

(ج) مترجمات ومراجعات

١٩٦٢	النقابات فى الولايات المتحدة
١٩٦٢	النقابات فى المملكة المتحدة
١٩٦٢	النقابات فى الاتحاد السوفيتى
١٩٦٢	النقابات فى السويد
١٩٦٣	النقابات فى بورما
١٩٦٣	النقابات فى الملايو
١٩٦٣	الازمة المقبلة
١٩٦٦	العمالة والتنمية الاقتصادية
١٩٦٦	مدخل لدراسة الاجور
١٩٦٧	الإدارة العمالية فى يوجوسلافيا
١٩٦٨	العمل يجهز عصرًا جديدًا
١٩٦٩	الديمقراطية النقابية
١٩٧٠	دستور منظمة العمل الدولية
١٩٧١	اتفاقيات العمل الدولية فى « مجلدين »
١٩٧١	توصيات العمل الدولية
١٩٧١	البرنامج العالمى للعمالة

وكل هذه الكتب باستثناء الديمقراطية النقابية والازمة المقبلة مطبوعات منظمة العمل الدولية .

هذا الكتاب

يثبت هذا الكتاب بمنطق الوقائع واعمال الفكر ان الفكر السياسى للاسلام يؤدى الى سيادة الشعب أكثر مما يمكن ان تؤدى اليه الديمقراطية التى تقرر به عادة . لان الديمقراطية تسمح — بحكم قيامها على الحرية الطليقة بهيمنة الاغلبية على الاقلية ، الاقوياء على الضعفاء ، الاغنياء على الفقراء . فى حين ان الاسلام يضع ضمانات لهذه الفئات المغلوبة على امرها من مطلق العدل الذى هو اصل السياسة الاسلامية والمحور الذى يدور عليه ((واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل)) .

ويبرز الكتاب كيف ان شيوخ القاهرة ارسوا سيادة الشعب عندما خلعوا والى السلطان وعينوا محله محمد على على ان يحكم بالشريعة والعدل وان خالف ذلك عزلوه . كما يظهر الكتاب كيف ان دعوة جمال الدين الافغانى دفعت الشعب للحصول على دستور ١٨٧٩ .

ويتقصى الكتاب ((قصة الدستور المصرى)) من ديوان نابليون حتى دستور ١٨٨٢ .

والكتاب اصلا مجموعة مقالات نشرتها للمؤلف مجلة الدعوة عامى ٥٢ و٥٣ واعاد طبعها و اضاف اليها بعض الفصول .

دار الفكر الاسلامى